



جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

أثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية

إعداد
منار حامد الحمایده

إشراف
الأستاذ الدكتور مازن العقيلي

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة 2015



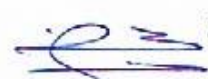
الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة منار حامد الحمائدة الموسومة بـ:

اثر الازمة الاوكرانية على العلاقات الامريكية الروسية
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية.
القسم: العلوم السياسية.

التوقيع	التاريخ	
	٢٠١٥/٥/١٣	مشرفاً ورئيساً أ.د. مازن أحمد العقيلي
	٢٠١٥/٥/١٣	عضواً أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان
	٢٠١٥/٥/١٣	عضواً أ.د. صدام محمد الحباشة
	٢٠١٥/٥/١٣	عضواً د. مدثر جميل أبو كراي



الإهداء

ولأنه أول معلم أضاء بنور علمه ظلام الطريق ولأنني أحبه
اهدي هذا الجهد المتواضع،،،،لسيدي و حبيبي محمد عليه الصلاة والسلام

منار حامد الحمايده

الشكر والتقدير

أُتقدم بعظيم الشكر والامتنان لمن كان له الفضل الكبير في انجاز هذه الدراسة... أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور مازن العقيلي المشرف العلمي والذي كان حريصا منذ البداية على انجاز عمل بمستوى متميز ، فلم يبخل علي لا بعلمه ولا بوقته.

وأُتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة الموقرة و الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية لجهودهم المبذولة لإنجاح العملية التعليمية في الكلية.
ولا يفوتني أن أتوجه بوافر الشكر والامتنان لعائلتي الكريمة و لزملائي وزميلاتي في العمل لدعمهم المستمر وتقديم كل ما يمكن لإنجاح هذه الدراسة.
إلى كل هؤلاء خالص شكري و تقديري

منار حامد الحمائدة

فهرس المحتويات

أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
هـ	الملخص باللغة العربية
و	الملخص باللغة الانجليزية
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
1	1.1 مقدمة
4	1.2 أهمية الدراسة
5	1.3 مشكلة الدراسة
5	1.4 أسئلة الدراسة
5	1.5 هدف الدراسة
6	1.6 حدود الدراسة
6	1.7 منهجية الدراسة
7	1.8 مفاهيم الدراسة
9	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
9	1.2 الإطار النظري
13	2.2 الدراسات السابقة
13	1.2.2 الدراسات العربية
14	2.2.2 الدراسات الأجنبية
16	الفصل الثالث: أوكرانيا و أهميتها السياسية والإستراتيجية للولايات المتحدة و روسيا
16	1.3 لمحة عن تاريخ أوكرانيا الحديث
20	2.3 أهمية أوكرانيا في الحسابات الأمريكية
24	3.3 أهمية أوكرانيا في الحسابات الروسية
31	الفصل الرابع: العلاقات الأمريكية الروسية ما قبل الأزمة الأوكرانية

32	1.4 العلاقات الأمريكية الروسية أثناء الحرب الباردة
36	2.4 العلاقات الأمريكية الروسية ما بعد الحرب الباردة
42	3.4 العلاقات الأمريكية الروسية منذ 11 أيلول
49	الفصل الخامس: الأزمة الأوكرانية وأثرها على العلاقات الأمريكية الروسية
49	1.5 الأزمة الأوكرانية
49	1.1.5 سبب الأزمة
51	2.1.5 التسلسل الزمني للأزمة
55	3.1.5 تصعيد الأزمة
57	2.5 موقف الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا من الأزمة
57	1.2.5 الموقف الأمريكي
62	2.2.5 الموقف الروسي
66	3.5 اثر الأزمة على العلاقات الأمريكية الروسية
66	1.3.5 الآثار السياسية
70	2.3.5 الآثار الاقتصادية
73	3.3.5 الآثار الأمنية والعسكرية
77	4.5 الخاتمة
79	5.5 النتائج والتوصيات
82	قائمة المراجع

الملخص

اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية

منار حامد الحمایده

جامعة مؤتة، 2015

تهدف هذه الدراسة للتعرف على اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية، فبعد مرور ستة عقود على الحرب الكونية، مرت هذه العلاقة بكثير من المنعطفات والمطبات و بعض حالات خجولة من الوفاق والتعاون بينهما. و باستخدام المنهج الوصفي و منهج تحليل الأحداث فقد تم التوصل إلى جملة من النتائج ، أهمها أن الأزمة الأوكرانية هي أزمة داخلية إلا أنها اتسعت وألقت بتداعياتها على العلاقات الأمريكية والروسية ودول الاتحاد الأوربي . فاشتعلت بينهما حرب العقوبات التي تثير قلقا دوليا من اشتداد الصراع وتداعياته على الساحة الدولية،و إن الأزمة الأوكرانية شكلت نقطة تحول في ترتيب الأولويات الإستراتيجية الروسية في المنطقة، بحيث اثبت تطور الأزمة الأوكرانية وتداعياتها بروز روسيا كقطب دولي مؤثر في الساحة الدولية وأنه ليس باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بقيادة العالم وفرض إرادتها بعد. ومما يخفف حدة الصراع وتداعياته، وإن روسيا وأمريكا أعلنتا عن قناعتهما بالحل السياسي والدبلوماسي للأزمة وهو ما ينعش المناخ السياسي الدولي ويعبر عن رغبة الأطراف المختلفة في الوصول إلى حلول للأزمة.

Abstract

The Impact of the Ukrainian Crisis on the American-Russian Relations

Manar Hamid Al- Hamayda
University of Mu'tah, 2015

This study aims to identify the impact of the Ukrainian crisis on the American-Russian relationships , as after six decades of the world war, this relationship has witnessed many turns and obstacles and some shy aspects of reconciliation and cooperation between the two countries . Using the descriptive analytical approach and even-analysis approach, a group of findings was revealed, the most important among which that the Ukrainian crisis represented a turning point for the arrangement of the Russian strategic priorities within the region, and affected Russia status in the world as the evolution of the Ukrainian crisis and its repercussions proved Russia emergence as an effective international pole within the international arena and the United States of America can no more monopolize the leadership of the world and impose its will. Although the Ukrainian crisis is an internal affair that was enhanced by external factors, it expanded and its repercussions had their impacts on the relationship between America , Russia, and the European Union countries and a war of sanctions had been triggered between the two nations which in turn cause an international concern regarding the conflict intensification and repercussions on the international arena. What mitigates the intensity of the conflict and its repercussions is that the both powerful nations (America and Russia) announced confidence by the political-diplomatic resolution for the crisis and this revives the international political climate and expresses the various parties' desire to reach permanent solutions for the crisis.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

حظي موضوع العلاقات الأمريكية الروسية باهتمام العديد من الباحثين في علم السياسة وخاصة في مجال العلاقات الدولية، حتى بات من أكثر المواضيع دراسة وبحثاً خاصة في الفترة الواقعة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، لما أفرزته هذه الفترة من قوى جديدة في النظام الدولي ، وظهر كل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الاتحادية (الاتحاد السوفيتي سابقاً) أقطاباً لهذا النظام.

كان مناخ هذه العلاقة هو الصراع والتنافس، وكيف لا وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية يمتلكوا من مقومات القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية ما يجعلهما في حالة تنافس وصراع وتوتر دائم، رغم حالات التوافق التي تخللت العلاقة الثنائية بحكم ظروف ومستجدات تضع كلا البلدين في حالة تعاون وانسجام، إلا أن الميزة الأساسية التي طغت على علاقات القطبين خلال هذه المرحلة هي تصاعد حدة التنافس إلى الحد الذي ظهرت فيه بوادر لصراع كاد أن يمضي بالعالم بأسره باتجاه المواجهة العسكرية بينهما.

الواقع الذي ساد الحياة الدولية ككل هو العداء الأمريكي السوفيتي ، حيث أن هذا الواقع قد تسلل إلى الأحداث الدولية الصغيرة والكبيرة ، ونجم عنها ما أطلق عليه مصطلح الحرب الباردة لتؤرخ لواحدة من أخرج مراحل التاريخ البشري الحديث فقد بات الاصطفاف في أي المعسكرين هو الميزة الأساسية لسياسات معظم الدول ، إلا إن المتغير التاريخي الأكبر في القرن العشرين والمتمثل بانتهاء الاتحاد السوفيتي غير المعادلة ومنح الولايات المتحدة فرصة الانفراد ليبرز إلى الوجود مفهوم عالم القطب الواحد ، وأصبح النظام الدولي الجديد بجلته المختلفة والمخالفة لكل ما كان سائداً هو المحرك الأساس للعلاقات ، إلا أن روسيا بقيت تتربص وهي تداوي جروحها من انسحاب قسري من أفغانستان ومعارك باهضة الثمن في الشيشان ومواقف لا تحسد عليها في حرب البلقان وظهر خجل في حروب أمريكا في العراق

وتصعيد مع مهادنة في الموقف تجاه ما يحصل في سوريا محاولة لإعادة المعادلة ، إلا أن كلا القطبين ورغم افتراقهما في الكثير من نقاط الخلاف الدولية يضطران للالتقاء حين يكون الهدف هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

تسعى هذه الدراسة إلى بيان اثر الأزمات والأحداث الدولية على العلاقات الأمريكية الروسية متخذةً من الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على هذه العلاقة المجال الأرحب للبحث باعتبارها واحدة من اخطر واهم واكبر الأزمات التي تمر بها هذه العلاقات منذ عام 1961 ، حيث أزمة جزيرة الخنازير الكوبية والصواريخ السوفيتية والتي أوصلت العالم حينها إلى حافة الحرب النووية . بكل تأكيد إن هذه الأزمة لبست ثوباً آخر حيث اتخذت من الاقتصاد والمقاطعة لباس مغاير لما كان يحصل سابقاً ومهما قيل عن مبررات وأسباب دخول القطبين في هذه المواجهة فإن السبب الأساس هو عدم قبول أي منهما التخلي عن دوره في منطقة عبر عنها الكثير من الاستراتيجيين على أنها قلب العالم النابض.

بالرغم أن الأزمة بتداعياتها الجيولوتيكية لم تتعدى حدود أوكرانيا الداخلية باعتبار أن مسبباتها ذات طابع داخلي كونها ناجمة عن رفض شعبي لقرار حكومي اتخذه الرئيس السابق (فيكتور يانكوفيتش) والمتضمن تعليق اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي ينظر إليها جزء كبير من الشعب الأوكراني على أنها طريق الخلاص من أزمته الاقتصادية المتصاعدة مقابل حصول حكومة أوكرانيا _ التي أغرتها وعود الكرملين _ على مساعدات اقتصادية قد تكون كافية لوضع حد لتلك الأزمة ، وفي ذات الوقت الخلاص من قيود الاتحاد الأوروبي التي فرضت وستفرض من اجل ملائمة الاقتصاد الأوكراني للطبيعة المنضبطة لاقتصاديات بلدان الاتحاد الأوروبي ، إلا أنها ألفت بظلالها و بقوة على مجمل العلاقات الأوكرانية مع محيطها الإقليمي و دول الجوار، ابتداءً من روسيا صاحبة اليد الطولى في هذه البلدان ، التي لا يزال الكرملين وخاصة بعد أن استقوى رئيسه فلاديمير بوتين ينظر إليها على أنها المجال الحيوي والمتنافس الأوسع للسياسات الروسية واقتصادياتها المتنامية بوجهه النمو البطيء و الخجول للاقتصاد الأوروبي المثقل بهوم اليونان و تذبذب اليورو .

يضاف إلى ذلك ارث العقود الثلاثة من الهيمنة السوفيتية على مقدرات أوكرانيا

(للفترة الممتدة من انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى إعلان انهيار الاتحاد السوفيتي) كان حاضرا في أذهان الروس ولا يمكنهم مغادرته متذرعين بطبيعة الحال بالحقائق الديمغرافية والتماثل الاثني بين شبه جزيرة القرم وما جاورها من جهة وبين سكان مناطق الاتحاد الروسي المجاورة لها من جهة أخرى. ولذلك نجدها تندفع بقوة وبلا مقدمات لضم القرم والتلويح بضم مقاطعات أخرى تحت ذريعة حماية القومية الروسية التي تنادي بالعودة للوطن الأم. في ذات الوقت كان البيت الأبيض والساسة الأمريكيان يجدون صعوبة بالغة في تقبل هذه الشهية المفتوحة للاتحاد الروسي بضم ما يمكن ضمه وإعادة رسم الخارطة الأوروبية بما يضمن خلق بقع حمراء جديدة لا تقل خطورة عن تلك التي كانت تمتد إلى أعماق أوروبا الوسطى حيث برلين الشرقية وجدارها التاريخي، إلا أن عزاء الأمريكيان تمثل في ضمانهم للكثير من الأصوات الأوروبية الراضية لهذا التوسع والتي لا ترغب في أن تمتد مخالب الدب الروسي مجددا إلى جوار مخادعها الآمنة ، لذلك نجدهم بدأوا بتصعيد الأزمة وعلى مراحل ، كانت أولها التصعيد الإعلامي الراض ومن بعدها بدأت مرحلة العقوبات الاقتصادية وتحديد حركة الاستيراد والتصدير ونقل الغاز ومنتجات الطاقة و بوتيرة متصاعدة إلا أنها لا توازي ما قام به الروس بضمهم السريع للقرم. آملين أن تتراجع موسكو عن مواقفها وان لم تفعل _وهذا ما حصل_ فالتصعيد بالعقوبات هو الخيار متاح حاليا .

الروس من جهتهم لم يبالوا معتمدين بالأساس على قراءة واقعية لطبيعة اقتصاد الاتحاد الأوروبي المتعثر والذي سيؤدي إلى التصعيد المحتمل للعقوبات إلى آثار سلبية نتائجها الحتمية عليه زيادة التباطؤ. رغم ذلك فإن كل الاحتمالات للتصعيد متوقعة إلا أن أكثرها استبعادا هو الخيار العسكري الذي تحاول عموم بلدان أوروبا أن تتجنبه خاصة وان آثار حرب البلقان لا تزال ماثلة أمام أعين الجميع. إن وتيرة التصعيد ستحددها مواقف لاعبين آخرين في الميدان خاصة وان أصوات رافضة للعقوبات تجاه روسيا من قبل دول انضوت سابقا تحت لواء المعسكر الاشتراكي قد علت، كما أن دول أخرى تجد في أن الأزمة خرجت عن مستواها المتوقع وأنها لا تتطلب كل هذا التصعيد، فهي لا تتعدى أزمة ذات طابع اثني قومي

وان الانتخابات والاستفتاءات وحق تقرير المصير وفق ما تمليه أنظمة الأمم المتحدة كفيل بوضع الحلول السريعة والناجعة لها.

إن هذه الأزمة وتداعياتها تفرض صعوبات جمة للوقوف أو التوصل إلى نهاية محددة ومتوقعة سلفاً لها، لذلك فإن الخوض بماضيها قد يكون ممكناً وتناول حاضرها ليس بالأمر العسير إلا أن تحديد مسارات المستقبل أمر في غاية الصعوبة ، وبالتأكيد فإن ذلك ناجم عن غليان الأحداث وتسارعها وتغيرات المواقف وهذا يتطلب متابعة دقيقة و يومية للأحداث والتطورات وصولاً إلى وضع استنتاجات نهاية تقترب بعض الشيء مما سيحصل فعلاً.

2.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتحدث عن اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية ، حيث تشهد هذه العلاقات تحولات مهمة ومؤثرة ليس فقط على مستوى العلاقات الثنائية وإنما على النظام الدولي بشكل عام . وتأتي أهمية هذه الدراسة في جانبين :

الأهمية العلمية: تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع متشابك ومعقد في طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية التي شهدت تحولا بين البلدين بناء على الأحداث الدولية التي أثرت في هذه العلاقة. وخاصة الأزمة الأوكرانية وأثرها في العلاقات الأمريكية الروسية. حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية وعلى مستقبل هذه العلاقة .

الأهمية العملية : إن هذه الدراسة تمثل رافداً لأدبيات البحث في العلوم السياسية فهي تركز على اثر الأزمات الدولية _ الأزمة الأوكرانية بالتحديد _ على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية.

تضيف هذه الدراسة جانباً آخر للعلاقات الأمريكية الروسية ، فهي تسلط الضوء على تأثير الأزمات الدولية _ الأزمة الأوكرانية بالتحديد _ على مناخ العلاقات الثنائية بين البلدين وتأثير ذلك على النظام الدولي ككل.

3.1 مشكلة الدراسة

خلقت الأزمة الأوكرانية حالة من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وانعكس ذلك على النظام الدولي ككل، وزاد الشرخ بالعلاقات الأمريكية الروسية ، تلك الدولتان اللتان ظهرتتا بقوة على المسرح الأوكراني ،حيث أثرت هذه الأزمة على تجديد الخلاف والصراع بين البلدين. وأصبحت الأزمة الأوكرانية فرصة لروسيا لتأخذ دوراً جديداً ومؤثراً في السياسة الدولية مستغلة كل مقومات القوة_العسكرية والسياسية والاقتصادية_ التي تملكها في ظل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

4.1 أسئلة الدراسة

تجيب هذه الدراسة على تساؤل رئيسي وهو:

ما هو اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة أسئلة فرعية وهي:

1. ما هي مواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا من الأزمة الأوكرانية؟

2. ما هي الأهمية الإستراتيجية والسياسية لأوكرانيا لكل من البلدين؟

5.1 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن اثر الأزمة الأوكرانية على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية .

ومن خلال هذا الهدف الرئيسي يتفرع أهداف فرعية وهي:

1. التعرف على الأزمة الأوكرانية والكشف عن موقف البلدين من الأزمة.

2. توضيح أهمية أوكرانيا الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية للبلدين

6.1 حدود الدراسة

الحدود المكانية: ستقتصر الدراسة الحالية على الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الاتحادية و أوكرانيا.

الحدود الزمنية: الفترة ما بين 2013 إلى 2014. وهو الإطار الزمني المناسب للدراسة لأنه يشكل تاريخ اندلاع الازمة ولانعكاساته المباشرة على العلاقات الأمريكية الروسية بشكل خاص.

7.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على عدد من المناهج الأكاديمية المتبعة للبحث في العلوم السياسية وهي:

المنهج الوصفي

يركز هذا المنهج على أهمية فهم التطورات والمتغيرات الدولية من خلال التعرف على أهداف ومصالح الدول وانعكاس ذلك على علاقاتها مع غيرها من الدول ، ويتم ذلك من خلال جمع المعلومات وتحليلها والبحث في الأسباب الرئيسية التي دعت الدول للتصرف على هذا الاتجاه .

سيعتمد هذا المنهج العلمي لبيان طبيعة هذه العلاقة و التراكم التاريخي لنموها أو تراجعها متخذين من الفترات الحرجة التي مرت بها أساساً و مرتكزاً لتحليل تلك الأزمات و دواعي تصاعدها ، وهل أنها مثلت المطالب التي تملئها المصالح الخاصة لكلا البلدين أم أن اعتبارات أخرى هي التي حددت مسارات هذه الأزمة(القصبي،2007).

منهج تحليل الأحداث "الفعل و رد الفعل"

يركز هذا المنهج على دراسة وفهم ميل الدول للرد على المخاطر و السلوك الموجه إليها مهما اختلفت أشكال هذه المخاطر أو تداعيات هذا السلوك _ سواء أكان سلوكاً صراعياً وتنافسياً أو تعاونياً _ بممارسات وإجراءات مماثلة أو قريبة على التماثل _ وهذا ما يطلق عليه حق التعامل بالمثل _ ، ومن هذا المنطلق فإن تحليل الأحداث (الفعل و رد الفعل) سيدرس و يحلل كل ما فعلته أو قامت به الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا خلال الأزمة الأوكرانية وبشكل متبادل للوصول الى

تحليل منطقي و علمي لمبررات الأفعال و ردود الأفعال لكلا البلدين (جنسن، 2014).

يرى كثير من علماء السياسة أن الدولة التي تمر بأزمات دولية كبيرة ومتكررة تتجه لوضع قواعد روتينية لسلوكها الدولي. إذ في حالة الولايات المتحدة وروسيا ، كل منهما وضعت في حساباتها الصراع والتنافس عنواناً للعلاقة الثنائية_مهما اخترقت هذه العلاقة حالات من التوافق والتعاون_.

8.1 مفاهيم الدراسة

الأزمة: يعبر هذا المفهوم عن مجموعة المواقف والأحداث المفاجئة التي تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي بسبب تضارب بينها في المصالح والأهداف، أو بسبب قيام أحد الأطراف بالقيام بعمل يعتبره الطرف الآخر تهديداً لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم منه التحرك السريع والمضاد للحفاظ على تلك المصالح، مستخدماً بذلك مختلف وسائل الضغط المختلفة_ سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية_.

وقد عرفها كثير من العلماء والمهتمين بالسياسة ،على سبيل المثال لا الحصر ، فقد عرفها الستير بوخان (Alastair Buchan)"تحدي ظاهر أو رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف حاول كل منهما تحويل مجرى الأحداث لصالحه"(إدارة الأزمات).

وكذلك عرفت كورال بيل (Coral Bill) "أنها ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول(اتفاقيات الأزمة).

وقد أشار روبرت نورث (Robert North) إلى أن الأزمة الدولية " عبارة عن تصعيد حاد للفعل و رد الفعل " ويشير كذلك إلى أن الأزمة غالباً ما تسبق الحرب ولكن لا تؤدي كلها إلى حرب إذ يمكن أن يتم الوصول لنتائج سلمية أو تجمد أو تهدأ.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

تتميز العلوم السياسية عن سواها بأنها تمتلك الحيز الأكبر من المساحة المتاحة للبحث ، و بالتالي فإن فروعها باتت تغطي امتدادات واسعة لتتناسب مع طبيعة التعقيدات الحاصلة في هذه العلوم ، والتي فرضت التطورات المتسارعة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتصادد الأحداث من القائمين عليها بذل جهود كبيرة وجبارة من اجل احتواء الأحداث و إلباسها الثوب العلمي التحليلي و بالفعل فإننا نجد المدارس المختلفة تسارع الخطى من اجل الوصول إلى تفسير طبيعة العلاقات بين الدول على أسس علمية مدروسة.

وعليه فإن الدراسة التي نحن بصددھا (اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية) فإنھا تذهب باتجاه تطبيق احد النظريات السياسية المتمثلة بـ (نظرية الأزمة، إدارة الأزمات الدولية) والتي تدور هذه الدراسة في فلكھا ، والتي يرى القائمون على تفسيرھا و تحليلھا بأنها _ أي الأزمة الدولية _ هي جزء من محيط العلاقات الدولية والتي تتأثر في تفاعلاتھا ، فهي أشبه بالدائمة التي تستقل بقوانين خاصة بها تسهم بقدر ما في التحكم بالفعل والاستجابة، درجة التصعيد، التعامل مع نقص المعلومات، الاستقرار السلوكي، ضيق الوقت ، وعامل الإدراك.

مفهوم الأزمة الدولية

الأزمة الدولية تعتبر الجزء الحاسم من الصراع الدولي الذي يتسم باحترام تصاعده وتأثره نتيجة مساسها بالمصالح القومية والقيم والمثل العليا.ومما لاشك فيه فإن إدارة الأزمة الدولية هي بمثابة التعامل مع عناصر موقف الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساومة (الضاغطة والتوفيقية) بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ على مصالحها الوطنية من خلال السيطرة على الأزمة وتوجيهها وفقا لمصلحة الأطراف المتنازعة. فبعد تقدير الأزمة وتحديدھا يقوم فريق إدارة الأزمة بتحليل حالة الأزمة وعناصرھا المختلفة بهدف اكتشاف المصالح الكامنة وراء صنع الأزمة والأهداف

غير المعلنة التي يسعون لتحقيقها. وتعتبر الأزمة هي المرحلة التي تسبق المواجهة الفعلية والمباشرة (القوة) ولتجنب الوصول إليها يسعى الأطراف الداخلة في النزاع للوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف.

فالأزمة الدولية عند أوران بيل Oran Young (مجموعة أحداث تكشف عن نفسها بسرعة محدثة بذلك إخلالاً في توازن القوى القائمة في ظل النظام الدولي أو أياً من نظمه الفرعية، بصورة أساسية وبدرجة تفوق الدرجات الاعتيادية مع زيادة احتمال تصعيد الموقف إلى درجة العنف داخله)، (أورن، 1967، الخرجي، 2005). وعند كورال بيل Coral Bell فيراها على أنها (المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع إلى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة)، (بيل، 1979، الخرجي، 2005).

أما تشارلز هيرمان Charles Hermann يرى أن الأزمة الدولية تنطوي على أربعة عناصر تكون مدركة من قبل صناع القرار وهي:

1. أعمال متوقعة من قبل الخصم
 2. إدراك أو تصور وجود تهديد
 3. إدراك الوقت المحدد لصنع القرار والرد عليه
 4. إدراك العواقب المهلكة لعدم الرد، (هيرمان، 1988، الخرجي، 2005).
- قد برزت مفاهيم في معالجة ماهية الأزمة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، منها (الهدلة، 2005):

1. مفهوم يرتكز على نظرية النظم :

يؤكد هذا المفهوم على إن هناك تأثير متبادل بين النظام السياسي الدولي Interernational Political system والأزمة، فيما يعرف الأزمة الدولية على أساس مظاهرها وتفاعلاتها، بأنها فترة انتقالية ما بين الحرب والسلم، وإن معظمها يتضاءل دون اللجوء إلى استخدام القوة من قبل الدولة المتورطة في الأزمة، وإن الأزمة الدولية رغم خطورتها لا تؤدي بصورة دائمة إلى الحرب.

إن أنصار مدرسة النظم قدموا تعريفات مهمة للأزمة الدولية، حيث أنهم وجدوا علاقة تفاعلية بين الأزمات الدولية واستقرار النظام السياسي الدولي، فكلما كان النظام

الدولي على درجة عالية نسبيا من الإدراك الذاتي لحقائقه والكيفية التي تتفاعل بها وتتغير من خلالها، أصبح بالإمكان إن يأخذ في الحسبان للضرورة مسبقا بما يتناسب لها من إجراءات وأفعال وقائية وتصحيحية، فيما لا توجد مثل هذه الإمكانية في ظل نظام دولي يفترق لذلك الإدراك، حيث تكون للصدمات العنيفة غير المحسوبة والمفاجئة للضرورة تأثيرات مدمرة على توازن النظام الدولي.

2. مفهوم يرتكز على منهج صنع القرار.

يؤمن معتقدو هذا المفهوم إن الأزمة الدولية هي موقف يهدد الأطراف المشاركة في الأزمة، وإن ذلك الموقف يترك آثارا مهمة على تلك الأطراف، إذ يرى أصحاب ذلك المفهوم إن تعريف الأزمة لا يستند على مظهرها الخارجي، بل إن أهم ما يؤكد عليه المفهوم في تعريفه لمفهوم الأزمة الدولية وخصائصها هو ضرورة توفر عدة عناصر فيها وإن تكون مدركة من قبل صناع القرار.

إما عناصر الأزمة فهي أعمال غير متوقعة من الخصم وإدراك أو تصور وجود تهديد كبير وإدراك الوقت المحدد لصنع القرار والرد وأخيرا إدراك العواقب المهلكة لعدم الرد.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة للتعرف على دوافع و مصالح كل من القوتين الأمريكية والروسية من المتغيرات والأحداث والأزمات الدولية وتأثير ذلك على مناخ العلاقات الثنائية و انعكاساتها عليها خاصة وإن العلاقة بين البلدين اتخذت من الصراع عنواناً لها لما تملكه من مقومات القوة منذ الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا _ مع عدم تجاهل حالات الوفاق والتعاون التي تسربت هذه العلاقة _ . فاستعمال القوة كأداة لتحقيق مصالح كل من البلدين من الأزمة الأوكرانية هي بمثابة الأداة الناجعة للحفاظ على المصالح الإستراتيجية والحيوية لكل منهما، وللحفاظ على أدوارهم كلاعبين فاعلين وأساسين على المسرح السياسي الدولي. فكل من الولايات المتحدة و روسيا الاتحادية كلاعبين رئيسيين في هذه الأزمة يعملان على إدارتها بما يتوافق مع مصالحهما الوطنية و الدولية ، مستخدمان كل ما أُتيح لهما من قوة و نفوذ .

وبناء على ما تقدم وعلى ضوء الفهم النظري لإدارة الأزمات الدولية نجد إن كلا القوتين قد عقدت العزم لتتخذ من بوابة الأزمة مدخلا للولوج الى النفق المؤدي لتنفيذ مصالحها او على اقل تقدير فرض حقيقة تبوئها لحجز مقعدها على كابينه قيادة النظام الدولي الجديد بعد أن عاد التزام مجددا على مركز الصدارة للقيادة، فالروس ووفق الطموحات التي تتراقص في ذهن رئيسهم بوتين يريدون فرض حقيقة أن التصعيد من جانب أمريكا وحلفائها لن يكون غير مدفوع الثمن، بل أن حالات الانزعاج التي افتعلها بوتين في المؤتمر الأخير الذي جمع الفرقاء كانت مؤشر بأن روسيا اليوم ليست روسيا يلتسن بل أنها عاقدة العزم على إدارة الأزمة حتى نهايتها حتى لو تطلب الأمر العودة مجددا للبحث عن الأرقام السرية لحقيقة الأضرار النووية ، أما أمريكا فالديمقراطيون يواجهون صعوبة بالغة في إدارتهم للأزمة فأى تخلي عن الحلفاء في أوروبا يعني أن الجمهوريون قاب قوسين أو أدنى من حزم حقائبهم والعودة مجددا للبيت الأبيض بعد أن عادوا بأكثرية مريحة في الانتخابات النصفية خاصة وان نشوة انخفاض أسعار النفط منحتهم بعض الأمل في أن لا يكون لإلغاء بوتين للأنبوب الناقل للغاز نحو أوروبا ذلك التأثير الحاسم، هكذا يفكر كلا الخصمين واضعين نصب أعينهم أن عالم اليوم لا يقاد إلا من قبل من يحرك ويتحرك بحرية ماسكاً مقبض بوابة الاقتصاد العالمي.

وان قراءة متأنية للوضع الجيوبولوتيكي لأوكرانيا وبالذات موقعها الجغرافي الاستراتيجي الحاكم و المتحكم يجعلها وجبة دسمة للبلدين .حيث جاءت الأزمة الأوكرانية على طبق من ذهب للبلدين ليكشرا عن أنيابهما وليفرض كل منهما نفوذهما على الساحة الدولية بعدما تراجع دور روسيا إلى حد كبير في الأزمات الدولية التي سبقت الأزمة الأوكرانية في حين ألقت بواذر الفشل الأمريكي في العراق بظلالها على موقع أمريكا المتفرد في الهيمنة على العالم. ولا بد لنا أيضا من أن نستعين بالنظريات الأمنية و الإستراتيجية التي تفسر ظاهرة الصراع لدولي وبالتحديد الجيوبوليتيكية ، مثلما سيتم توظيف نظرية الأزمة في الدراسة من خلال تحليل واقع العلاقات ما بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وانعكاسات ذلك على النظام الدولي والأحداث الجارية. واثر الأحداث والأزمات الدولية على هذه العلاقة ،فامتلاك

القوة بكل مقوماتها يمكن أن يدفع باتجاه الصراع إذا ما توفرت مبررات أخرى للتصعيد باستخدام هذه القوة. فروسيا اليوم لها مبرراتها خاصة وان القيادة الروسية ما زالت تنتظر إلى الإرث القيصري والهيمنة السوفيتية على انه حقيقة واقعة ، فهي تريد أن لا تضل قابضة تحت نظام القطب الواحد تاركة المجال للأمريكا بالانفراد، بل تريد أن تستعيد مكانتها وتستعيد بعضا من مناطق الاهتمام والتأثير التي كانت تصل وتجول بها في الماضي القريب . أما القائمون على البيت الأبيض فإنهم لن يتخلوا عن موقع القمة بأي شكل من الأشكال وبقائهم كقطب متفرد على العالم أمراً بات من أولويات سياساتهم وعلى مختلف الأصعدة، ناهيك عن أي عيون البنتاجون التي لن تغمض وهي تراقب بحذر شديد أي توسع أو عودة روسية مجددا إلى أواسط أوروبا.

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 الدراسات العربية

الغمري (2010) "العلاقات الأمريكية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد في الفترة (1990_2010)"

تناول الباحث في دراسته هذه التعريف باستراتيجيات العلاقات لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا ، المعنونة بالتعاون والصراع والتنافس ، في ضوء الأحداث الدولية التي انعكست على العلاقة بين البلدين الكبيرين . وكذلك تأثير العلاقة على النظام الدولي .

أشارت الدراسة للتحويل في العلاقة الأمريكية الروسية من حالة التعاون إلى حالة التنافس وليس إلى حالة الصراع _ كما كان سائداً قبل انهيار الاتحاد السوفيتي _ ، حيث حققت روسيا نجاحات اقتصادية كبيرة ، خاصة بعد التخلص من "أزمة القيادة" التي عانتها روسيا لفترات طويلة. هنا بدأت روسيا _بعد انهيار الاتحاد السوفيتي_ تبحث عن دورها في الساحة الدولية ، وبالفعل فإن روسيا بدأت تستعيد دورها على المسرح الدولي ،وان موازيين القوى قد تغيرت بظهور روسيا كقوة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة.

الكركي(2010) "العلاقات الروسية الأمريكية في عهدي الرئيسين "فلاديمير بوتين" و "جورج بوش"(2000_2008)"

تناولت هذه الدراسة العلاقات الروسية الأمريكية من الفترة (2000-2008) وجاءت لتوضيح طبيعة العلاقات التنافسية والتعاونية بين البلدين.خصوصاً أنها مارست تأثيراً هائلاً على النظام الدولي ومستقبله على كل الميادين كآمن الطاقة والنفط وغيرها من القضايا الإقليمية والدولية.

وقد تطرق الباحث الدراسة إلى تأثير العلاقات الروسية الأمريكية على أهم الأحداث الدولية الجارية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة.ومقارنة مواقف كلا البلدين من هذه الأحداث التي اتفقت في جوانب واختلفت في أخرى، مثل محاربة الإرهاب والحرب على أفغانستان وغيرها.

2.2.2 الدراسات الأجنبية

Russia group(Authors and consultants) (2011)" The U.S._ Russia Relations after the "Reset" : Building A New Agenda",

تناول هذا التقرير وضع إستراتيجية لتفاعل روسيا مع المراكز الرئيسية للقوة في العالم المعاصر وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.يشير المؤلفون هنا إلى أن المصالح بين البلدين لا تكمن بالعلاقة الثنائية بين البلدين فقط، وإنما تتعداها لعلاقة البلدين مع غيرهما من الدول والمنظمات الدولية، إذ يجب على النخب من كلا البلدين أن يفهموا ويعوا أهمية البلدين لبعضهما البعض . حيث أن للبلدين مصالح مشتركة خاصة فيما يتعلق بالقضايا العالمية والإقليمية مع التحول الجاري في النظام الدولي.إذ أن سقف المصالح المشتركة يزداد بينهما خاصة وبعد أن روسيا لم يعد لديها أسباب لتقديم الولايات المتحدة كأكبر تهديد لأمن روسيا.

من الناحية المثالية، ينبغي أن العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا في مجال الأسلحة النووية يكتسب طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، أو بين الصين وروسيا. في هذه الحالة، سوف تستمر الأسلحة النووية في لعب دور الحضاري والاستقرار، فالتحالف النووي من روسيا والولايات المتحدة قد

تصبح بنية دعم جديد لنظام الاستقرار الاستراتيجي في العالم (بدلا من الردع النووي المتبادل)، واحدة من الأدوات الرئيسية لمكافحة انتشار الأسلحة النووية، وأخيرا، و عامل مهم لتحقيق الاستقرار في مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم يرى الباحثون أيضا أن من مصلحة روسيا لبناء تعاون أوسع مع الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا العالية والابتكار. فإنه من المستحسن لتوسيع التعاون في مجال استكشاف الفضاء (مع التركيز على فترة ما بعد عام 2020، عندما تنتهي دورة حياة محطة الفضاء الدولية الحالية) والمشاركة بنشاط الجامعات في البلدين، ومراكز الأبحاث والشركات في حوار على الابتكار، فهي تعطي دفعة قوية للجهود الرامية إلى تحسين المناخ السياسي، وبناء التفاعل العملي في العديد من المجالات، وتكثيف الحوارات السياسية والاتصالات بين رجال الأعمال والمجتمع المدني من البلدين.

الفصل الثالث

أوكرانيا وأهميتها السياسية والإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا

1.3 لمحة عن تاريخ أوكرانيا الحديث

لا يمكن دراسة تاريخ أوكرانيا الحديث بمعزل عن تاريخ روسيا، هذه حقيقة ثابتة لا يمكن الحياد عنها فهذه الدولة و رغم محاولاتها المتعددة لتعطي لنفسها طابعاً سيادياً، بقيت أسيرة حالة التلاصق و التجاور الجغرافي والذي فرض عليها هذا الوضع الشائك على مر العصور التي مرت بها وخاصة الحديثة منها. في عهد روسيا كانت أراضي أوكرانيا الحالية مركزاً للسلافيين الشرقيين (دوغين، 2004).

أوكرانيا والتي تبلغ مساحتها 603.628 كيلومتر مربع بلغ عدد سكانها عام 2014 (45.43) * مليون ، نسبة 78% أوكرانيين و 18% روس و باقي القوميات والأعراق 1% ، من الدول ذات العمق الجيوستراتيجي فهي تمتد بمساحات شاسعة مكونة هي وجارتها بولندا الجنوب الشرقي الأوروبي، يحدها الاتحاد الروسي من الشرق و الشمال الشرقي وهو أطول خط حدود مع دولة مجاورة و شمالا بيلاروسيا، و مولدافيا و رومانيا من الجنوب الغربي و المجر و سلوفاكيا و بولندا من الغرب، في حين يشكل البحر الأسود و بحر ازوف حدودها الجنوبية.(عتريس، 2010).

عاصمتها كييف أشهر مدنها تشرنوبل التي تسببت في أزمة دولية بعد انفجار مفاعلها النووي في 6 ابريل 1986 (شمت، 2011)، كذلك مدن خاركييف قاعدة الصناعة الهندسية والعسكرية و مدينة سفاستوبل المطلة على البحر الأسود والتي تعتبر أهم القواعد البحرية الإستراتيجية بأن الحرب الباردة و المؤجرة بالوقت الحاضر للروس كقاعدة لأسطولهم البحري. لغة الغالبية هي الأوكرانية واللغة الثانية هي اللغة السلوفينية الروسية، النظام السياسي نظام نصف رئاسي(فهي جمهورية ذات نظام مختلط من البرلمان والرئاسة) مع الفصل بين السلطات الثلاث ،التشريعية والتنفيذية والقضائية(السعيد، 2012).

في القرن السادس عشر تقاسمها الروس والبولنديين واللتوانيين و تركوا جزء يسيرا منها للنمساويين بعد حروب كانت حقول أوكرانيا الخضراء مرتعا لخيولهم ولم يتغير الحال كثيرا فنقمة التقسيم و سلطة المحتل كانت حاضرة طوال القرون اللاحقة حتى إذا حلت نهاية القرن التاسع عشر عادت أراضي أوكرانيا لتكون مسرحا لآخر معارك الإمبراطورية الروسية مع أعداءها التقليديين. في ذلك الوقت كان الشرق الأوكراني اقل تحررا فكان يتكلم الروسية و يعتنق الأرثوذكسية، أما الغرب فقد أتاحت

له الدول المستعمرة بعض من الحرية فكانت اللغة الأوكرانية الأم هي السائدة وتأثير الكنيسة الرومانية الكاثوليكية واضحاً على تدينهم ولم يأتي ذلك من فراغ بل أن النمسا أرادت بذلك تأليب الشرق الأوكراني على روسيا المحتلة باعتبارها قد حرمتها من لغته و مذهبها بالمقابل فإن أروقة الكرملين في عصر القيصرية كانت تعج بالسياسيين والمسؤولين الحكوميين مع الأصول الأوكرانية.(القاسم،2014).

وعندما ضعفت السلطة الروسية مع نشوب الحرب الأهلية مطلع القرن العشرين مع تصاعد حمى الحرب الكونية الأولى و صعود نجم البلاشفة معلنين ثورتهم في أكتوبر من عام 1917 لم يحلو للكثير من الأوكرانيين إعلان الانفصال بل فضلوا البقاء مع الروس متخذين من شعارات الشيوعيين المبشرين بذوبان الفروق القومية وضع الحلول العملية لمعضل الزراعة التي كان الجميع يعاني منها أملا في بناء دولتهم المستقلة ذاتيا والمرتبطة عضويا بالجسد السوفييتي وبالفعل فقد انضمت أوكرانيا إلى الاتحاد السوفييتي في كانون الاول 1922(كيندر،2007) .

رغم إن الغرب الأوكراني كان يطمح بأن تذهب الرياح باتجاه الاستقلال لكامل التراب الأوكراني وفشلت آخر محاولاته في ذلك حينما اقتحمت عساكر الشيوعيين الحمراء كييف بعد أن أعلن الانفصاليين استقلالهم في 28 يناير من عام 1918 ألا أن ذلك لم يحصل بل بدأت أوكرانيا بالتوسع شيئا فشيئا لتصبح سلة حبوب السوفييت ألا إنها و رغم ذلك لم تغادر مكانتها في الخارطة السياسية للاتحاد السوفييتي باعتبارها جزء من الحديقة الأمامية للمعقل الروسي.

بالمقابل ، فقد ازدهرت أوكرانيا في مجالات متعددة و بات الأدب و اللغة الأوكرانية أكثر انتعاشا في حين شملت رياح التغيير اغلب مفاصل هذه الجمهورية و ارتفعت غلة الإنتاج الزراعي إلى معدلات غير مسبوقة إلا أن مجيء ستالين الجورجي ذو النزعة الروسية والذي فرض اعتبارا من عام 1929 سياسة (الترويس) القاسية والتي رافقتها إجراءات إدارية مركزية اتخذها الكرملين بناء على مستجدات السياسة الستالينية التي حولت الجمهوريات إلى توابع فاقدة آخر بصيص أمل في الاستقلال المشروط، و بدأت عجلة التجميع الزراعي في الأعوام 1929-1932

تدور والتي قمعت الآلاف من الفلاحين الأوكرانيين مجبرة إياهم بالانضمام إلى الكولخوزات(المزارع التعاونية)(السعيد،2012).

الحرب العالمية الثانية كانت باهظة التكاليف لأوكرانيا التي عليها أن تدافع و تستمر بالإنتاج و تقاتل الألمان باعتبارها أول جمهوريات الاتحاد السوفيتي التي تدخل الحرب بعد أن اجتازوا بقاع كبيرة من أراضيها ألا أن الرايات الحمراء وهي ترفرف على مبنى الرايخ الألماني معلنة النصر النهائي للسوفييت كانت بمثابة العزاء لما قدمته أوكرانيا من تضحيات جسام حيث قدم الأوكرانيين خلال الحرب أكثر من أربعة ملايين قتيل، ألا أن الروس بقوا في تعاملهم العرقي القاسي فقد استغلوا فوضى الحرب لتكون القرم والتي ربطت بأوكرانيا في عهد خليفة ستالين (خروشوف) وكل ما جاورها وقفا على المواطنين الروس الذين أصبحوا أكثرية ساحقة بلا منافس في تلك المنطقة الحيوية(الحمداني،2014).

ترأس خروشوف ذو الميول الأوكرانية الروسية لفترة طويلة مسؤوليات الحزب الشيوعي الأوكراني_ كان يطمح بالكثير لتكون أوكرانيا متميزة ألا أن ظروف ما بعد ستالين و تركته الثقيلة حالت دون ذلك.

أصبح الاتحاد السوفيتي عضوا في الأمم المتحدة عام 1945 واحد أقطاب الفيتو الخمسة في مجلس الأمن . بقيت أوكرانيا كجزء حيوي و مهم من معازل الشيوعيين الأممية وكان لاستلام بريجنيف (الأوكراني اللغة و الأصل والولادة) للسلطة اثر كبير في تطور أوكرانيا التي باتت في ظل قيادته للكريملين للفترة من عام 1953 وحتى عام 1975 تمثل العمود الفقري للصناعات الثقيلة و صناعة الأسلحة و الصناعات الهندسية و قد تركزت اغلب الصناعات في الشرق الأوكراني ذو الميول الروسية خاصة في مدن خاركوف و دونيبتك حيث يمتزج السكان الروس والأوكرانيين معا .

في مرحلة ما بعد بريجنيف هي البداية لمرحلة البيروسترويكا في الأعوام من عام 1985 وحتى عام 1991 كان الأوكرانيين اقل المواطنين الروس ميلا للاتجاه المحافظ ، لم تنفع البيروسترويكا في حل معضل تعمقت و نخرت الجسد السوفيتي و لم تمهله تلك المعالجات طويلا مما اضطر الرئيس الروسي إلى إعلان نهاية احد

قطبي المعادلة الدولية و بذلك انهار الاتحاد السوفيتي معلنا بداية حقبة جديدة في تاريخ البشرية لتتسابق الجمهوريات السوفيتية معلنة استقلالها فقد أعلنت أوكرانيا استقلالها عام 1991 لتدخل اختبار اقتصاد السوق القاسي الذي أدى إلى تذبذب كبير واهتزازات مدمرة في القاعدة الاقتصادية للبلاد أسوة بباقي الجمهوريات المستقلة فقد شهد الاقتصاد الأوكراني خسائر جسيمة نتيجة الركود وصلت إلى أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام 1991 إلى 1999. (القاسم، 2014)

بدأت عجلة الاقتصاد تستعيد جزء من عافيتها لتصبح معدلات النمو السنوي قريبة من السبعة بالمائة ثم يعاود الاقتصاد تذبذبه اثر الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، رغم ذلك بقيت روسيا تنتظر إليها على أنها ذلك الفضاء الرحب لطموحاتها المستقبلية متخذة من الوضع الذي كانت عليه الأقلية الروسية المهيمنة على شبه جزيرة القرم ذريعة لها لتتصاعد الأحداث لاحقا مخلفة أزمة دولية أقطابها الاثنان الكبار روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفضاءها الرحب عموم دول أوروبا بشرقها و غربها خاصة وان لأصوات المطالبة داخل البرلمان الأوكراني بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كانت تقض مضاجع الروس الذين لا يرغبون أن يشاركهم هذا الاتحاد في إطلالة إضافية على البحر الأسود (السعيد، 2012).

2.3 أهمية أوكرانيا في الحسابات الأمريكية

المتتبع لطبيعة العلاقات الأمريكية الأوروبية يدرك جيدا أن هذه العلاقات مرت بمراحل متعددة فرضتها الضرورات الأمنية بالدرجة الأولى أكثر بكثير من أن يكون للضرورات الاقتصادية التأثير المطلوب عليها أو على تحديد مساراتها المستقبلية ، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية أعادت الولايات المتحدة الأمريكية صياغة كل علاقاتها على ضوء المتجدد في الوضع الأوروبي بعد أن هيمن الروس على الجزء الشرقي من أوروبا، وأضاف جدار برلين برمزيتته عزلا قسرياً لدول ما وراء الجدار عن الاهتمام الأمريكي بعد أن باتت تلك الدول ترزح تحت نير حلف وارسو تأتمر بأوامر الكرملين في تحديد طبيعة علاقاتها مع الدول الأخرى وخاصة الدول المنضوية تحت لواء حلف شمال الأطلسي.

أما عن تلك الدول التي هيمن عليها الروس و فرضوا إرادتهم بأن تكون ضمن اتحاد الجمهوريات السوفيتية فإن الحال يختلف كثيرا فلم تعد لهذه الدول أي صفة معنوية قائمة تدفع باتجاه إقامة باقي دول العالم معها علاقات متكافئة خارج إرادة الاتحاد السوفيتي، وهكذا بات إلزاماً على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعي حقيقة لم تغب عن بال القائمين على إرادة ملف الاتحاد السوفيتي في البيت الأبيض أن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قد فرض عليها الالتزام بسياسة القطبين خاصة وان التلويح بالحرب و الردع النووي كان سمة من سمات حقبة الحرب الباردة التي أبقت أوكرانيا فيها مجرد دولة ذات تاريخ معنوي في ظل هيمنة كرملينية مطبقة(السويدي،2014).

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي بسقوط جدار برلين تشرين ثاني عام 1989، وجدت الولايات المتحدة و حلفاؤها في الغرب أنفسهم أمام حالة فريدة من التوازن الدولي، فبعد قرابة الخمسين عاما من الصراع الايدولوجي والتعامل مع القطب الواحد فقط يمثل القوة الكبرى المماثلة في العالم وإذا بها تجد إن هناك العشرات من الدول تسارع بالهروب من المظلة الحديدية الشيوعية ليست فقط تلك المرتبطة مع روسيا بحلف وارسو بل و دول أخرى سجلت لها شهادات ميلاد جديدة كحال أوكرانيا في نظر روسيا التي لم تكن أبدا تضع هذه الدولة سابقا من أولويات اهتمامها بل كان الهم الأساسي والأكبر للولايات المتحدة هي تلك الدول التي بتماس مع دول حلف شمال الأطلسي والتي بدأت تخطط لاحتوائها بغية ضمها إلى الحلف المذكور خشية أن يعاود الدب الروسي النشاط مجددا تحت غطاء آخر غير غطاء الأممية الشيوعية التي انهارت بسرعة غير متوقعة منهية أي أمل في أن تحقق أفكار مارك وأنجلو اليوتوبيا التي وعدوا بها في ظل نظام شيوعي شمولي (دوغين، 2004).

بعد بروز دول جديدة ومنها أوكرانيا إلى الساحة كان إلزاما على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في بناء العلاقات و بمختلف مستوياتها مع تلك الدول، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة و تدشين نظام دولي جديد و بروز عالم متغير تماما عما سبقه، وجدت نفسها مضطرة لخوض غمار التعامل الحذر مع تلك الدول

خاصة وان انهيار الاتحاد السوفيتي قد خلف وراءه زوبعة نجم عنها اختلال كبير في ثوابت السياسة الدولية و رافق ذلك انفجار لصراعات دولية وإقليمية لم تكن أوكرانيا بعيدة عنها خاصة وان ما حصل في دول البلقان والتدخل الأمريكي الأوروبي فيها قد انذر بأن الحقبة القادمة هي حقبة القطب الواحد المسنود بتكتل دول تجد في الليبرالية الغربية ملاذاً لها. كانت أوكرانيا حينها غارقة في مشكلات اقتصادية ناجمة عن فصل التوأم القسري ألا إنها كانت لا تزال ذيلًا لما تبقى من الاتحاد السوفيتي بحلته الجديدة المتمثلة بالاتحاد الروسي (السويدي، 2014).

أما من الناحية السياسية إن الولايات المتحدة الأمريكية لها دوافعها الأمنية والإستراتيجية في بلورة علاقة على أسس تتماشى وإدراكها الضمني من أنها تمثل القوة المتحكمة على مستوى العالم، فنتيجة حادث انفجار مفاعل تشيرنوبل عام 1986 في ظل الهيمنة السوفيتية على أوكرانيا و بعد حصول الأخيرة على استقلالها من الاتحاد السوفيتي عام 1991 وقعت كييف اتفاقاً مع كل من روسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول منع انتشار الأسلحة النووية عام 1994.

كان الاتفاق يقضي بتنازلها عن الترسانة النووية التي ورثتها من الاتحاد السوفيتي السابق مقابل الاعتراف الدولي بها واحترام سيادتها واستقلال أراضيها و بذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في أولى خطواتها بوضع أوكرانيا ضمن دائرة اهتمامها باعتبار أن تاريخها النووي يتطلب إبقائها ضمن دائرة الضوء دائماً، كانت الولايات المتحدة تدرك أن ترك أوكرانيا بلا مراقبة عن كثب قد تكون أرض خصبة ومطمعا لأولئك الذين يرمون للحصول على تقنية الأسلحة النووية بأبخس الأثمان خاصة وان الميزانية الأوكرانية حينها كانت تعاني الخواء (الزبيدي، 2011).

وكما هو حالها دائماً وجدت الولايات المتحدة ذريعة جديدة للظهور على مسرح الأحداث في أوكرانيا وهذه المرة بحجة حقوق الإنسان ، فقد تبنت أمريكا طريقتين للضغط على النظام الأوكراني تتمثل الأولى في إعداد مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قرار لفرض عقوبات على المسؤولين الأوكرانيين الذين استخدموا القوة المفرطة تجاه المتظاهرين المطالبين بفك الارتباط عن روسيا، أما الطريقة الأخرى والتي لم تجد طريقها إلى النجاح فهي الطلب من الأمم المتحدة للتدخل في

حل الأزمة بين الرئيس الأوكراني يانكوفيتش والمعارضة الأوكرانية حينما كانت الأزمة لا تزال في بداياتها الأولى ألا أن الاتحاد الأوروبي رفض هذا المقترح كونه كان يرى في مطالبة المعارضة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أمراً مشروعاً.

ألا أن الاهتمام الأمريكي بأوكرانيا اخذ طابعاً أكثر حدة حينما قامت القوات الروسية بالتدخل علناً في شبه جزيرة القرم فقد أضحت أمريكا في الواجهة مصطحبة معها دول اتحاد الأوروبي منددة بما حصل معتبرة ذلك أخلاً للقوانين الدولية و بمبادئ متفقة في الأمم المتحدة و التي تدعو إلى السلم والأمن الدوليين وهكذا أصبحت أوكرانيا بعد ما حصل بالقرم من دول الاهتمام بعد أن كانت لا تتعدى دولة على الهامش في الفضاء الأوروبي الواسع (علي، 2104).

من ناحية أخرى تحتل أوكرانيا أهمية سياسية وإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بمحاصرة منطقة النفوذ الروسي. وكذلك فإن موانئ أوكرانيا مهمة للحلف الأطلسي وبوارجه عند دخولها البحر الأسود. كما أن النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يعني نزيفاً مستمراً لخاصرة روسيا ووسيلة ضغط عليها لعدم عرقلة مشاريع أمريكا في المنطقة وبخاصة الشرق الأوسط) ومنطقة أوراسيا ذات الأهمية التاريخية والجيوستراتيجية على رقعة الشطرنج الدولية (السعيد، 2012).

ويعترف بريجنسكي (مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد جيمي كارتر) أن الغرب وخاصة الولايات المتحدة، قد تأخر في إدراك الأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا كدولة منفصلة، وبقي ذلك حتى منتصف التسعينيات حيث أصبحت أميركا وألمانيا من الداعمين الأقوياء لهوية كييف المنفصلة. فبدون أوكرانيا، لا يمكن لروسيا إعادة أمجاد الإمبراطورية الروسية أو أمجاد الاتحاد السوفيتي كما أن الطوق الأوراسي لن يكن خياراً قابلاً للحياة، يقول بريجنسكي (إن الوقت ليس مبكراً جداً للغرب الذي يحسن ويعزز ارتباطاته الاقتصادية والأمنية بكييف ليبدأ بتحديد العقد- أي- الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتالياً إلى حلف شمال الأطلسي بين العاملين 2005 و 2015 على أنه الإطار الزمني المعقول لبدء الضم التدريجي لأوكرانيا، مما يقلل المخاطرة المتمثلة بأن الأوكرانيين يمكن أن يخشوا من أن توسع أوروبا سوف يتوقف عند الحدود البولونية الأوكرانية.

قد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي القوميين المتطرفين في أوكرانيا بهدف إقامة حكومة أوكرانية لتحقيق أهدافهما الإستراتيجية ومنها) العطيسي، 2015):

1. ربط أوكرانيا بحلف الناتو لزرع القواعد العسكرية والتجسسية بالقرب من حدود الدولة الروسية.
2. تقليص النفوذ العسكري و السياسي لروسيا الاتحادية في هذه المنطقة التي تعتبر منفذا مميزا على البحر الأسود.
3. الهيمنة السياسية والاقتصادية على أوكرانيا وربطها في فلك السياسة الأمريكية كما هو حال دول الكتلة الشرقية السابقة .
4. إصلاح الاقتصاد الأوكراني وفقا لرؤية صندوق النقد الدولي وتحويله إلى قطاع مستهلك ومستورد للسلع والبضائع الغربية.
5. إغراق الدولة الأوكرانية بالديون الخارجية لتعميق تبعيتها الاقتصادية والمالية للبلدان الغربية الدائنة.
6. تعميق نهج الخصخصة في كافة المجالات لخدمة الشركات الاحتكارية و بيع قطاعات الدولة الاقتصادية والخدمية للقطاع الأجنبي.

3.3 أهمية أوكرانيا في الحسابات الروسية

في البدء لا بد لنا من أدراك حقيقة لا يمكن لأي من المتغيرات السياسية أن تحول دون بقائها ألا وهي أن أوكرانيا وعلى صعيد المشروع النهضوي الحضاري الصاعد والذي تؤيده نخبة الكريملين بقيادة بوتين فأنها تمثل الهم الروسي الأكبر وأنها أهم بكثير مما يثار من مشكلات مع روسيا البيضاء أو باقي دول المحيط الروسي التي خرجت من رحم الاتحاد السوفيتي بعد أن تمت مواراته الثرى في العقد الأخير من نهاية القرن الماضي ، فالمزيج غير المترابط من الأفكار التي تدور حول التاريخ المشترك خاصة وان المدرك الذهني المتأصل تاريخيا في الذاكرة الروسية لا يزال يحتفظ بمسمى (روسيا الصغرى) كاسم رسمي تاريخي لأوكرانيا الحالية إذ كان متداولاً حينها ومنذ منتصف القرن التاسع عشر خاصة في التقارير الرسمية لروسيا

القيصرية كما كانت الكتابات التاريخية العائدة لعهود النبلاء أو للعهد البرجوازي في تاريخ روسيا (تشومسكي، 2004).

من الناحية الإستراتيجية تحتل أوكرانيا مكانة مهمة بالنسبة إلى روسيا، وقد أشار الرئيس بوتين إلى الأوكرانيين بوصفهم "إخوة" للروس؛ فالحضارة الأرثوذكسية الشرقية، وهي التي يرى فيها الروس أنفسهم القوة الرائدة، قد بدأت في ولاية كييفان روس التي تتوسط أوكرانيا الحالية، عندما تحوّل الأمير فلاديمير إلى المسيحية عام 988 للميلاد. ويشير الروس عادة إلى أنّ أجدادهم بذلوا دماءهم من أجل الحفاظ على ما يعرف اليوم بأوكرانيا ضمن الإمبراطورية الروسية ثم وريثها الاتحاد السوفيتي عبر حروب عديدة (الحمداني، 2014).

إضافة إلى مدركات التقارب الثقافي، وتقويّات قوة العلاقات المتعددة الجوانب، وهواجس المخاطر الجيوستراتيجية والتي تؤدي إلى كشف الجناح الأوروبي من روسيا أمام التواجد الأطلسي في أواسط أوروبا، كل ذلك إضافة إلى عوامل آنية يحركها الاقتصاد العالمي المتذبذب والأجواء القلقة الغير مستقرة في الجوار الروسي أدت إلى اختزال إجماع النخب الروسية في إن لا عظمة لروسيا والعودة بها إلى العهد الجديد والمتناسق مع خلفيتها التاريخية كقوة أوروبية مهيمنة ألا من خلال التيقن في إبقاء أوكرانيا ضمن دائرة هيمنتها السائدة.

تعتبر روسيا نفسها الامتداد الطبيعي للاتحاد السوفيتي السابق حيث تجد أن سياستها ومهما بلغت بها درجات التعقيد الناجم عن الحالة القائمة والمحاولات الخجولة للملء البيت الروسي وإعادة النشوة للروح القيصرية الروسية بلباس حديث ألا انه لا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تتجاهل ماذا تعني لها أوكرانيا هي وجارتها الثانية جورجيا حيث أن كلاهما يمثلان الخط الأحمر للروس بوجود بوتين على رأس السلطة أو بدونه ورغم أن جورجيا تبقى من اهتمامات الروس، لا أن المجال الأكثر أهمية هو العمق الأوكراني (العساف، 2012).

الكريملين لم يكن غافلا على الإطلاق مما كان يجري خلف الكواليس من أجل أن تتضمن أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي خاصة بعد تصاعد الأحداث داخل أوكرانيا والرفض الشعبي للتقارب الروسي الأوكراني على حساب الانضمام المرتقب

لأوكرانيا للاتحاد الأوروبي والذي يأمل به الأوكرانيون على أنه طريق الخلاص من الهيمنة الروسية والانفتاح نحو الغرب بقوة وتغيير نمطية السوق التي لم يرتقي إلى أدنى مستوى من طموحاتهم معللين رفضهم لذلك التقارب بالفساد المستشري في جسد الحكومة الأوكرانية القائمة والمسددة من قبل الكريملين .

تعتبر العوامل الاقتصادية بنفس الأهمية بالنسبة لروسيا للتدخل المباشر في الشأن الأوكراني رغم أنها تأتي بالدرجة الثالثة من حيث الأهمية للدوافع المعلنة حيث يشكل الموقع الاستراتيجي لأوكرانيا وغناها بالثروات بالإضافة إلى كونها الممر الروسي لأوروبا لتصدير الغاز إذ تمر ثلاثة من أكبر خطوط نقل الغاز في العالم بالأراضي الأوكرانية فالأول من الجنوب الروسي مار بالأراضي الأوكرانية في جزءها الشرقي ثم يغادرها ثانية باتجاه الأراضي الروسية وينتهي في الأراضي التركية. والثاني القادم من الوسط الروسي قاطعا أوكرانيا من بدايتها حتى نهايتها متوجها نحو سلوفاكيا لينقسم إلى خطين الأول نحو التشيك لينتهي في الأراضي الألمانية والثاني نحو النمسا لينتهي كما انتهى الأول، إما الخط الثالث فهو الذي يغذي أوكرانيا نفسها بالغاز كمصدر أساسي من مصادر الطاقة (عبد الحميد، 2009)، إضافة إلى ذلك فإن إشراف أوكرانيا على البحر الأسود يعطيها أهمية كبيرة جدا في مجال التبادل التجاري.

أما عن الأسباب المعلنة للروس تجاه أوكرانيا فإن ذريعتهم في التدخل المباشر تتمثل بأسباب متعددة أهمها وأكثرها طفوا على السطح هي حماية المواطنين من الأصول الروسية الذين ينتشرون على مساحات واسعة من أوكرانيا ليس في القرم وحدها بل أن مناطق كبيرة مناطق كبيرة من أوكرانيا الشرقية (والتي تمتد من شرق الدنيبير وحتى بحر آزوف) والتي تتحدث غالبيتها اللغة الروسية و تعتنق مبادئ الكنيسة الأرثوذكسية وكذلك الحال لأواسط أوكرانيا والتي تمتد من تشيرنيغوف وحتى اوديسا، حيث تتماثل من حيث الواقع الديمغرافي مع أوكرانيا الشرقية وشبه جزيرة القرم (دوغين، 2004).

أما من الناحية الاقتصادية تلعب روسيا والغرب فيه أدوارا معلنا اقتصاديا إن للأزمة الأوكرانية بعدا في معسكرها؛ يحاول الاتحاد الأوروبي انتزاعها إلى صفه،

حيث كانت روسيا قد اشترطت على أوكرانيا وقف مساعي الشراكة تقضيلية للغاز الروس ي الذي تستورد كييف مع أوروبا لتعطيتها أسعارا 100 مليارات متر مكعب منه إضافة إلى أن النائب عن حزب الأقاليم أوليغ تساريف أكد أن معظم الصناعات الإستراتيجية الثقيلة ترتبط سنويا بنظيراتها الروسية كصناعات الطيران والأسلحة، وبالتالي لا يمكن للبلاد أن تقطع علاقاتها مع روسيا من أجل شراكة مع الاتحاد الأوروبي وبشروط قاسية "ستدمر الاقتصاد المحلي" على حدّ قوله عن الاقتصاد تكاد جميع قوى الموالاة والمعارضة تجمع على أن البلاد وبعيدا باتت ساحة صراع حقيقي شبه معلن بين مما قد أشرنا إليه(بياييف،2010).

ومن الجدير بالذكر هنا أن روسيا حاولت جاهدة أن تبني مع أوكرانيا علاقات اقتصادية مميزة حتى وصل الأمر إلى أن يتفق الطرفان على أن التبادل التجاري بينهما أن لا يخضع للضوابط والتحديدات وهنا و بدل من أن تجني روسيا ثمار هذا الاتفاق والتوجه باتجاه تعزيز اقتصاد البلدين وجدت نفسها أمام حالة من التخريب الاقتصادي حينما أصبحت الأراضي الأوكرانية ممرا مفتوحا وسهلا للبضائع الأوروبية مما ولد خسائر كبيرة للاقتصاد الروسي خاصة في مجال الزراعة والمنتجات الزراعية أو الصناعية ذات الاستخدام المنزلي وبالتالي وجدت روسيا نفسها أمام معضلة لا بد من إيجاد حل لها فهي غير راغبة على الإطلاق بتضييق الخناق على أوكرانيا المتعبة اقتصاديا بتحديدات جمركية قد تجبرها على البحث عن شركاء آخرين (النجار،2008).

في ذات الوقت أن ما يحصل من تسريب للبضائع الأوروبية خلق وضعاً مريئاً للغاية للاقتصاد الروسي الذي يعاني هو الآخر من تقهقر وتذبذب في معدلات النمو بحكم الضائقة المالية التي تمر بها الأسواق.

نجد أن الكرملين وحال شعوره بأن هنالك توجه أوكراني للخروج من العباءة الروسية عمل جاهدا على إعادة التقارب من خلال عقد الاتفاقية التي منح بها الروس الأوكرانيين ما يقارب الـ 15 مليار دولار و غيرها من الهبات التي أريد لها ان تكون مبررا للرئيس الأوكراني يانكوفيتش الذي كان في وضع لا يحسد عليه فهو بين مطرقة روسيا التي لا تريد لأوكرانيا أن تبتعد بالتقرب من الغرب وخسرانها كامتداد

للهيمنة الروسية المطلقة على منابع الغاز وشبكات أنابيب نقله الممتدة في السهول الأوكرانية حيث ينقل سنويا وعبر هذه الشبكات أكثر من 80 بالمائة من إنتاج حقول الغاز الروسية إلى أوروبا وأوكرانيا ذاتها والتي تعتمد بشكل مطلق عليه كمصدر من مصادر الطاقة التشغيلية لمصانعها ذات السمة الروسية باعتبارها نتاج الصناعات السوفيتية أيام الاتحاد السوفيتي، وكقاعدة تقنية للإنتاج الصناعي الروسي خاصة في مجال نقل الطاقة، كذلك فإن الروس لا يمكن أن يغفروا للأوكرانيين نقضهم للمعاهدة المنعقدة معهم بخصوص الأسطول الروسي الماكث في المياه الأوكرانية والمتخذ من ميناء سيفاستوبول ، حيث تقع واحدة من كبريات القواعد البحرية الروسية تلك المعاهدة التي كانت تخول الروس بالبقاء كمؤجرين لتلك القاعدة حتى عام 2017 والتي عُدلت لاحقا باتفاق جديد أبرم بين الرئيسين الروسي السابق ديمتري ميدفيديف والرئيس الأوكراني السابق أيضا يانكوفتش لتسمح لروسيا وأسطولها بالبقاء حتى عام 2042 والتي جنت منها أوكرانيا إيجارا سنويا يبلغ سبعة مليارات من الدولارات إضافة إلى تخفيض سعر الغاز الروسي المصدر إلى أوكرانيا بنسبة 30%(بياف،2010).

كل ذلك كان دافعا للروس من اجل التدخل المباشر في الشأن الأوكراني لينجم عنها ما أطلق عليه الأزمة الأوكرانية التي دفعت الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للوقوف بوجه روسيا خشية أن يكون هذا التدخل بداية لفرض هيمنة مطلقة على أوكرانيا وبالتالي فإن التلويح بعودة الحرب الباردة بين القطبين قد يفرض واقعا جديدا في السياسة الدولية التي ارتضت بسياسة القطب الواحد لفترة من الزمن والتي كانت روسيا فيها تضمد جراحها و تعيد ترتيب أوراقها بالطريقة التي تضمن عودة الدب الروسي مجددا للساحة الدولية وبكل قوة. إن أوكرانيا و رغم كل ما يحصل تبقى أسيرة الحرب الروسية للأسباب التي ذكرناها خاصة وان التدخل الأثني والعرقى والقومى والدينى قد فرض على هذه الدولة حقائق لا يمكن تجاهلها أو تغييرها بمجرد توقيع اتفاقيات أو معاهدات مع هذا الطرف الدولى أو ذاك.

أما من الناحية العسكرية إنّ لجوء روسيا إلى القوة المسلحة في الحالة الأوكرانية، واحتلال القرم وضمها، يشير إلى محاولتها تأكيد حقها الجيوبولتيكى في

"مناطق مصالحها المميزة"؛ فقد عملت قبل ذلك على فصل أراضٍ من جورجيا حين اعترفت باستقلال إقليميها أبخازيا وأوسيتا الجنوبية

تبقى مسألة أخرى لا تقل أهمية في الحسابات الروسية في علاقتها مع أوكرانيا تتمثل في مجال التسليح العسكري وهذا الجانب ذو خلفية تاريخية تتمثل في أن عصب الصناعات السوفيتية كان قائماً في الأراضي الأوكرانية خاصة إذا ما عرفنا أن اغلب الصناعات الروسية حينها كانت قائمة على مبدأ التكامل والتجميع أي أن الصناعات العسكرية لا تصنع في مصانع واحدة ابتداء من السباكة وانتهاء باكتمال التصنيع والفحص الميداني بل إن كل جزء يصنع في مصانع محددة تليها عملية التجميع والفحص النهائي وقد كانت حصة المصانع الأوكرانية هي الأكبر و رغم تفاقم الزمن وخروج الكثير منها من الخدمة ألا إن هنالك الكثير من مصانع الأسلحة الروسية تجد في التصنيع الأوكراني لأجزاء حيوية من منتجاتها العسكرية الخيار الأفضل (الباسوسي، 2013).

إما من الناحية الجيوسياسية أن أوكرانيا تتمتع بموقع جيوسياسي هام بالنسبة لروسيا، وذلك لوجود حدود مشتركة فيما بينهما ، وهذا يعني أنها أكثر قرباً إلى موسكو من حيث الموقع الجغرافي . إضافة إلى أن المناطق الشرقية والجنوبية تقطنها غالبية روسية . والأكثر أهمية هو تواجد الأسطول الروسي الحربي في البحر الأسود في شبه جزيرة القرم (السعيد، 2012)، وفق اتفاقيات تنتهي في عام 2017 ألا انه بعد انتخابات عام 2010 في أوكرانيا تم تمديد الاتفاقية لعام 2042 . كما أن السياسة الخارجية الروسية ، تركز بالأساس من الانطلاق من محيط روسيا الإقليمي (أوراسيا) ، وهي مجموعة دول من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، وتعتبر أوكرانيا من أهم الدول الاوراسية ، من حيث الموقع والأهمية وما تملكه من مصادر وكبر المساحة ، ففي ظل السياسة الخارجية الروسية ومصالح أمنها القومي يكون من المستحيل أن توافق روسيا على ضم أوكرانيا لحلف الناتو أو إقامة قواعد عسكرية للحلف على أراضيها رغم استقلال أوكرانيا ، لهذا جاء الرد الروسي سريعاً (شيفنسوفا، 2006).

في النهاية لا بد من الإشارة إلى إن روسيا ستبقى وإلى زمن بعيد وغير محدد رافضة لأي محاولة تجعل من هذه الدولة فضاء رحب لقوى تضمر لروسيا ولو بعض من التوجس ، فروسيا تريد لحاضرها ومستقبلها أن يكون مماثلا لبعض الشيء لما كانت عليه ماضيها طوال أكثر من ثمانين عاما من القرن العشرين كذلك لا تزال روسيا تجد في قوة القياصرة وهيمنتهم على عموم الأراضي الأوكرانية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حقيقة واقعة وتسيد طبيعي يتوجب النظر إليه لا كتاريخ مضى وإنما كمستقبل يجب أن يحصل أو يتحقق.

مما سبق ذكره نلاحظ أن أهمية أوكرانيا من أنها تعطي روسيا القدرة على مد نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي إلى دول شرق أوروبا والقوقاز والبحر الأسود، وتعد أوكرانيا هي جوهرة التاج لروسيا والتي تمكنها من استعادة نفوذها وسيطرة أسطولها على المنطقة، ومنع تلك الدولة من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى حلف الناتو والسقوط في الفلك الغربي .

الفصل الرابع

العلاقات الأمريكية الروسية قبل الأزمة الأوكرانية

تمهيد

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الاتحادية خرجت من الحرب الباردة يشوبها التوتر، فعلى الرغم من نهاية هذه الحقبة الزمنية و التي انتهت بانتهاء الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو إلا أن البيت الأبيض لا يزال ينظر لروسيا على أنها وريثة الاتحاد السوفيتي واعتبارها العدو الأول لها خصوصا في الجانب الأمني والعسكري ذلك لأنها تتربع على ترسانة نووية تعتبر الأكبر من نوعها في العالم والتي من خلالها تستطيع تكبيد يد الولايات المتحدة المنفلتة ومنعها من البطش في شعوب العالم ، وهو ما يمثل الخطر الأكبر على امن أمريكا القومي .

ويجتهد المحللون والمراقبون في تشخيص التحولات التي تطرأ على العلاقات المستقبلية بين البلدين، وبخاصة ما تسعى موسكو اليوم للوصول له بشكل رسالة إلى الناتو والولايات المتحدة مفادها أن روسيا أصبحت خياراتها مفتوحة إزاء ما يهدد سلامة أراضيها وأنها قد تسعى إلى مواجهة مسلحة للحفاظ على استقرار الأوضاع الحالية في محيطها الاستراتيجي والأمني الملاصقة لها.

العلاقات المتبادلة بين البلدين مرت بالعديد من المراحل التي شكلت أنماط سلوكية لكلا الطرفين تجاه بعض و تجاه النظام الدولي ككل، ومن خلال هذا الفصل الذي سيتناول العلاقات بتسلسل زمني .

كيف يمكن تشخيص العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة إلى ما قبل الأزمة الأوكرانية، وما تخلل هذه الفترة من أحداث ومستجدات أثرت على مناخ العلاقات الثنائية ، كل هذا سيتم التطرق له من خلال تسليط الضوء عليها بالتفصيل في هذا الفصل.

1.4 العلاقات الأمريكية الروسية أثناء الحرب الباردة

لا يمكن الخوض في الحديث في موضوع العلاقات بين القطبين الأمريكي و الروسي دون أن يكون للتسلسل التاريخي أثره البالغ في تحديد مسارات هذه العلاقة، فلكل مرحلة من المراحل انعكاساتها بالسلب والإيجاب طبقا لطبيعة المرحلة والواقع الدولي السائد ، فإذا ما أخذنا فترة الحرب الباردة وهي الفترة التي أفرزتها نتائج الحرب العالمية الثانية وامتلاك كلا القطبين المتناحرين لمقومات القوة ، فإنهما بقيا متوجسين من احتمالات التصعيد رغم حصول ذلك في مناسبات متعددة . وهنا لا بد من التأكيد على جانب حيوي و مهم وهو أن هناك تداخل بين طبيعة العلاقات السياسية و الأمنية و الاقتصادية في هذه المرحلة ، لذلك نجد أن الاتحاد السوفيتي لم يتمكن من التعامل أو المساس بأي مسألة تتعلق بالأمن القومي الأمريكي وما ينطبق على الاتحاد السوفيتي في هذا المجال ينطبق هو الآخر على الولايات المتحدة الأمريكية التي نجدها هي الأخرى تتجنب أي مواجهة تؤدي إلى تصعيد حاد قد يؤدي لاحقا إلى مواجهة نووية(آل طويش،2008).

العلاقات السياسية بين البلدين بقيت أسيرة الدور الذي رسمته الأيديولوجية لكليهما بوصفها عاملاً مغذياً للسياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد اظهر كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ايجابية ايدولوجية من خلال بذل الجهود اللازمة لتسويقها وهو في تلك الأثناء يعزز قناعته بالنصر الحتمي وهو الأمر الذي أدى إلى ادلجة العلاقات الأمريكية السوفيتية.

لا يخرج الإطار العام الذي يحكم العلاقة التي تجمع قطبي القوة في النظام الدولي وأشكال التفاعلات السياسية القائمة بينهما منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية وحتى تصاعد حدة المواجهة الناجمة عن الأزمة الأوكرانية عن حالة التلويح بالقوة و بأشكال مختلفة ، وهنا لا نعني فقط القوة بمفهومها العسكري بل يتعدى ذلك إلى استخدام مكونات القوة لدى كلا القطبين، ذلك الإطار الذي كان محكوما باعتبارات صراعية تنافسية عبرت في جوهرها عن مضامين متناقضة. وان هذا الصراع اتخذ صور متعددة إلا انه ونتيجة الإدراك المتبادل من قبل القطبين بخطورة التصعيد إلى مستويات أعلى فقد تم تكيفه ظرفياً ومرحلياً بالقبول بالحرب الباردة كخيار أخير قبل المواجهة النووية وإمكانية التعايش و ضرورة الحوار والتنسيق في القضايا الدولية

المصيرية بعدما أصبح كلا القطبين قادر على إلحاق الأذى الشديد (نوويًا) بالطرف المقابل وفق صيغ تنظيمية تنسجم مع المعطيات الموضوعية والنفسية للمرحلة التي يجتازها كلا القطبين وهي دون شك تخضع لتقويمات الوحدة القرارية (مركز اتخاذ القرار لكلا الطرفين) وتقديراتها (فهمي، 2004).

ففي الفترة ما بين (1945-1953) _وهي المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى وفاة ستالين _، يمكن أن نلخص واقع العلاقات على أنه غير مستقر و يشهد تصعيد بين الحين والآخر ، وغلبت الطروحات الايدولوجية والحديث عن النصر الحتمي لكلا الطرفين و شهدت هذه المرحلة كذلك تحديد المستقبل السياسي للقارة الأوروبية خاصة وان أزمة برلين عام 1948 فرضت حقائق على الأرض دفعت باتجاه تشكيل حلف شمال الأطلسي لكبح جماح القوة السوفيتية المنفلتة حينها كما بدأت بوادر سياسة الاحتواء التي روج لها (جورج كينان) السفير الأمريكي في الاتحاد السوفيتي حينها.

وفي الفترة الواقعة بين (1954-1962) يمكن اعتبارها بداية لمرحلة جديدة بعيدة عن النهج الستاليني خاصة بالنسبة للاتحاد السوفيتي ،فقد ابتعد شبح التلويح بالحرب واستخدام القوة النووية بعض الشيء، حيث أضعفت السياسة الجديدة من مبررات استخدام الحرب بوصفها مبدأ حتميا للصراع. إلا أن المرحلة هذه لم تخلو من تصعيد وأزمات منها أزمة السويس، والتي هدد بها الاتحاد السوفيتي كلا من فرنسا و بريطانيا ، و قد أظهرت الولايات المتحدة حينها نوع من التعقل تجاه هذه الأزمة ، كذلك أزمة برلين الثانية والتي نجم عنها لاحقاً عام 1961 بناء جدار برلين، وكذلك أزمة الكونغو عام 1960 و قد انتهت هذه المرحلة بالتصعيد غير المسبوق والمتمثل بالأزمة الكوبية (أزمة صواريخ جزيرة الخنازير) عام 1962.

تعتبر الفترة الواقعة بين (1962-1968) هي الأخطر لأنها دفعت باتجاه سياسة التعايش السلمي لكنها في ذات الوقت أفرزت حقائق على الأرض زعزعت بعض الشيء من مدى قدرة ومصداقية الاتحاد السوفيتي في دعم ومساندة الدول التي تسير في ركاب العالم الاشتراكي الذي يقوده الاتحاد السوفيتي.الأزمة الكوبية كانت المفتاح الذي فتح الأبواب أمام تفكير طرفي النزاع الدائم إلى إيجاد سلام عادل ودائم ومنع

سباق التسلح وهذا ما دعا به في عام 1963 الرئيس الأمريكي كيندي. أفرزت هذه المرحلة حالة من الاستقرار الأمني بعد أن جرى ربط البيت الأبيض والكرملين بخط ساخن منح الرئيسين فرصة للتحدث المباشر في القضايا ذات الأهمية البالغة والاهتمام المشترك. انتهت هذه المرحلة بالتتويج باتجاه التعايش السلمي و نزع السلاح من خلال انعقاد مؤتمر هلسنكي (تشومسكي، 2004).

وفي الأعوام (1969-1985) و مع تصاعد الصراع السوفيتي الصيني نهاية الستينات وتعاضم القدرات العسكرية السوفيتية وتعدد المعضلة الفيتنامية وجد الأمريكان أنفسهم وخاصة الرئيس ريتشارد نكسون مضطرين الى إعادة نظر جذرية بسياساتهم الإستراتيجية حيال ما يحصل خاصة وان المطب الفيتنامي قد زرع والى حد كبير الوضع الداخلي الأمريكي كما انه غير من صورة أمريكا القوية في نظر شعوب العالم لذلك بوشر بإجراء محادثات سرية ثم تحولت إلى علنية لاحقا في تشرين ثاني من عام 1969 والتي أدت إلى بلورة علاقات سياسية وأمنية واقتصادية مختلفة كثيرا عما سبقها و بدأت معها مرحلة الوفاق الدولي رغم عدم ثقة الجانب الأمريكي إلى نصابها بعد هزائم الجيش الأمريكي في فيتنام (آل طويش، 2008)، فقد قام الرئيس الاميركي نكسون بزيارة الى الاتحاد السوفيتي سبقتها زيارة الى الصين ، و نظر الروس الى هذه الزيارة باعتبارها الفرصة التاريخية لايكاف حالة التداعي في العلاقات لذلك نجدهم كانوا ينظرون الى هذه الزيارة على انها :

1. فرصة للسوفييت من اجل ايقاف عجلة سباق التسلح الذي بات يرهق اقتصاد السوفيتي الى حد كبير حيث كانت التخصيصات للتسلح تصل لأكثر من 23% من الدخل القومي رغم هزالة الاقتصاد حينها والصعوبات البالغة في تغطية نفقات التسلح ، خاصة وان الاتحاد السوفيتي كان مطالب بتقديم الدعم للكثير من البلدان التي تسير تحت مظلة المعسكر الاشتراكي ليس بتبنيها نظم اشتراكية بل لكونها تتقاطع مع الولايات المتحدة في الجوانب السياسية(ال طويش، 2008).

2. محاولة سوفياتية لاقتناع الاميركان بايقاف حربهم في فيتنام لسببين ، اولهما واهمهما هو تقليل الدعم الاقتصادي المقدم للفييتغ كونغ (الشيوعيين) في

حربهم ضد الجيش الامريكي والذي ادهق الخزانة السوفيتية ، و ثانيهما خروج الامريكان من فيتنام يعطي مؤشر لباقي الدول ان الروس قادرين على دحر الامريكان في الحروب بالنيابة(تشومسكي،2004).

3. خشية الروس من ان يؤدي تطبيع العلاقات الصينية الامريكية الى خلق واقع جديد في السياسة العالمية يكون لابتعاد الروس عن الواجهة ويقلل من مكانتهم الاقليمية والدولية خاصة وان الصين بدأت بخطى ثابتة نحو الظهور كقوة واعدة سيكون لها شأن كبير في مستقبل السياسة العالمية.

4. محاولة السوفييت من استغلال الزيارة للاحاء الى دول اوربا الغربية بأن عليها ان تعيد النظر في طبيعة علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي خاصة وان الامريكان قد عقدوا العزم على ذلك.

5. سعى السوفييت من خلال الزيارة للحصول على مساعدات اقتصادية و تقنية من الولايات المتحدة بموجب اطار الوفاق المشترك الذي عقده الرئيس نكسون مع الزعيم السوفيتي بريجنيف.

وفي الفترة الواقعة بين (1985-1991) كانت الولايات المتحدة تراقب عن كثب البيت الروسي وهو يفقد على التوالي ثلاثة من اقطاب الحكم السوفيتي الميالون الى بقاء الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى رغم ما كان يحصل من نخر وتهديم للبنية التحتية والاقتصادية بسبب الفشل الذريع في السياسة الاقتصادية المتعبة. الثلاثة هم بريجنيف 1982، يوري اندريوف 1984 و قسطنطين شرينكو 1985 وبالتالي فقد سنحت الفرصة لبروز القيادة الرافضة لما يحصل وفي مقدمتهم ميخائيل غرباتشوف والذي شرع حال تسلمه السلطة بعد موت شرينكو في اعادة النظر في المبادئ والقيم والعقائد التي حكمت النظام الداخلي في الاتحاد السوفيتي على مدى اكثر من 70 عاما ، وبالتأكيد فإن من اولويات التغيير كان حقل السياسة الخارجية وخاصة مع الولايات المتحدة الذي شهد انفراجا كبيرا ، وتخلى السوفييت عن الكثير من ثوابتهم المطلقة السابقة. فقد مهدت سياسة البيروسترويكا و الغلاسنوست (اعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية) الى تقليل اثر الايدولوجية السوفيتية و كشف سلبياتها امام

العالم الخارجي. أدى ذلك لاحقاً إلى السير باتجاه تفكك الاتحاد السوفيتي و بذلك انتهت واحدة من أكثر حقبة التاريخ خطورة و قلقاً (منذر، 2002).

2.4 العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة

الأحداث المتصاعدة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي لم تترك فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتعيد ضبط إيقاع مسار العلاقات مع روسيا الناهضة من جديد بحلة جديدة مختلفة جذرياً عن تلك التي تعود البيت الأبيض التعامل معها، فالإتحاد الروسي الناهض من ركام الكيان المنافس لأكثر من خمسون عاماً إلى كيان جديد محملاً بإرث متعب ومساحات تتقلص لدول تغادر بحكم انقراض العقد الذي جمعها تحت مظلة الفكر الشيوعي والنظام الشمولي ، لا يمتلك هذا الوليد الجديد كوابح ايدولوجية تضع العصي في دولا ب تطلعه إلى أن يسير بركب العالم تحت قيادة قطب . كما أن سياسة شد الأحزمة على البطون التي اتبعتها الاتحاد السوفيتي نتيجة الانهيار المميت للاقتصاد نتيجة السياسات الخاطئة جعلت منه لا يقوى على مجارة ما يحصل، بل كان القائمين على الكرملين ليس لهم سوى إعادة ترتيب البيت الروسي من الداخل معتبرين العلاقات الخارجية وطبيعة العلاقة المستقبلية مع الولايات المتحدة الأمريكية ستتحكم بها في كل الأحوال محددات لا تختلف كثيراً عن تلك التي كانت سائدة قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه و أولها بالتأكيد هو القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية للإتحاد الروسي الجديد، رغم إدراكهم بأن زمن التعامل وفق مبدأ الند للند قد غادر قاموس المصطلحات المعتمدة في البيت الأبيض وأن نظرة الأمريكان لهم لا تتعدى كونهم بلد يمتلك ترسانة من الأسلحة النووية إلا أنه لم يعد قوة عظمى كما كان.

قبل الخوض في تفاصيل هذه المرحلة، لا بد من بيان الحالة العامة للوضع الدولي بعد ما حصل، فروسيا كانت مقيدة وإلى حد كبير خاصة وأنها غير قادرة على إعادة لعب الدور السابق لها أمام المستجدات المتسارعة بعد الانهيار المفاجئ للإتحاد السوفيتي، فقد كانت تعاني من صعوبة مرحلة الانتقال من قطب مهيم إلى دور دولة فاعلة في نظام تريده أن يكون متعدد الأقطاب، في حين نجد أن الولايات

المتحدة كانت أكثر تحررا من أي قيود تمنعها للانطلاق نحو ما تبتغيه في إقامة نظام أحادي القطبية معللة ذلك بأن لا قوة أخرى في العالم يمكنها أن تكون مثيلة لقواتها.

في حين كانت الصين مصرة على أن فرصتها في الانطلاق نحو العالمية باتت قاب قوسين أو أدنى وأنها يمكن أن تكون الخليفة الشرعي لنظام شمولي بتياب غربية ، أما الاتحاد الأوروبي فإن هاجسه الأكبر هو أن ينضوي تحت لوائه كل من خرج من عباءة الكتلة الشرقية شريطة أن لا يضيف أعباء جديدة على اقتصاديات الاتحاد مع مقدرة عسكرية تؤهله للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (علوي، 2014).

باقي الدول كانت تراقب المشهد بين خاسر و رابح إلا أن بلدان بعينها كانت تجد فيما حصل خسارة كبيرة ومنها العراق و سوريا و ليبيا و كوبا و صربيا و دول أخرى اختطت لنفسها أنظمة تتناغم مع معطيات الأنظمة الشيوعية و جميعها تتصف بكونها أنظمة شمولية.

هذه المرحلة والمتمثلة بمرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي تمتد من عام 1991 وهو العام الذي أنهى فيه غورباتشوف حقبة امتدت لأكثر من خمسين عاما بإعلانه نهاية الاتحاد السوفيتي و تمتد حتى عام 2001 ذلك العام الذي أمطر فيه تنظيم القاعدة بقيادة بن لادن جزيرة منهاتن عصب الاقتصاد العالمي والأمريكي بوابل من القنابل الطائرة والمتمثلة بطائرات الركاب المختطفة ليعلن من جبال تارة تارة بداية عصر جديد مختلف جذريا عما سبقه. عصر لم تكن الولايات المتحدة راغبة فيه خاصة وان من تسبب في خلقه هم ذاتهم الذين كانت أمريكا تحارب فيهم الاتحاد السوفيتي في أفغانستان إبان غزو الأخير له ، فقد تحول الأفغان العرب إلى ألد أعداء أمريكا بعد ما كانوا أدواتها المطيعة في تدمير البنية التحتية والاقتصاد السوفيتي في حرب عصابات غير متكافئة.

ففي الفترة الواقعة بين (1991-1995) تم الإعلان الرسمي لتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهت بخسارة الجناح المتطلع إلى علاقات عقلانية مبنية على الأسس التي فرضتها الحقائق على الأرض مع كل من الغرب والولايات المتحدة بعد خسارة المتطلعين نحو أوروبا إلى الانتخابات ويمكن اعتبار عراب هذه المرحلة هو وزير

الخارجية الروسي كوزريف (الطائي، 2012) الذي كان يأمل من الانفتاح على الغرب انتشاراً للواقع الاقتصادي المتردي لروسيا، كما انه وبتتسيق عالي المستوى مع الرئيس الروسي يلتسن قد عمل على أن يكون التوجه الأطلسي الأوروبي هو محور العلاقات الخارجية الروسية، وبالمقابل كان هناك توجه آخر تنادي به المعارضة يتمثل بالتوجه الأوراسي ، وهنا لا بد من ذكر ثلاث نواحي هي التي دفعت بهذا الاتجاه، أولها هو إدراك الكرملين لأهمية اندماج روسيا الاتحادية مع الغرب وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف شمال الأطلسي لكون هذا الاندماج هو وحدة الطريق المناسب لتمكينها من النهوض اقتصادياً. والناحية الثانية هو اعتراف ضمنى من أن روسيا أصبحت قوة عادية أي أنها احد القوى الكبرى في النظام الدولي الجديد وليست احد قطبيه كما كان عليه الأمر سابقاً. أما من الناحية الثالثة فإنها تأتي من إدراك المتبنين لهذا التوجه أهمية عدم لجوء روسيا الاتحادية إلى استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية . وينبغي حسب رأيهم أن تكون سياستها الخارجية مصلحية غير مؤدلجة لأنها و بحكم الوقائع القائمة لم يعد لها أعداء في النظام العالمي الجديد كما أنها لا تتبنى ايديولوجية تسيطر على طبيعة علاقاتها بباقي دول العالم، إلا انه ومع نهاية عام 1992 بدأت تلوح بالأفق متغيرات داخل البيت الروسي بعد أن أفاق الجميع من ذهول صدمة التفكك، هذه المتغيرات أخذت بالتصاعد بمرور الوقت مطالبة بضرورة إعادة التفكير في علاقات روسيا مع الغرب ومع الولايات المتحدة الأمريكية ومن هذه المتغيرات ما يلي (سليم، 2007):

6. عودة الحزب الشيوعي المسنود بالأحزاب القومية والتي تنادي جميعها بضرورة تخلي يلتسن عن سياسته تجاه الغرب وأمريكا وان يعيد لروسيا هيبتها كما نادت باحتواء الدول التي انفرطت من العقد السوفيتي بتشكيل ما اطلق عليها حينها بدول الخارج القريب.

7. إدراك الكرملين أن حلم مساعدة الغرب لروسيا في أزمتها الاقتصادية لن يتحقق وان هناك حدود لرغبة الغرب بالمساعدة أو في إدماجها بحضارته

خاصة وان الغرب بقي ينظر إلى روسيا على أنها لا تشاطره الحضارة الأوروبية التي يتباهى بها.

8. ظهور متغيرات غير متوقعة في الفضاء الآسيوي المجاور لروسيا حيث بدأت إيران وتركيا بسباق السعي لاحتضان الدول التي أنهت ارتباطها مع روسيا مما ولد حالة من الخشية أن المستقبل الأمني لروسيا محفوف بالمخاطر خاصة وان هناك توجه إسلامي متشدد في بعض تلك الدول كما أن خسارتها بشكل نهائي يعني تعرض الروس لخسائر اقتصادية باهظة خاصة وأنها تجد في هذه الدول أسواقا مفتوحة وموارد طبيعية يسهل الحصول عليها.

بالمقابل، فقد تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا بطريقة مُذلة وكأنها الطرف الخاسر في الحرب معها وبالتأكيد هذا الأمر أجج والى درجة كبيرة دوافع الانقضاض على التوجه المعتدل والمضي بقوة لإعادة الهيبة لروسيا ، هذا التصور والذي تجسد في الرؤية الأمريكية لحال روسيا على انه استسلاما وإعلاناً بالخسارة في الحرب الباردة ، أكدّه الرئيس الأمريكي بوش الأب في كلمة له حين أعلن أمام الأمم المتحدة أن عهدا جديدا قد بدأ وهذا العهد تقوده أمريكا لوحدها بلا منازع. ان الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في هذا المجال حيث كان عليها ومن باب الحكمة السياسية ان تساند هذا التوجه وتمنع عودة النزعة القومية المنادية بالعودة مجددا الى عالم القطبين لما في ذلك من عودة لتسخير موارد الولايات المتحدة في مجال مواجهة التسليح الروسي حتى وان كان لا يرتقي الى مستوى ما كان عليه ايام الاتحاد السوفيتي.

وتعتبر الفترة الواقعة بين(1995-2001) امتداداً من الصعود الجديد للقوى الشيوعية والقومية لسدة الحكم في الكريملين وحتى يوم 11 ايلول 2001 وهو اليوم الذي بدأت به مرحلة جديدة من تاريخ العالم تتمثل بمرحلة الحرب على الإرهاب. فالمستجدات التي حصلت في الدوما ولدت حالة جديدة من تشديد المطالبة باعادة نظر جذرية من قبل الكريملين لعلاقاته مع الدول الأخرى وخاصة الولايات المتحدة والغرب ككل، وكانت أولى تلك المطالبات تتمثل في تنشيط الخيار الدبلوماسي الروسي لصالح نظام عالمي متعدد الاقطاب(الأصفهاني،2001) وكان العرب لهذه

السياسة الوزير الأكثر خبرة (بريماكوف) ذو التوجه الشيوعي المبطن والذي يتميز عن سلفه كوزريف بأنه أكثر دراية وحنكة في السياسة الدولية ومحاور صعب المراس والذي تولى لاحقا رئاسة الوزراء ولو لفترة قصيرة، اعتد بريماكوف على ما سمي باسمه (مبدأ بريماكوف) والذي يتمثل بملامحه العامة بما يلي:

1. انشاء نظام دولي متعدد القطبية.
2. انشاء تحالف اوراسي ذو ثلاث اقطاب لفرض التوازن الدولي يضم روسيا والصين و الهند.
3. معارضة أي توسع لحلف شمال الاطلسي باتجاه اوروبا الشرقية.
4. مساندة و دعم الامم المتحدة في لعب دور اكبر بعد ان اجبرتها الولايات المتحدة الامريكية على الانزواء في القضايا ذات الاهمية الاستراتيجية.

لقد ساعدت عدة عوامل على خلق هذا التوجه خلال هذه المرحلة وهي:

1. فشل سياسة العلاج بالصدمة الاقتصادية وهذا ما أدى لاحقا إلى التخلي عن فكرة التقارب مع الولايات المتحدة لأنها لم تنهي معاناة الروس في المجال الاقتصادي.
2. عودة الشيوعيين اجبرت الكريملين على الانصياع بعض الشيء الى ما يمثل امجاد هؤلاء وقد افرزت تلك العودة تصاعد الروح القومية مجددا.
3. السلوك غير المتزن من قبل الولايات المتحدة و الغرب تجاه روسيا وخاصة في مجال تنفيذ الوعود لمساعدة روسيا.
4. التدخل الامريكي والغربي في حرب البلقان والذي بعث التشاؤم مجددا في الروح الروسية المترددة في قبول التعايش السلمي.
5. قرار حلف شمال الأطلسي بالتوسع شرقا مما يعني ان الحديقة الخلفية لروسيا باتت مكشوفة أمام الغرب.

وصول فلاديمير بوتين في حزيران 2000 الى السلطة هو الآخر كان دافعا باتجاه تعميق التوجه الأوراسي والمعروف عنه انه ذو توجه قومي متشدد مع طموح

كبير في إعادة روسيا إلى مكانتها الطبيعية على اقل تقدير ، لذلك نجد الولايات المتحدة الامريكية والغرب بصورة عامة قد توجسوا خيفة من صعود بوتين الى الكرملين ، فقد كانت من اولويات سياسته هي ان لا يسمح للغرب وللولايات المتحدة بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية و قد وضع بوتين نصب اعينه المبادئ المارة الذكر التي اعتمدها بريماكوف و قد اضاف لها ما عرف هو الاخر في حينه بمبدأ بوتين و يتمثل بما يلي:

1. اذا ما استمر حلف شمال الاطلسي بالتوسع شرقا فإن روسيا ملزمة باعادة الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الاولى.

2. ان روسيا تعارض اليوم نظام القطبية الواحدة ولكنها في ذات الوقت لا تمنع ان تكون شريكا للولايات المتحدة في حل العديد من القضايا ومن اهمها الحد من التسلح وحقوق الانسان وغيرها.

3. ان روسيا ستعمل على تدعيم بيئتها الامنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

4. بناء سياسة خارجية برغماتية عن طريق المزيد من التباعدن الايدلوجية التي كانت سابقا هي التي تتحكم بطبيعة العلاقات الدبلوماسية وتشكل الاساس في التحرك الدبلوماسي مع باقي الدول و ذلك ايجاد مسوغات استراتيجية واقتصادية اكثر قدرة للتعبير عن تطلعات روسيا المستقبلية (الجنابي،2007).

واستكمالا لافكاره التي اراد بها بوتين اعادة التحكم من التحكم من قبل روسيا بمجريات الاحداث في ظل النظام الدولي الجديد فقد اوعز الى كبار مستشاريه العسكريين وكبار ضباط وزارة الدفاع الروسية بأن يتم اعادة صياغة العقيدة لن تتوانى عن استخدام سلاحها النووي قبل العدو المقابل اذا وجدت في ذلك ضمان لامنها القومي. وبالفعل اصدرت وزارة الدفاع الدفاع الوثيقة التي تترجم هذه الافكار في عام 2000.

مما تقدم يتضح ان المرحلة الثانية والتي نحن بصددھا والتي اعقبت مرحلة الحرب الباردة والتي امتدت اكثر من عشر سنوات (1991-2001) تميزت بأن العلاقات الامريكية الروسية قد انتابھا المد والجزر، اذ كانت الولايات المتحدة الامريكية تواقة الى قهر الروس والعمل على انكفائهم ضمن حدود روسيا وعملت على الحفاظ على تفوقھا بمختلف الاصعدة مما جعلھا قادرة على فرض هيمنتھا خاصة وانھا نجحت في حرب العراق وفي حرب البلقان بالظهور كقوة عظمى ومنعت أي ظهور لقوة مكافئة اخرى. اما روسيا فإنھا عادت تتلمس الطريق نحو فرض وجودھا والعودة للعب دور دولي بعد ان وجدت ان الاتكاء على الغرب لم يحقق لها أي من طموحاتھا وبقيت غارقة في مشاكلھا الاقتصادية لذلك فانھا وجدت في الانفتاح نحو الفضاء الاوراسي الخيار المثل خلال هذه المرحلة.

3.4 العلاقات الأمريكية الروسية ما بعد 11 أيلول

لم يكن ما حصل في يوم 11 أيلول 2001 يخرج عن الإطار العام لمسار الأحداث مع بداية القرن الجديد، فما زرعه الأمريكان بغضاً بالروس في متاهات وجبال و سهول أفغانستان التي تنافس مجاهل إفريقيا في فقرھا المدقع حصوده على واحدة من أكثر بقاع العالم تطوراً وغنى. فقد جاءهم الإرهاب إلى ديارهم ليَجبرهم على الاعتراف إن عالم ما بعد 11 أيلول يختلف جذرياً مع ما سبقه وان عليهم أن يعيدوا النظر بكل ثوابتھم السابقة و أولھا نظرتھم إلى روسيا بجلتھا الجديدة. مع أيلول عام 2001 بدأ العالم واثقاً من ان عصراً جديداً بدأت ترتسم ملامحه و بشكل مختلف عن كل ما سبقه، فالإرهاب طرق أبواب اغلب دول العالم ولم تعد هنالك فائدة من استراتيجيات و عقائد عسكرية تتحدث عن حرب محتملة ستجري وقائعھا في سهول أوروبا يكون طرفيھا المتحاربين دول أوروبا و بمشاركة أمريكية كما في الحربين الكونيتين ، بل إن كل الشوارع والمباني والأماكن العامة ومحطات المترو و حتى المواقع المحصنة في أوروبا وأمريكا و سواھا من الدول باتت هدفاً لحرب من نمط آخر هي (حرب وسط الناس) كما اسماھا روبرت سميث في كتابه الموسوم (جدوى القوة) (سميث، 2008).

الإدراك الأمريكي المتأخر لضرورة إعادة النظر في طبيعة علاقتها مع روسيا ومنح الأخيرة فرصة اكبر للتحرك في الفضاء الأوراسي و إبقائها كحليف مشارك على مقربة من دول حلف شمال الأطلسي جميعا جاءت نتيجة ما حصل الآن ، تأثيراتها لم تصمد طويلا فقد أرادت روسيا أكثر بكثير مما ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في منحه لها وهكذا نجد أن هذه الحقبة تميزت بميزة غريبة بعض الشيء ، فبدايتها تقارب إلى حد التحالف ونهايتها تتأفر إلى حد الاختلاف.

شهدت الفترة ما بين (2001-2003) تقارب بين طرفي التناقض الدائم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، فالهاتف الذي تحدث به بوتين مع الرئيس الأمريكي معزيا ومساندا ومؤيدا لأي إجراء تتخذه الولايات المتحدة تجاه الأطراف التي لم تتحدد ملامحها بشكل واضح حينها الآن أن اغلب الدلائل كانت تشير إلى القاعدة التي يديرها ابن لادن والتي اتخذت من أفغانستان ملاذا لها خاصة بعد نشر التسجيل الصوتي لابن لادن والذي يؤكد فيه أن منفذي العملية هم من رجاله، إلا أننا يمكن أن نقول بأن هذه المرحلة قد تكون ملامحها الأولى قد بدأت مع التغير الحاصل في كلا البلدين مع بداية القرن الجديد، فبوش المتحمس لأمريكا جديدة والذي يمثل الجناح الأكثر تطرفا وعدوانية قد أقعده الأمريكان على كرسي البيت الأبيض بعد أن وجدوا في الجمهوريين ضالته في ذات الوقت كان بوتين ذو الثلاثة والثلاثين عاما يحث الخطى من اجل أن يكون رئيس وزراء متميز لروسيا التي يطمح لها بأن تتخذ من العقلانية السياسية مبدأ لها مع الإبقاء على الحلم الروسي بالعودة القوية إلى الساحة الدولية ، لم يكن بوتين وحده من يرى ذلك بل ان من جاء معه من القادة الروس هم نمط مختلف وجديد لم تألفه روسيا من قبل، فهؤلاء لم ينسلخوا عن الصورة السوفيتية السابقة التي رسمت طوال القرن العشرين للروس دورا كبيرا في قيادة العالم(عواد،2010).

و رغم ذلك فأن هؤلاء ينظرون إلى العلاقات الدولية بصورة أكثر واقعية مبتعدين كثيرا عن المحدد الايدولوجي المبدئي متخذين خطأ موازيا للشيعوية إلا انه ليس بذات الروح بل بروح روسيا التي تريد أن ترتقي مجددا في كونها واحدة من أقطاب القوة في العالم ، لذلك نجد أن القيايتين الأمريكية و الروسية لم يلتقيان في

الكثير من النقاط المختلف عليها بل تميزت الفترة بالتنافس والتوتر و لكن ليس بمستوى التصادم ، أحداث أيلول أجبرت أمريكا على ممشاة روسيا في حربها مع الحركات المتطرفة سواء في الشيشان أو في مناطق أخرى من القوقاز ، فعادوا الاثنين أصبح واحد و باتت السراويل البيضاء والثياب القصيرة و اللحى الكثيفة غير المهذبة سمة عدو مشترك يمتد من أواسط آسيا حيث أفغانستان و طبيعتها الوعرة وحتى شواطئ الأطلسي التي ارتقى صبيان بن لادن صهوات طائرات أمريكية ليعيدوا كتابة التاريخ مجددا بطريقة مستفزة و دموية. أوزبكستان بقواعدها التي تيسرت على حين غفلة من الروس للأمريكان لمحاربة طالبان كانت واحدة من نقاط الالتقاء بدل الافتراق ، فروسيا التي أعلنت دعمها لبوش في حربه على الإرهاب وعلى طالبان و نظامها في أفغانستان لم تتوانى في الدفع باتجاه السماح للأمريكان باستخدام قواعد هذا البلد كنقاط انطلاق و دعم لوجستي للأسطول الجوي الأمريكي الذي بدأ يعد العدة للاشتراك في حرب إسقاط طالبان (العساف،2009) و بهذا الصدد نجد أن بوتين يوعز إلى دول آسيا الوسطى المنسلخة عن الاتحاد السوفيتي السابق تقدم مجالها الجوي وقواعدها العسكرية للقوات الأمريكية في حربها هذه.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ما أدلى به وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كولن باول حيث قال "أن ما تحقق في مجالات العلاقات الأمريكية مع روسيا الاتحادية هو من أهم انجازات الإدارة الأمريكية في مجال العلاقات الخارجية"(دياب،2002). وفي هذا الصدد كتب ايغور ايفانوف وزير خارجية روسيا الأسبق مشيرا إلى أن أحداث 11 أيلول جعلت توجه روسيا نحو الغرب يسير باتجاه الاندماج في الفضاء الغربي، و تحدث بوتين مؤكدا أن جذور روسيا الاتحادية تترد إلى القيم الغربية و قد تطور الحال إلى دعوة بوتين لبوش في 23 أيار 2003 إلى العودة مجددا للتباحث في مجال الدفاع الصاروخي الذي سبق للرئيس الروسي الأسبق أن اقترحه على الجانب الأمريكي، أحداث أيلول أثبتت للبيت الأبيض أن آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز و رغم مغادرة روسيا لها بشكل رسمي إلا أنها لا تزال محمية روسية غير معلنة ، لذلك كان من المتعذر عليها استخدام أجوائها و قواعدها دون أن يعطي الكرملين الضوء الأخضر بذلك.

في هذه المرحلة وجد الروس أنفسهم غير مقيدين في طرح ما يبتغونه من علاقاتهم بالولايات المتحدة و بشتى الوسائل وكثرت حينها الدراسات التي تبحث في هذا الشأن من الجانب الروسي والتي خلصت إلى ما يمكن اعتباره المطالب الروسية من العلاقات مع الولايات المتحدة و تضمنت (محمد،2002):

1. اعتراف الولايات المتحدة بأن منطقة آسيا الوسطى و القوقاز هي منطقة نفوذ روسي.

2. وقف التوجهات الأمريكية الساعية إلى توسيع حلف شمال الأطلسي إلى الشرق.

3. إدخال الحرب الروسية الشيشانية ضمن نطاق الحرب على الإرهاب.

4. الحصول على تأكيدات أمريكية بالتأثير باتجاه فتح اعتمادات مالية لصالح روسيا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

5. مراجعة الإدارة الأمريكية لموقفها بصدد مبادرة الدرع الصاروخي.

6. إلغاء الاتفاقات الموقعة مع الاتحاد السوفيتي السابق عام 1972 خاصة اتفاقية الصواريخ الباليستية المضادة للصواريخ واستبدالها بمعاهدة جديدة.

7. أن تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا باعتبارها شريكا أساسيا في صنع القرارات الدولية سواء من خلال الناتو أو من خلال مجموعة الدول الثمانية بعد إضافة روسيا لها أو من خلال المشاورات الثنائية المباشرة أو عبر المحافل الدولية.

أما الفترة الواقعة ما بين 2003-2011 لم تكن هذه الفترة ألا نتاج للمرحلة التي سبقتها ، فروسيا المتطلعة إلى تغيير في موقف الولايات المتحدة والغرب تجاهها وجدت نفسها في وضع لا يحسد عليه حينما بدأت الولايات المتحدة تقرض نفسها بقوة كقطب أحادي لقيادة العالم و تتواجد بقوة غير معهودة في الفضاء الأوراسي ، لا بل باتت على مقربة من خط الحدود الروسية وهي تحشد قواتها من اجل مقاتلة طالبان في مرحلة ما بعد سقوط كابل مما اضطر روسيا لإعادة النظر جذريا في توجهاتها ومساراتها الجيوبوليتيكية والإستراتيجية (كسينجر،2005)نتيجة هذا التوغل

في مناطق تعد تاريخيا سياسيا وجغرافية تدور في الفلك الروسي منذ العهد القيصري بذريعة محاربة الإرهاب.

روسيا كانت تواقعة إلى هذه الحرب على أقل تقدير لتتخلص من المنادية بإدانتها نتيجة تعاملها القاسي والشرس مع المتمردين الشيشان ، لذلك لم تكن ترغب في منع ما تقوم به أمريكا إلا أنها بدأت تشعر بأن الأمر بات خارج السيطرة وإن أمريكا قد أدخلت دولا جديدة في خارطتها الجيوستراتيجية لمحاربة الإرهاب ، تلك الدول سماها الرئيس الأمريكي الأسبق بوش في خطابه الشهير بدول الشر والتي تضمنت إيران والعراق و كوريا الشمالية والثلاثة هم من ضمن اهتمامات الروس و لكن بدرجات مختلفة خاصة العراق الذي كان حينها يحاول استمالة القيادة الروسية من اجل استثمارات نفطية في حقول عراقية جنوبية إذا ما عملت فإن أرباح الروس منها ستعدل الكثير في الموازنة الاقتصادية لبلدهم، واستمرت العلاقات بالسير باتجاه التعقيد بدل الحلحلة حينما أعلن البيت الأبيض إلغاء معاهدة الصواريخ الباليستية من طرف واحد دون الدخول مع الروس في مباحثات من اجل وضع معاهدة أو اتفاقية بديلة عنها، ثم جاء الغزو الأمريكي للعراق ليزيد من نقاط الاختلاف (ال طويش، 2008).

أرادت روسيا من أمريكا الحصول على تفويض من مجلس الأمن بإسقاط النظام العراقي وحين لم تجد إذن صاغية شكلت من ألمانيا و فرنسا جبهة رافضة للحرب ، إن تسارع الأحداث و سرعة سقوط النظام واحتلال بغداد اجبرها على قبول الأمر الواقع مع طرح عودة فرق التفتيش لإضفاء نوع من الشرعية الدولية على ما يحصل لكن أمريكا رفضت ذلك أيضا مما جعل روسيا في موقف لا تحسد عليه.

أراد بوتين من خلال تصريحات أطلقها عام 2004 أثناء انعقاد مؤتمر عام للقوات المسلحة الروسية منوهاً إلى أن الروس قد طوروا جيلا جديدا من الأسلحة النووية لا يمتلكه أي دولة أخرى في العالم في إشارة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية وإن هذا السلاح سيدل الخدمة خلال سنوات ثم عاد وأكد ذلك إيغور ايفانوف في مؤتمر ميونخ في شباط عام 2005 مؤكدا أن هذه الأسلحة ليست ضد دولة بعينها، ثم جاءت الأزمة الروسية الجورجية التي أراد الروس من وراء تصعيدها

أن تشعر الولايات المتحدة أنها عقدت العزم على العودة و بقوة لتعزيز مكانتها الدولية، حاولت روسيا في العقد الأول من القرن الجديد أن تختط لنفسها سياسة ترمي إلى خلق توازنات دولية جديدة تحد من ظاهرة التفرد الأمريكي و تعيد التوازن للعلاقات الأمريكية الروسية(كسينجر،2005) لذلك نجدها تحاول جاهدة أن تبني وتتبنى علاقات أكثر تطوراً مع الهند والصين و باقي الدول ضمن المسار الأوراسي الراض للهيمنة الأمريكية المطلقة، في ذات الوقت أبدا الروس رفضهم المطلق لضم جورجيا و أوكرانيا لحلف شمال الأطلسي و قد ترجمت ذلك بالفعل و ليس بالتصريحات حينما كان ردها قاسيا و دمويا على محاولات جورجيا و كشف كل عيوب النظام الجورجي مما دفع بالغرب و الولايات المتحدة الأمريكية للتخلي عنها.

لم يتغير شيء خلال التبادلات الرئاسية في كل من روسيا و الولايات المتحدة، فاستلام دم تري مدفيديف الحكم في الكرملين لم يكن إلا امتداد لنهج بوتين و لكي يؤكد ذلك سارع باستصدار العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية ، وقد أكد ذلك حينما قال في احد تصريحاته (إننا لا نطلب من احد أن يحب روسيا ولكننا لا نسمح لاح دان يسيء لنا و سنحصل على الاحترام الذي نستحقه ليس بالقوة و لكن من خلال تصرفاتنا و نجاحنا)(الإمارة،2009) و يمكن إجمال ما كانت تتبناه روسيا خلال هذه المرحلة بما يلي:

1. احترام القانون الدولي الذي تجد فيه الأساس و المرجع لتنظيم العلاقات الدولية.

2. العمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب و الرفض المطلق لعالم يحكمه قطب واحد حتى لو كان من يحكم العالم دولة لها ثقلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

و بالمقابل فإن أوباما القادم الجديد للبيت الأبيض والذي يرى في ما ذهب إليه الجمهوريون في تعنتهم مع الروس خسارة لأمريكا قبل أن يكون ربحا لها ، فإن من ابرز توجهاته في السياسة الخارجية هو تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم بعد الذي أصابها من تشويه بعد غزو أفغانستان والعراق ، وبالفعل فمع حلول عام 2011 بدأت مرحلة جديدة من العلاقات نتيجة الجهود التي بذلها كلا من ديم تري و

أوباما وقد توصلإلى معاهدة ستارت جديدة اقراها الكونغرس الأمريكي و الدوما الروسي معا في بداية عام 2011 إلا أن التداعيات اللاحقة للالزمة الأوكرانية التي نحن بصددھا اعادت من جديد العلاقات الى وضعھا القلق و المتأزم.

الفصل الخامس

اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية

تمهيد

يعتبر مستقبل الأمن والاستقرار الدولي بالوقت الحاضر من أهم ما يشغل بال المحللين السياسيين لذا نجد أن الأزمة الأوكرانية و تداعياتها على مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية بشكل خاص والعلاقات الدولية واستقرار الأمن الدولي بشكل عام من أهم المحاور التي أخذت حيزاً كبيراً في تفكير و دراسات المحللين السياسيين ، حيث يرى بعضهم أن الأمن و الاستقرار مهددان بالتدهور في حال استمرت روسيا بتصعيد الموقف مع دول الجوار الخارجة من عباءة الاتحاد السوفيتي السابق كما حصل لجورجيا ويحصل الآن بأوكرانيا ، وهناك من يرى أن الضجة الإعلامية التي جاءت على خلفية الأزمة الأوكرانية ما هي إلا أزمة عادية بين القوى الكبرى لا تستحق هذا التهويل و المبالغة بحجم الكوارث التي ستلحق بالعالم بسببها، ذلك أن أوكرانيا _برأيهم_ لا تعتبر هدفاً حيويًا للغرب _والولايات المتحدة بالتحديد_ .

فما هي الأزمة الأوكرانية، وما هي مواقف كل من الولايات المتحدة و روسيا من الأزمة، وما هو اثر الأزمة على العلاقات الثنائية (الأمريكية الروسية)، كل هذه الأسئلة يتم الإجابة عليها من خلال تسليط الضوء عليها بالتفصيل من خلال هذا الفصل.

1.5 الأزمة الأوكرانية

1.1.5 سبب الأزمة

اندلعت الأزمة في أوكرانيا منذ رفض الرئيس الأوكراني "المخلوع" فيكتور يانكوفيتش توقيع اتفاقية الشراكة الانتسابية مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أثار سخط غالبية كبيرة من الأوكرانيين الذين رأوا في يانكوفيتش بيدقاً يحركه الكرملين كما يشاء، مما أدى في نهاية الأمر إلى قيام احتجاجات ضده، وانتخاب السيد بيترو بوروشينكو رئيساً جديداً للبلاد.

كان رد موسكو على خلع يانكوفيتش والاحتجاجات أن اتهمت المتظاهرين بالفاشية، وفي خطوة غير متوقعة قامت بضم شبه جزيرة القرم في 16 اذار 2014 إلى الأراضي الروسية مبررة ذلك بتعهدها بالحفاظ على حقوق الناطقين باللغة الروسية والذين يشكلون أغلبية في القرم، وقد اعتبر المراقبون هذه الخطوة كأكبر تهديد للعلاقات الروسية مع الغرب منذ انتهاء الحرب الباردة(مجدي،2013).

منذ قرار ضم القرم انتهج الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية سياسة فرض عقوبات على روسيا، كان آخرها التضييق على المصارف الحكومية الروسية من الوصول إلى الأسواق المالية الأوروبية، ومنع بيع السلاح والبضائع ذات الاستخدام المدني والعسكري، ومنع توريد التكنولوجيا في القطاع النفطي، وقد ردت موسكو على ذلك بقرار منع استيراد اللحوم والمنتجات الزراعية والأجبان من أوروبا لمدة عام، الأمر الذي قدر بأنه كلف أوروبا خسائر تصل إلى 12 مليار يورو سنوياً في السنة الأولى من الأزمة، لكن في الوقت ذاته فإنه من الصعب على روسيا أن تعوض 40% من وارداتها الغذائية والزراعية من خلال الاستعانة بدول أخرى تقليدية كالصين وتركيا و بيلاروسيا، حيث ستعمل التأكيد على البحث عن أسواق جديدة(ابو شقرا،2014)، مثل السوق المصري .يرى الكثير من المحللين أن الأزمة الأوكرانية تحتمل مزيدا من التصعيد وذلك للأسباب التالية(جولاق،2013):

1. فشل الإدارة الأوكرانية في إيجاد صيغة توافقية بين كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الجمركي الاورواسيوي، لاسيما أن الرئيس بورشينكو لا يمكنه أن يظهر أمام قاعدته الشعبية بمظهر الرئيس المعتدل تجاه روسيا "وإلا فقد صورته كرئيس وطني".

2. إصرار الغرب على التعامل مع روسيا كخاسرة في الحرب الباردة ،الأمر الذي يثير الكريملين.

3. لم تردع العقوبات الغربية موسكو عن دعمها للانفصاليين الموالين لها في شرق أوكرانيا، بل على العكس من ذلك فإن موسكو تصر على تسميتهم بقوات الدفاع الشعبي في الوقت الذي تصفهم فيه كإرهابيين ، وقد

تبددت كل الآمال في حصول نوع من التفاوض بين كييف وهذه القوات بعد فشل اجتماع مينسك بين بوتين وبورشينكو .

4. ثمة تقدم ملحوظ على الأرض للمقاتلين "الموالين لروسيا" في شرق أوكرانيا، وثمة تقدم نوعي من حيث الأسلحة التي يستخدمونها حيث أصبح بمقدورهم إسقاط طائرات مقاتلة وهذا التقدم اجبر القوات الأوكرانية مؤخرا على التراجع من بعض المناطق شرقي البلاد.

2.1.5 التسلسل الزمني للأزمة

في عام 2004 وبعد أن بدأت تلوح في الأفق الثورة البرتقالية في العديد من الدول الخارجة من رحم الاتحاد السوفيتي السابق وحلف وارسو ، ازدادت فرص التقارب بين أوكرانيا التي تحاول الابتعاد عن روسيا و وبين حلف شمال الأطلسي حيث بدأت التحضيرات لضمها إلى عضويته وعلى الرغم أن الناتو لم يقدم العضوية لأوكرانيا لحساسية علاقتها مع روسيا فانه لم يضيع فرصة إجراء مناورات عسكرية منتظمة مع الجيش الأوكراني في قواطع غير بعيدة عن القاعدة البحرية الروسية الماكثة على الأرض الأوكرانية في ميناء سيفاستبول المطلة على البحر الأسود (عبد الحميد، 2009) في شبه جزيرة القرم التي تنتظر إليها روسيا على أنها أراضي روسية مغتصبة.

في 1 كانون الثاني 2006 أوقفت روسيا ضخ الغاز عن أوكرانيا (غريب، 2010) بحجة عدم دفع كييف السعر المناسب عالميا وبعد أن عاشت أوروبا أزمة طاقة حادة بسبب توقف الغاز المار عبر أوكرانيا نشبت حرب إعلامية تتهم روسيا بإشعال حرب عالمية باردة جديدة (عبد الحميد، 2009)، أدت هذه الأزمة التي انتهت بانتصار الروس و حصولهم أسعار غير متوقعة للغاز المصدر إلى أوروبا عبر أوكرانيا إلى أن تتصاعد لهجة العداء بين روسيا من جهة والرئيس الأوكراني فيكتور يوشنكو المقرب من الغرب وكانت تلك البداية لازمة لاحقة أخذت أبعاد أكثر شمولية .

في تموز من عام 2006 استضافت موسكو زعماء الدول السبعة وقد استطاع بوتين في هذا الاجتماع من التأثير على المجتمعين ليقنعهم بالعدول عن التفكير في ضم أوكرانيا وجورجيا إلى حلف الناتو وهذا ما أكد الرئيس الأمريكي بوش حينها وشاركته في الرأي كل من فرنسا و ألمانيا وإيطاليا (اسكندر، 2010) وبذلك حققت روسيا نجاحا سياسيا ودبلوماسيا كانت بحاجة ماسة إليه في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة .

في عام 2009 شهدت أوكرانيا أزمة اقتصادية عنيفة ناجمة بالأساس من اشتداد الأزمة المالية العالمية وقد أدت تلك الأزمة إلى ارتفاع حاد في نسبة البطالة بين السكان و ازداد وبشكل غير متوقع العجز في الميزانية فيما سجلت مراكز البحث أعلى قياسات للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ورافق كل ذلك انخفاض حاد في نسب الاستثمارات الأجنبية والتي غادرت الأسواق الأوكرانية بعد أن تعرضت إلى خسائر فادحة (العتوم، 2014). على أثرها لجأت أوكرانيا إلى الخارج لحل أزمتها المتفاقمة وتمثل احد تلك المصادر بالاتحاد الأوروبي الذي وعد بتقديم مساعدات عاجلة لكييف من خلال صندوق النقد الدولي .

في ذات الوقت وشعورا من موسكو بأن الفرصة باتت سانحة لإعادة أوكرانيا إلى جادة الصواب وجعلها تدور في الفلك الروسي قدمت لكييف مبلغا مقداره 15 مليار دولار كقرض . وهنا كان على القيادة السياسية الأوكرانية المفاضلة بين العرض الروسي الذي ترفضه المعارضة بشدة والتي دعمت وبشدة اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي وبين ما وعدت به المجموعة الأوروبية والتي وجدته الحكومة غير ملبي لطبيعة الاقتصاد الأوكراني في حين كان الحكومة تجد في القرض الروسي أكثر ملائمة ويسر وبالتالي ذهبت باتجاه موسكو رافضة الأصوات المتصاعدة للمعارضة (ن بوست، 2013).

حشدت المعارضة كل طاقاتها مع دعم خارجي من الاتحاد الأوروبي من اجل تحشيد جموع الشعب ضد الحكومة وبالفعل امتلأت ميادين كييف والمدن الأوكرانية الكبرى بعشرات الألوف من المتظاهرين خاصة بعد أن أعلن الرئيس الأوكراني

يانوكوفيتش تجميد اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي يوم 21 نوفمبر 2013 وهي الاتفاقية التي تعود إلى عام 2009 عند بداية الأزمة .

رفض الرئيس الأوكراني المطالب التي تقدمت بها المعارضة والتي كان المتظاهرون في الساحات العامة ينادون بها ، وكشف عن نيته لانضمام إلى اتحاد جمركي مع روسيا ورابطة الدول المستقلة ، وقد أدت تلك الإجراءات إلى تفاقم الوضع وحصول فوضى عارمة وتخريب للمؤسسات والدوائر والأماكن العامة مما تطلب تدخل قوات الأمن الأوكرانية لإيقاف حالة التدهور الأمني ، رافق ذلك تصعيد إعلامي مكثف من قبل الاتحاد الأوروبي من باب إدانة استخدام العنف ضد المتظاهرين وانتهاك حقوق الإنسان والمطالبة بالتوقف عن الممارسات الأمنية باستهداف وتصفية واعتقال المحتجين (الانصاري، 2014) .

اتخذت الأزمة منحاً سياسياً بعد أن وجدت المعارضة الأوكرانية المدعومة من الغرب نفسها في موقف قوي حيث صعدت من ضغوطها وتظاهراتها ورفعت سقف مطالبها وطالبت بإجراء تعديلات دستورية و إجراء انتخابات مبكرة وكما جرت العادة فان الرئيس الأوكراني رفض في البدء الرضوخ لتلك المطالب إلا انه وجد نفسه مضطراً للقبول به بعد أن ازداد الدعم الخارجي للمتظاهرين من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبالفعل فقد وقع الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش على اتفاقاً مع المعارضة يوم 21 فبراير شباط 2014 يقضي بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية مع الموافقة على تقديم موعد الانتخابات الرئاسية إلا أن المعارضة وجدت في التراجع وتوقيع الاتفاق الفرصة للانقضاض على الحكم وبالفعل فلم تمضي إلا ساعات وعاودت المعارضة تأجيجها للموقف حيث نجحت في دفع البرلمان للتصويت على عزل الرئيس الأوكراني الموالى لروسيا و تنصيب رئيس البرلمان كرئيس مؤقت للبلاد وإصدار العفو عن المعارضة يوليا تيموشينكو التي تحظى بدعم قوي من أوروبا والولايات المتحدة (ابو زيد، 2014).

نتيجة تلك التطورات وجدت روسيا نفسها في وسط الأزمة خاصة وان مصالحها الاقتصادية ستصاب بالشلل إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه لذلك نجدها سارعت لنجدة الرئيس المخلوع واعتباره الرئيس الشرعي لأوكرانيا وقبول استضافته

في موسكو بعد هروبه من كييف والسماح له بالطهور في وسائل الإعلام كرئيس لأوكرانيا. في ذات الوقت بدأت بالتحرك للإقدام على اخطر إجراء في الأزمة وتصاعدها حينما قررت الإقدام على التدخل العسكري في شبه جزيرة القرم بعد أن بدأت التصريحات الرسمية تؤكد بان شبه الجزيرة المذكورة تسكنها غالبية روسية مما يتطلب تأمين الحماية اللازمة لها (ابو زيد، 2014).

في ذات الوقت وجد الروس مبرراً آخرًا للتدخل يتمثل في تأمين القاعدة البحرية الحربية في ميناء سيفاستوبول والتي يتواجد فيها أسطول البحر الأسود الروسي والتي سبق التنويه عنها والمؤجرة بموجب اتفاقية مصادق عليها من قبل أوكرانيا إلى روسيا ولمدة 45 سنة ابتداء من عام 1997 وحتى عام 2042 . وكانت أوكرانيا قد وافقت على استمرار هذه الاتفاقية بعد مباحثات عسيرة نجم عنها تخفيض سعر الغاز الروسي المورد إلى أوكرانيا من 440 دولار إلى 5.268 دولار لكل متر مكعب. لكن ورغم ذلك وجدت روسيا الفرصة مواتية لكي تكون طرفاً أساسياً في الأزمة بعد أن وجدت في المعارضة التي استلمت الحكم بعد سقوط الرئيس السابق روحاً عدائية تجاه روسيا وان التماهي في التعامل قد يؤدي إلى ارتقاء أوكرانيا بكاملها في أحضان حلف الناتو (العتوم، 2014) .

في 16 آذار أكمل الروس السيناريو حينما قاموا بالإشراف على إجراء استفتاء شعبياً حول الانفصال عن أوكرانيا والانضمام إلى روسيا وكانت النتيجة متوقعة. نتيجة العديد من العوامل أهمها العامل الحاسم والمتمثل بنسبة السكان الروس وبالفعل صوتت الغالبية لصالح الانفصال والانضمام إلى روسيا وقد بلغت نسبة المصوتين لصالح الانفصال أكثر من 77 بالمائة في حين بلغت نسبة المشاركة قرابة الـ 82 بالمائة حسب المصادر الروسية، وقد صادق الكرملين على الانضمام وبالتالي خسرت أوكرانيا جزء حيوي ومهم من أراضيها في حين أن هنالك أجزاء أخرى لا تزال قلقة غير مستقرة نتيجة التركيبة الديمغرافية لسكانها وميل غالبيتهم للانفصال والعودة إلى الاتحاد الروسي (ابو شقرا، 2014)..

في غضون ذلك دخلت الأزمة صفتها الدولية بعد أن كانت ليست أكثر من أزمة داخلية حينما أدلت الأمم المتحدة بدلوها مدفوعة بضغط أمريكي و أوروبي حيث

جاء بيانها حول الأزمة مخيبا لأمال الروس بعد أن جرى اتهامهم بانتهاك القوانين الدولية في ذات الوقت الذي جرى فيه العديد من الاجتماعات لمجلس الأمن إلا أن الوجود الروسي داخل المجلس وامتلاكه حق الرفض الفيتو منعه من اتخاذ أي قرار. ألمانيا المتضررة اقتصاديا من جراء الأزمة وجدت الفرصة مناسبة للتدخل دبلوماسيا من اجل حلحلة الأزمة وبالفعل أثمرت زيارة مستشارتها أنجيلا ميركل لروسيا من إقناع بوتين بالموافقة على إرسال مراقبين دوليين من منظمة السلم والتعاون الدولي ورغم الموافقة إلا أن التطورات اللاحقة والتصعيد المستمر حال دون قيامهم بمهامهم (العنزي، 2014).

لا تزال الأزمة الأوكرانية ورغم الإجراءات المتخذة لتهدئة الموقف تراوح في مكانها ولم تجد اغلب الحلول المطروحة طريقها إلى التنفيذ نتيجة التعنت الذي أبداه الطرفين في حين كان للدعم المباشر لأوروبا والولايات المتحدة للرئيس الأوكراني الجديد الأثر الأكبر في تصعيد المواجهة .

3.1.5 تصعيد الأزمة

شكلت الأزمة الأوكرانية منعطفا خطير في طبيعة العلاقات القائمة بين روسيا من جهة والمعسكر الغربي والمتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين من جهة أخرى فقد أراد الطرفين وبعد صعود موجة الإرهاب أن تكون هذه العلاقات بالمستوى الذي يؤهل تلك الدول لمواجهة هذا الخطر الذي لم يكتفي بطرق أبواب موسكو و نيويورك بل تعدى ذلك إلى أنفاق لندن ومетро روما وشوارع برلين وغيرها من المدن الغربية. إلا أن التصعيد المفاجئ للأزمة والسلوك غير المنضبط للقيادة الأوكرانية حينها والتحريك المتسارع والمتسرع من قبل الكرملين للدخول في وسط الأزمة والمحكوم بعوامل متعددة يمثل الإرث المتوارث من الاتحاد السوفيتي السابق والضائقة المالية التي تعاني منها موسكو وشعورها بالاختناق نتيجة تضيق الخناق عليها بالحديث عن التوسع في حلف شمال الأطلسي ليحتوي الحديقة الخلفية لروسيا (ابو زيد، 2014).

كل هذه العوامل التي تتعلق بأوكرانيا وروسيا إضافة إلى الدوافع المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت نفسها وقد دخلت في وسط أزمة في ظروف دولية بالغة الدقة مدفوعة بهاجس الفوقية والتفرد الذي منفعك يتحكم بالقائمين على رسم سياسة البنتاغون . كل تلك العوامل أدت إلى تحويل الأزمة الأوكرانية من مجرد حدث داخلي لا يتعدى مثيلاته في باقي البلدان التي شهدت الثورات البرتقالية والتظاهرات المنادية بالتغيير والرافضة للأنظمة السياسية التي تنكث بوعودها تجاه شعوبها إلى أزمة أيقظت العالم على تهديدات وتلويح بعودة الحرب الباردة ، لا بل تعدى الأمر إلى أن يتنبأ الكثيرون بأن العودة إلى مواجهة بالقوة (التقليدية أو النووية) ممكنة الحدوث في أي لحظة بين طرفي الأزمة(جولاق،2013) .

إن تصاعد الأحداث وتسلسلها في هذه الأزمة لم يكن وليد عوامل محددة ذات منحى محدد، بل إن جملة من الترسبات التاريخية إضافة إلى التضارب في المواقف السياسية و صعود العامل الاقتصادي كعامل حاكم ومتحكم بتطورات الأزمة باعتبار أن الشرارة الأولى لها لم تكن سوى رجوع صدى للوضع الاقتصادي المتفاقم المتردي لكل من روسيا وأوكرانيا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت أطناها أغلب دول العالم، وألقت بظلالها على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية والتي شهدتها العالم في العقد الأول من القرن الجديد يضاف إلى ذلك وكما بينا سابقا فان نظرة روسيا التي لا تتقبل فكرة أوكرانيا المستقلة القوية وهي المتحكمة بمفاتيح صادرات الغاز إلى أوروبا الغربية ولو إلى حين(ابو شقرا،2014).

فأوكرانيا كدولة مستقلة ذات مطامح غير واضحة المعالم تمثل بالنسبة لروسيا خطرا داهما ليس على الكيان الروسي بل على منطقة الاوراسيا كلها وبدون أن تكون روسيا هي المتحكمة بالإرادة السياسية الأوكرانية يغدو الحديث عن الجيوبولتيكا القارية داخل أروقة الكرملين أمراً عبثيا على العموم ، وهذا بالتأكيد لا يعني أن على روسيا الحد من استقلال أوكرانيا وإعادتها مجددا إلى الحظيرة الروسية خاصة في الجوانب المتعلقة بالإرث الثقافي واللغوي وحتى الاقتصادي .إلا أنها يجب أن تبقى وإلى أمد ليس بالقصير إسقاطاً لموسكو في الجنوب والغرب (العنزي،2014) .

من هذا المنطلق فإن أي تداعيات في هذه الأزمة لا بد أن تقرا بلغة الفهم الروسي لما يجب أن تكون عليه أوكرانيا المرغوبة والمحبة لروسيا بصفاتها القريبة من موسكو والبعيدة عن واشنطن وبروكسل حيث مقر حلف الناتو ، في ذات الوقت نجد أن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى تسعى إلى تجريد روسيا من غطاءها الخلفي والمتمثل بدول الجوار الروسي والتي يحلو للكثيرين بتسميتها الحديقة الخلفية لروسيا. لذلك تجد هذه الدولة رغبة جامحة في حالة ألالاستقرار في كيف مما يجعلها غير قادرة على ضبط بوصلة اتجاهاتها المستقبلية إلا بعد أن تستنزف وتصبح أسيرة أهواء أولئك المتحكمين بالمشهد السياسي الدولي .

2.5 موقف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تجاه الأزمة

يحاول أطراف الصراع "القديم الحديث" ، الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا إثبات وجود وتثبيت موطئ قدم بأوكرانيا على حساب مطالب شعبية اجتماعية استطاعت أن تتفجر بوجه رئيسين أظهرها ولأئهما لروسيا ثم أمريكا على التوالي وقد عملا على تحقيق مكاسب سياسية مقرونة بالتحالف مع الأطراف الأخرى لتحقيق مصالح الفئات التي يمثلونها رغم أن كل ذلك حصل على أنقاض تداعيات الأزمة الأوكرانية ذاتها.

1.2.5 الموقف الأمريكي

مثلما بينا سابقا فان انهيار الاتحاد السوفيتي لم يكن حدثا تقليديا ، بل كان نقطة تحول جذرية في مسار التاريخ حيث أدى إلى انقلاب وتغير حاسم في كل المعطيات السياسية ، لا بل وأكثر من ذلك فقد انتاب القائمون على البيت الأبيض حينها شعور بأن العصر الحالي _أي عصر ما بعد التفكك _ هو عصراً أمريكياً خالصاً وبلا منافسة ، بل و ذهب البعض من محلي الإستراتيجية الدولية إلى إنكار أي احتمال لبلوغ أي من الدول وعلى مدى النصف قرن القادم مكانة الولايات المتحدة الأمريكية أو منافستها أو حتى الوقوف بوجهها كالنند للنند.

وفي تلك الحقبة أصبحت العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة علاقة غير متكافئة فقد كانت الكفة في كل المقاييس تميل للولايات المتحدة وقد ظهر ذلك واضحاً حينما وقع الطرفين وثيقة التعاون في كامب ديفيد في شباط من عام 1992 ، ورغم أن هذا الاتفاق كان بمثابة وثيقة لرفض حالة العداء والتنافس ، إلا انه لا يرتقي بأي حال من الأحوال إلى مستوى التحالف بين طرفين متكافئين (الشيخ،1998) .

فروسيا حينها كانت بأمس الحاجة إلى أن تبعث الروح من جديد إلى البيت الروسي المتخلف تقنياً، معتمدة على ما ستقدمه التقانه والاستثمارات الغربية من تطورات وتجديد عليها تعيد لروسيا الجديدة بعض من مكانتها ،أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد سعت من خلال هذا الاتفاق إلى تحجيم دور روسيا وتقليل التهديد المحتمل الذي تمثله على جيرانها والتي تطمح أمريكا إلى ضمهم الواحد بعد الآخر إلى حظيرة الناتو ، وكانت جورجيا و أوكرانيا أكثر تلك البلاد أسبقية في تفكيرها .

كما أرادت أمريكا لروسيا أن تنشغل بمحيطها الآسيوي المشتعل بالحركات الأصولية لكي تصبح خط المواجهة للقوى الآسيوية سوى تلك التي تقاتل باسم الدين أو للدول التي تريد لاقتصادها أن يكون بالمستوى المنافس للاقتصاديات الأوروبية والأمريكية .

الدوافع الأمنية والإستراتيجية كانت الحافز الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية في نظرتها إلى أوكرانيا سواء قبل الأزمة أو أثنائها، فنتيجة حادث انفجار مفاعل تشيرنوبل في أوكرانيا عام 1986 وبعد حصول الأخيرة على استقلالها من الاتحاد السوفيتي وقعت كييف اتفاقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا حول منع انتشار الأسلحة النووية عام 1994 ،كان الاتفاق يقضي حينها بتنازل أوكرانيا عن السلاح النووي الذي خلفه الاتحاد السوفيتي في أراضيها لقاء الاعتراف الدولي باستقلالها واحترام سيادة أراضيها ، منذ تلك اللحظة والولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى أوكرانيا كدولة (قلقة) يتوجب كبح جماحها كي لا ترتد باتجاه روسيا ثانية وتشكل معها قوة قد تجبر باقي الدول التي انفرط عقدها عن الاتحاد السوفيتي بالتفكير في لملمة نفسها في اتحاد أقوى شكيمة وأكثر فعالية من (مجموعة الدول المستقلة) التي لم تأخذ الاتفاقية التي شكلت بموجبها مداها الحقيقي والفعلي في التطبيق (شمت،2011).

لم تجري الأمور كما تشتهي الولايات المتحدة الأمريكية، فرغم ما عانته روسيا في العقد الأخير من القرن العشرين وحتى بداية هذا القرن إلا أن الأحداث الدولية المتصاعدة وصعود القيادات الروسية الشابة لقيادة الكرملين غير الكثير من قواعد اللعبة وأعاد للكرملين الكثير مما فقد على مدى السنوات العشرة الأخيرة لذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وما أن تصاعدت حدة التوتر في أوكرانيا حتى نجدها سارعت وبكل حزم وقوة لإظهار أنها لن تسمح لعودة الهيمنة الروسية مجدداً وأنها على استعداد لتصعيد الموقف وصولاً إلى المواجهة المسلحة إذا لزم الأمر .

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية على خط الأزمة ابتداءً من بدء المواجهات بين المعارضة والحكومة حيث تبنت طريقتين للضغط على النظام الأوكراني الموالي لروسيا حينها، تتمثل الأولى في إعداد مجلس الشيوخ الأمريكي لمشروع قرار لفرض عقوبات على المسؤولين الحكوميين ممن أصدروا الأوامر باستخدام العنف ضد المتظاهرين ، أما الطريقة الثانية فهي العمل وبكل جهد لتسوية الأزمة بالطرق الدبلوماسية إدراكاً منها أن أي تصعيد للأزمة سيؤدي إلى نتائج ليست في صالح الدول الأوروبية والولايات المتحدة خاصة وإن تدفق الغاز الروسي قد توقف حال حصول التصعيد ، مما تسبب في أزمة اقتصادية حادة في الكثير من البلدان الأوروبية التي تعاني هي الأخرى من تبعات الأزمة المالية التي لا تزال آثارها باقية على بعض تلك الدول (العنزي، 2014) .

وعليه فقد اقترحت واشنطن أن تلعب الأمم المتحدة دوراً محورياً في حلحلة الأزمة وإن تتبنى رئاسة الأمم المتحدة ممثلة بشخص رئيسها الوساطة بين الرئيس الأوكراني يانوكوفيتش قبل تنحيته من منصبه _ وبين المعارضة الأوكرانية إلا أن الاتحاد الأوروبي وجد في هذا الاقتراح تهميشاً لدوره في الأزمة فلذلك لم يأخذ هذا المقترح طريقه للتنفيذ وسارت الأمور نحو التصعيد (الانصاري، 2014).

بعد قيام روسيا بالتدخل عسكرياً في شبه جزيرة القرم يوم 1 آذار 2014 ، أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على إدانتها للتدخل العسكري ودعت روسيا إلى سحب قواتها من المناطق التي انتشرت فيها ، والعودة إلى القاعدة البحرية الروسية للأسطول الروسي في البحر الأسود ، كما قررت تعليق التحضيرات الجارية لعقد

قمة مجموعة الثمانية الكبار التي كان مقررا أن تستضيفها روسيا في حزيران 2014 (العتوم، 2014).

في ذات الوقت صعد الرئيس أوباما من لهجته تجاه روسيا حيث أعلن في الثالث من آذار أن الولايات المتحدة تدرس خيارات متعددة لمواجهة احتلال روسيا لأجزاء من أوكرانيا ممثلة في شبه جزيرة القرم ومنها الضغط بوسائل مختلفة على موسكو لسحب قواتها وفي اليوم التالي (الرابع من آذار) أعلنت الولايات المتحدة عن إيقاف العمل باتفاقية التعاون العسكري بينها وبين روسيا (ليبيديف، 2014).

في ذات الوقت نفى متحدث باسم البنتاغون أن تكون السفن الأمريكية الحربية في طريقها إلى منطقة النزاع . إلا انه وفي يوم 12 آذار بدأت البحرية الأمريكية تدريبات بحرية مشتركة مع سفن بلغارية ورومانية في البحر الأسود وذلك على مقربة من سواحل شبه جزيرة القرم كما أعلنت قيادة حلف شمال الأطلسي عن إرسال طائرتي استطلاع بعيدتي المدى إلى الحدود الأوكرانية .

رغم ذلك التصعيد في المواقف إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت حريصة كل الحرص على إبقاء الأبواب مشرعة لعودة العلاقات الأمريكية الروسية إلى سابق عهدها حيث نجد ذلك واضحا في الحديث الهاتفي الذي دار بين الرئيسين الأمريكي والروسي مساء يوم 6 آذار، حيث أكد كلاهما انه لا يجوز لواشنطن وموسكو التضحية بعلاقاتهما بسبب قضايا دولية معينة (يقصد بها الأزمة الأوكرانية) حتى وان كانت تلك القضايا مهمة للغاية (خضر، 2014).

وعلى النقيض من ذلك نجد البيت الأبيض اصدر بيانا أكد فيه أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمر بفرض عقوبات على مسؤولين روس وأوكرانيين اعتبرتهم واشنطن متورطين في انتهاك سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها ، في حين أكد وزير الخارجية الأمريكي في اتصال هاتفي مع نظيرة الروسي أن واشنطن ترى في الإجراءات الروسية تجاه أوكرانيا وضما لشبه جزيرة القرم خروج عن القوانين الدولية، وأنها خطوات غير مدروسة قد تؤدي إلى نتائج سلبية في العلاقات بين الولايات المتحدة و روسيا (العتوم، 2014).

مجلس النواب الأمريكي من جهته تبني قراراً غير ملزم يوصي الرئيس الأمريكي بفرض عقوبات على مسئولين روس بسبب الأزمة الأوكرانية، وبعد حضور قمة الثمانية الكبار المنوه عنها سابقا والتي كان من المقرر أن تعقد في (سوتشي)جنوب روسيا في حزيران القادم . وحال استلام الرئيس الأوكراني الجديد (اريسنياتسينوك) والمعين من قبل البرلمان بعد تتحية الرئيس السابق، أكد له الرئيس أوباما خلال لقائه في واشنطن استعداد الولايات المتحدة لتقديم الدعم في الوقت المناسب لغرض تأمين السيادة لأوكرانيا وسلامة أراضيها، وهنا لابد من الوقوف عند مفردة (في الوقت المناسب) والتي تدل على أن القيادة السياسية الأمريكية تدرك أن التسرع في دخول مواجهة مع الروس في أوكرانيا غير مضمونة النتائج خاصة وأنها مرهقة في الوقت الحالي نتيجة فتحها لأكثر من جبهة لمواجهة الإرهاب ، وبالتالي فان التصعيد إلى مستويات أعلى لا يصب في صالح السياسة الأمريكية المقيدة بوضع اقتصادي في غاية الصعوبة(جلول،2013).

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عولت كثيرا على العقوبات الاقتصادية وابتعدت والى حد كبير عن التلويح بالقوة وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي ولمرات عديدة وفي مناسبات مختلفة خاصة وان استخدام الروس للفييتو في 14 آذار 2014 على مشروع القرار الأمريكي والذي كان يدعو إلى عدم الاعتراف بنتائج الاستفتاء في القرم قد بعث برسالة واضحة أن ليس باستطاعة الأمريكان تحشيد أي تحالف دولي ضد روسيا مادامت تمتلك حق (النقض) إضافة إلى أن ليست جميع الدول الأوروبية على وفاق حول ما يجب أن يتخذ من إجراءات وعقوبات تجاه روسيا . ورغم ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية حاولت جاهدة طمأنة الجانب الأوكراني من خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي لكيف وتقديمه تعهدات بمساعدات أمريكية في مختلف المجالات ومنها مساعدات سريعة وآنية بمبلغ يزيد على المليار دولار وقروض وخدمات استشارية في مجالات الطاقة والاقتصاد وتطوير المجتمع المدني .

2.2.5 الموقف الروسي

أفرزت مرحلة تفكك الاتحاد السوفيتي فترة بالغة الخطورة والضبابية وربما الفوضى على الساحة السياسية الروسية ، فما حدث كان هائلا وكبيراً بكل المقاييس فمن دولة كانت تعد القوة العظمى الموازية للولايات المتحدة الأمريكية وقائدة لحلف عسكري يضم بين صفوفه كل دول أوروبا الشرقية الدائرة في فلك الاتحاد السوفيتي السابق ، ومن بلد كان يمتلك في حقيقة الأمر أكبر قوة عسكرية تقليدية قادرة على التهديد والفعل في وسط أوروبا بما يقلب معادلة التوازن الاستراتيجي القائمة فيها بعد الحرب العالمية الثانية . ومن ترسانة نووية كانت القوى العظمى الأخرى تحسب لها الحساب ، وتسعى إلى تحجيمها بمختلف الذرائع.

وجد الشعب الروسي وقيادته بعد تفكك الاتحاد السوفيتي مباشرة نفسيهما أمام حقائق صارخة ومرة في أن واحد : فلا قوات تقليدية ثقيلة في وسط أوروبا ولا دول في شرق أوروبا ، وأوكرانيا وجورجيا ذهبت إلى أحضان الغرب ولم تعد هي وسواها تسير في فلك الاتحاد الروسي الجديد، إذ انشقت أربع عشرة جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وانفصلت لتشكل جمهوريات مستقلة لكل منها أهدافها ومصالحها القومية التي تتقاطع فيما بينها حتى وصل البعض منها إلى حد الاحتراب فيما بينها ، في حين هرول الكثير منها نحو النعيم الأوروبي الموعود رغم الاشتراط المسبق للاتحاد الأوروبي أن لا احتضان إن لم تتسلخ كليا عما كانت عليه من علاقة و ارث وروابط مع الروس (الاصفهانى،2001).

حاول الروس حفظ ماء الوجه بمنظمة فضفاضة ذات نهايات سائبة تقتقر الى أبسط المقومات للقيادة حيث لا وحدة مواقف ولا إرادة موحدة ولا ردة فعل منسقة تجاه ما يحصل في المنطقة والعالم هذه المنظمة والتي أطلق عليها (منظمة الدول المستقلة) ، لم تهتم بشيء سوى البحث عن مقر لها وعقد الاجتماعات التي يغلب عليها الطابع الترويجي للرؤساء الحاضرين أكثر بكثير من عملها من اجل تنسيق موقف موحد واحد(مختار،2014).

بالمقابل وجدت روسيا والشعب الروسي أن الولايات المتحدة قد حسمت أمر السيطرة على العالم لمصلحتها ، فانطلقت على المسرح الدولي كقطب واحد لا يقف في وجهه قطب مقابلا وتحدي واعد على الأقل، إلا أن البروز المتأخر للقيادات

الجديدة في الكرملين لم يمنح الولايات المتحدة الأمريكية فرصة الاستمرار بالتفرد ، بل إن تطور العلاقات الأمريكية الروسية لم يكن على النحو الذي يعطي للولايات المتحدة التأثير المطلق على عملية صنع القرار داخل روسيا ، حيث أن حقبة حرب مكافحة الإرهاب دفعت بالولايات المتحدة نحو التفكير بمشاركة أوسع مع الروس بعد أن وجدت أن المحيط الجيوستراتيجي الروسي هو المطلوب لمقاومة المد الأصولي الذي يتبنى الإرهاب في مناطق مختلفة من العالم (علوي، 2014).

ومن ناحية أخرى وكي لا تكتوي روسيا مرة أخرى بنار التحالفات والأحلاف نجدها أبدت تصميمًا وحزمًا في أن لا يصل حلف شمال الأطلسي إلى حمى ديارها وحذرت المعنيين (أوكرانيا وجورجيا) من مغبة الذهاب إلى خيار الانضمام إلى الحلف من ناحية ، ومن ناحية أخرى نقلت وعلى لسان كبار مسؤوليها رسالة حازمة إلى بولندا الحليف السابق والتي تضم عاصمتها بالوقت الحاضر مقرا للحلف وهي عضوا فعالا فيه ، أن لا تفتح أبوابها وتستضيف الدرع الصاروخي الأمريكي ملمحة إلى احتمال إعادة توجيه أسلحتها دفاعا عن أمنها القومي إذا ما شعرت بالتهديد، كل ذلك حصل قبل أن تتصاعد الأزمة الأوكرانية وتأخذ مداها الأوسع وتتحول من مجرد تظاهرات داخلية تطالب بالتغيير إلى مواجهة خارجية بين قطبين سبق لهما أن بقيا على خط المواجهة لأكثر من أربعة عقود (علوي، 2014) .

الروس أداروا الأزمة الأوكرانية بطريقة قد تكون مشابهة لما يطلق عليه (العصا والجزر) ، فهم ورغم تأييدهم للرئيس السابق إلا أنهم حينما وجدوا أن الإرادة الشعبية والبرلمان عازمين على عزله فتحوا له الأبواب وابقوا على اعترافهم به كرئيس شرعي للبلاد، إلا أنهم في ذات الوقت لم يستخدموا القوة العسكرية المفرطة لغرض إبقائه على سدة الحكم كما كان يتوقع هو .

روسيا ورغم أنها كانت تراقب عن كثب تطورات الموقف في ميادين كييف المشتعلة بالمواجهات منذ تشرين الثاني 2013 ، إلا أنها حاولت من خلال المبعوث الروسي (مستشار الرئيس الروسي لحقوق الإنسان) والذي فوضه الرئيس الروسي بالمشاركة في اجتماعات وزراء الخارجية للدول الأوربية التي كانت تجري في كييف للتوصل إلى اتفاق جديد لتسوية الوضع ، ورغم أن الاتفاق قد وقع بأحرفه

الأولى بين وزراء الخارجية والجانب الأوكراني، إلا أن المبعوث الروسي لم يوقع الاتفاق وغادر كييف معترضاً على جملة من النقاط الواردة فيه (العتوم، 2014)، ورغم ذلك لم يرى هذا الاتفاق النور بسبب رفض المعارضين الأوكرانيين أيضاً له .

ومع تصاعد الأحداث وإبعاد الرئيس الموالي لروسيا من السلطة أعلنت موسكو أن ما يجري في أوكرانيا هو انقلاب على الشرعية وأن القرارات المتخذة من قبل مجلس النواب الأوكراني والتي ألغت استخدام اللغة الروسية كلغة إقليمية وحظرت بث القنوات الروسية داخل أوكرانيا تعتبر اعتداء سافراً على الأوكرانيين الذين ينحدرون من أصول روسية .

الروس كانت عيونهم شاخصة على شبة جزيرة القرم وقد بينا كيف أن هذه الجزيرة والتي تطل على البحر الأسود وتحتوي على واحدة من أهم القواعد البحرية الروسية لأسطول البحر الأسود الروسي ، قد أعلنت استقلالها عن أوكرانيا ، ففي يوم 27 شباط سيطر ما يسمى بـ (اللجان المدافعة عن الناطقين بلغة الروسية في القرم) على مطاري الجزيرة ثم ما لبثوا أن سيطروا على كل أراضيها وأعلنوا عن نيتهم بإجراء الاستفتاء حول الانفصال عن أوكرانيا والعودة إلى روسيا، وبالفعل جرى الاستفتاء وأظهرت النتائج التصويت بأكثرية ساحقة على الاستقلال والارتباط مجدداً لروسيا . والتي وجدت الفرصة مناسبة لنشر قواتها في عموم الجزيرة في حين صرح الرئيس الروسي بوتين أن لا ضرورة لإرسال قوات إلى باقي الأراضي الأوكرانية رغم حصوله على موافقة مجلس الدوما الروسي بإرسال تلك القوات ، في ذات الوقت الذي ابلغ فيه رئيس مجلس الدوما الروسي الرئيس الأوكراني الجديد بأن روسيا ستلجأ لخيار نشر القوات إذا ما استخدمت كييف القوة ضد السكان المدنيين من الأصول الروسية في جنوب وشرق البلاد (العنزي، 2014).

الدبلوماسية الروسية لم تتوقف عند هذا الحد ، بل عملت على بلورة موقف قوي تجاه ما حصل وهذا ما أدلى به وزير الخارجية الروسي في اجتماع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 3 آذار 2014 ، حيث أشار إلى أن التغلب على الأزمات الداخلية يجب أن يتم عبر الحوار بين كل القوى السياسية... واتهم الوزير

في كلمته السلطات الجديدة في كييف بالسعي لاستثمار نصرها للقيام بهجوم على حقوق الإنسان والحريات الرئيسية في البلاد(مختار،2014).

الرئيس الروسي كان حاضراً طوال الأزمة مما منحه هالة من الاحترام والتبجيل داخل المجتمع الروسي الباحث عن الأمجاد الضائعة ، حيث نجده يتحدث بثقة عالية من أن الروس باتوا في وضع مختلف تماماً مما كانوا عليه قبل عقد من الزمن. و أكد خلال كلمته أن روسيا لا ترى ضرورة بالوقت الحاضر لإرسال قوات روسية إلى شبه جزيرة القرم(راشد،2014) .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن القوات الروسية المرابطة بالجزيرة كانت كافية لحسم الأمر وخلق الأجواء الأمنية المناسبة لإعلان الانفصال، وأكد بوتين أن روسيا ستحتفظ بحقها المشروع في استخدام كل الوسائل الممكنة للدفاع عن المواطنين الأوكرانيين في حال انتشار الفوضى إلى المناطق الشرقية من البلاد (ويقصد بها المناطق الأوكرانية التي تتحدث الروسية) لكنه أي بوتين رفض في ذات الوقت الاعتراف بالحكام الجدد قائلاً أن أوكرانيا شهدت انقلاباً حقيقياً واستيلاء مسلحاً على السلطة. مؤكداً أن القوات التي حاصرت الوحدات العسكرية الأوكرانية في القرم لم تكن قوات روسية بل هي قوات الدفاع الذاتي للقرم والتي تشكلت للمطالبة بالاستقلال عن أوكرانيا والعودة إلى أحضان روسيا (العتوم،2014).

وبالتأكيد فإن بوتين كان يدرك جيداً أن هذه الوحدات الشبه عسكرية ما كان لها أن تحسم الموقف العسكري لولا المساعدات والإمدادات العسكرية الروسية التي انطلقت من القاعدة البحرية في القرم . أمام هذا الإصرار الروسي أدرك قادة أوكرانيا الجدد أن ليس من مصلحتهم تصعيد المواجهة مع الروس لذلك أعلن الرئيس الجديد لأوكرانيا الكسندر تورتشينوف أن الجيش الأوكراني لن يتدخل في جمهورية القرم . وهذا يعني اعترافاً ضمني بقبول انفصالها عن أوكرانيا(علوي،2014) .

استمر الحال على هذا المنوال طيلة الشهور اللاحقة من عام 2014 ، فقد أرادت روسيا من وراء ذلك أن لا يتصاعد الموقف إلى مستوى المواجهة كما أنها لا تريد أيضاً ضياع الفرصة التي قدمت لها على طبق من ذهب في العودة مجدداً كقطب مؤثر وفاعل في السياسة الدولية ولاعب مهم في الساحة الأوروبية رغم

خسائرها المادية الكبيرة أثناء احتدام المواجهة مع الغرب , كما أرادت روسيا إثبات أن الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على رفع مستوى المواجهة وفتح جهات جديدة بعد ما عانته من انتكاسات في العراق وأفغانستان ومالت إليه الأمور في بلدان الربيع العربي من خسائر غير مبررة لمواقع كانت تحسب لصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

5.3 اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية

1.3.5 الآثار السياسية

شكلت الأعوام العشرة الأخيرة هاجساً كبيراً لدى القائمين على السياسة في البيت الأبيض الأمريكي بعد أن فقدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 ايلول 2001 واحتلالها لأفغانستان ثم العراق قدرتها في أن تثبت للعالم أن سياسة القطب الواحد وفرض الهيمنة الأمريكية بشكل مطلق لم يعد ممكناً بعد أن عاود الدب الروسي ظهوره القوي .

في ذات الوقت الذي بدأت أوروبا أكثر جدية في أن تشكل بمجموعها أو بأكثريتها احد أقطاب المواجهة العالمية . ثم جاءت الأزمة الأوكرانية لتثبت وبما لا يقبل الشك بأن سياسة القطب الواحد طويت صفحتها حيث لم تستطع الولايات المتحدة من أن تقف بذات الحزم المتوقع تجاه روسيا بل بالعكس كانت موافقها خليط من دبلوماسية الإقناع والتهديد البعيد عن لغة التصعيد المسلح أو التلويح بالقوة (العزي، 2014) . وبالتأكيد فإن الظروف المحيطة بالسياسة الأمريكية في العقد الثاني من هذا القرن تختلف اختلاف جذري عن تلك التي كانت سائدة في منتصف التسعينات إبان نشوب النزاع في منطقة البلقان .

في الجانب المقابل فإن السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين أصبحت تتميز بأنها أكثر تحديداً فقد تخطى الكرملين في ظل قيادته عن معضلتين كانتا تشكلان هاجس السياسة الخارجية الروسية هما الغرب أم الشرق , الحلف الأطلسي أم الاتحاد الأوروبي ولم تتخطى روسيا فقط عن الادعاءات بحقها في لعب دور احد القطبين في

العلاقات الدولية وإنما تخلت أيضا عن الرغبة في أن تكون في أن تصبح جسرا بين أوروبا واسيا، كانت صيغة بوتين متعددة الاتجاهات أولها تراجعاً عن اندماج روسيا مع المجتمع الأوروبي في المدى القريب وثانيهما علاقات أكثر واقعية بين الطموحات والموارد المحدودة وثالثهما عدم الرغبة بالمواجهة مع الغرب وأخيراً محاولة لضمان دور مهيم لروسيا على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق بضمها أوكرانيا ولكن من خلال أساليب أكثر مرونة (ناجي، 2014).

الجانب الآخر والحيوي في هذه الأزمة هي أن النفوذ الأمريكي لم يعد قادراً على فرض سياسته على الأعضاء الأوروبيين الكبار في الناتو مثل ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وثمة دعوات تصاعدت في أوروبا قبل تصاعد الأزمة الأوكرانية تبنتها الحكومة الفرنسية ممثلة برئيسها وكذلك المصرف المركزي الأوروبي لمرجعة النظام المالي العالمي وتعديله من أجل الحد من قوة إمساك الدولار بالتمويل العالمي، في ذات الوقت كانت هنالك محاولات جادة من قبل الدول المنسلخة من جلد الاتحاد السوفيتي السابق والتي كانت تتأمل الكثير من الولايات المتحدة بعد أن حاولت بشتى الوسائل التقرب لها لأن تعيد حساباتها باتجاه إقامة تجمعات إقليمية أكثر فعالية من السير قدماً في الفلك الأمريكي الذي بات غير قادراً على ضبط مساراته بعد التطورات الكبيرة والحاسمة التي أعقبت تفجيرات 11 سبتمبر والخروج الغير المحسوب للقوات الأمريكية من العراق والتفكك الذي بدا يلوح في الأفق في التحالف الدولي ضد طالبان في أفغانستان وكانت أوكرانيا أحد أكثر تلك الدول توقفاً للعودة إلى الحوض الروسي، إلا أن تصاعد الأحداث بشكل دراماتيكي غير منضبط جعل الأمور تسير باتجاه آخر (العتوم، 2013).

العلاقات الروسية الأمريكية قبيل تصاعد الأزمة الأوكرانية كانت في أفضل حالاتها فالروس أدركا منهم لخطورة الإرهاب بعدما ذاقوا الأمرين في سنوات الاقتتال بالشيشان وعمليات احتجاز الرهائن والتفجيرات التي طالت الكثير من المرافق العامة في موسكو ومدن أخرى جعلهم لا يترددون في الموافقة على فتح المطارات في الدول الآسيوية المجاورة والخارج من عباءة السوفييت للطائرات الأمريكية أثناء العمليات العسكرية في أفغانستان وبالفعل بات التعاون في هذا

المجال سمة السنوات التي سبقت الأزمة الأوكرانية ، ولم يختلف الأمر حتى عام 2009 حينما بدت بوادر الأزمة فالأمريكان كانوا على مستوى عال من ضبط النفس في مواقفهم السياسية في حين حاول الروس مجارة ذلك من خلال استمرارهم بالتواصل مع الجانب الأمريكي بمختلف قنوات الاتصال الدبلوماسية وحتى على صعيد الأمم المتحدة ، نرى أن الطرفين في بداية الأزمة لم يكونا على استعداد للتصعيد بل ذهب كلاهما للحديث من خلال مندوبيهما الدائمين في الأمم المتحدة عن أن ما يجري لا يتعدى أزمة داخلية على الحكومة الأوكرانية اتخاذ المواقف الأزمة لتلافيها (ناجي،2014).

التصعيد في الجانب السياسي ابتدأ مع اشتداد قوة المعارضة الأوكرانية للرئيس الأوكراني المؤيد من قبل الروس فلأمريكان وجدوا أن قوة المعارضة وهيمنتها على الشارع الأوكراني واكتساحها للقوات الأمنية وتعرضها لنيرانهم فرصة مواتية لخلق كيان قد يغير في الخارطة الجيوستراتيجية شرق أوروبا لصالحهم، لذلك بدأت المصالح السياسية بالتصادم ولم يعد الوفاق ولغة الدبلوماسية المرنة هي السائدة في حين نجد أن الروس قد وظفوا ذات العوامل والمؤثرات لخلق واقع سياسي جديد فالروس كانوا أكثر خشية وتحفز للتعامل مع الأزمة الأوكرانية خاصة وأنهم كادوا أن يفقدوا هذا البلد نهائيا كصديق يمكن الاتكاء عليه لولا المراجعة العقلانية للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بتأجيل قبول أوكرانيا فيها، لذلك ما إن تصاعدت الأزمة حتى بدأت روسيا أكثر حسما وتشددا في موقفها تجاه الولايات المتحدة والدول الأوروبية سياسيا حيث أنها وجدت أن أي تهاون سيعيد صورة (يلتسن) من جديد إلى أذهان الغرب على أنه هو ذاته الجاثم على صدر الكرملين ومن هنا لم تتوانى روسيا في التعامل وفق مبدأ الند للند مع الولايات المتحدة سياسيا غير مبالية بالقرارات التي اتخذها البنتاغون والبيت الأبيض من إلغاء اجتماع الثمانية الذي كان مقررا له أن يعقد في سويشي الروسية في حزيران كذلك لم تنتهي السياسة الروسية لغة التصعيد التي تباهى بها (كيري) في كل المحافل التي كان يتواجد فيها تجاه الروس بل كان الرد بالمثل لا بل في حالات كثيرة كان أكثر شدة ، ومن هنا فان العلاقات الروسية الأمريكية شهدت أسوأ مراحلها منذ انتهاء الحرب الباردة في ربيع عام 2014 حينما

كان الروس عازمين على المضي في سياستهم تجاه أوكرانيا تحت ذريعة حماية الناطقين بالروسية (العزي، 2014).

في ذات الوقت الذي كان الأمريكان يحثون الخطى في مواقفهم المتسارعة والمؤيدة للمعارضة الأوكرانية وأيضا تحت ذريعة أخرى مشابهة تتمثل في انتهاكات حقوق الإنسان والإخلال بالقانون الدولي وسواها من الذرائع التي ما انفكت الدول الكبرى تستخدمها حيال أي تورط لها بشأن داخلي لدولة لا تمتلك مقومات الرد (العزي، 2014).

لم يتوقف الحال عند هذا الحد فشبه جزيرة القرم التي عادت مجددا إلى الحضن الروسي بموجب الاستفتاء الشعبي والذي تصاعدت بعد إعلان نتائجه لهجة السياسة المتعالية مهددة بالمزيد من الافتراق والتشطي للعلاقات الأمريكية الروسية حيث لم يبق في القوس منزعا ولم يعد بالإمكان إصلاح الوضع لا بل أن الانحدار في العلاقات وصل إلى مستويات أكثر مما هو متوقع بان تبادل الطرفين قوائم المنع من الدخول أو الإدخال في القوائم السوداء لمواطنين وشركات من كلا البلدين رغم أن الولايات المتحدة كانت قوائمها أضعاف ما كانت عليه القوائم الروسية . اعتراف الكرملين بالاستفتاء والتصويت على ضمها لروسيا قد لا تكون خطوة محسوبة بدقة من قبل الجانب الروسي إلا أنها كانت بنظر الروس حاسمة وضرورية في مرحلة أو توقيت قد لا يمنح للروس مجددا خاصة وإن الهيمنة على البحر الأسود كان حلم الروس منذ زمن كونه الإطالة التي تؤدي إلى حيث القاعدة الروسية في السواحل الروسية وبالتالي العودة مجددا إلى البحر المتوسط .

2.3.5 الآثار الاقتصادية

في البدء لابد لنا أن نوضح نقطة هامة جدا في أن أوكرانيا تمثل بالنسبة للروس الشريان الذي ينقل غازها المتدفق من حقول سيبيريا وغيرها إلى وسط أوروبا وغربها وبالتالي فإن نظرة الروس لأوكرانيا تختلف جوهريا عن نظرة الأمريكان الذين لم يضعوا أوكرانيا كدولة ضمن أولوياتهم الاقتصادية، أوروبا وإذا ما تفحصنا حال روسيا إبان الأزمة الأوكرانية فإن الصورة لا تتضح بشكلها الجلي والواضح ما لم

نعرج على ماضي روسيا الاقتصادي خلال العقدين الآخرين ومدى علاقة هذا الماضي بالعلاقات الروسية الأمريكية اقتصاديا . ففي آب من عام 1998 أعلنت روسيا عجزها عن تسديد ديونها الداخلية والخارجية وغرق الشعب الروسي في وسط البؤس والمرض . ولكن في أواسط عام 2008 باتت الصورة مختلفة تماما إذ بلغت قيمة الاحتياط 700 مليار دولار ولم يتخطى إجمالي الديون الخارجية عتبة الـ 40 مليار دولار مع تسجيل نسبة نمو 8 بالمائة، أي هي الأقرب إلى أكثر الدول نموا في ذلك العام وهي الصين ، وبقاء معدل البطالة تحت نسبة الـ 6 بالمائة . والاهم من هذا هو أن روسيا تصدرت قائمة الدول المنتجة للطاقة من مشتقات الهيدرو كربون أي الغاز والنفط وخلال الخمسة عشر عام القادمة ابتداء من عام 2015 ستوفر روسيا ما نسبته 50 بالمائة من احتياجات أوروبا للغاز بدلا من نسبة الـ 25 بالمائة التي توفرها حاليا (خضر، 2014).

بالتأكيد فان احد أهم أطراف هذه النجاحات الروسية على المستوى الاقتصادي هي أوكرانيا التي تعتبر المنفذ الرئيس للغاز الروسي إلى أوروبا كما بينا سابقا وكيف أن الروس عرفوا كيف يتعاملون مع الأوكرانيين إبان أزمة الأنابيب الناقلة للغاز عام 2009 والتي تمحورت حول ثلاثة خلافات أولها المدفوعات الأوكرانية المتأخرة لصالح روسيا بدل إمدادات الغاز لها و أسعار الإمدادات المستقبلية والرسوم التي على روسيا دفعها إلى أوكرانيا لقاء مرور أنابيب الغاز عبر البلاد إلى الدول الأوروبية ذلك أن نحو 80 بالمائة من الغاز الروسي يمر عبر أوكرانيا وان 25 بالمائة من احتياجات أوروبا من الغاز يمر عبر تلك الأنابيب والتي تمخضت عن انتصار غير مسبوق للروس مقابل مكاسب آنية للأوكرانيين تمثلت وكما بينا بتخفيض سعر الغاز إلى الثلث مقابل المرور الميسر للغاز الروسي إلى أواسط و غرب أوروبا عبر الخطوط الثلاثة الرئيسة الناقلة للغاز الروسي عبر أوكرانيا (hawarnews، 2013).

في ذات الوقت لم يكن للأمريكان أي قدرة على التدخل في سير تلك الأزمة رغم أنها كانت تعتقد بأنها تقود النظام العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية ، لذلك لم نجدها تستطيع فعل شيء ملموس الموقف المنتقد والسعي للتشويش وبشكل مستمر

ويمكن اعتبار أكثر المواقف حدة من تلك التي اتخذتها الولايات المتحدة والمتمثلة باعتراضها على مشروع مد أنابيب الغاز والنفط من روسيا إلى أوروبا الصين أو من خلال تأجيج التوتر بين روسيا و البلدان التي تمر بها الخطوط الناقلة أو التي تنتهي فيها في وسط أوروبا وغربها هذا الأمر استمر خلال السنوات التي سبقت الأزمة (العتوم،2014).

دخول الولايات المتحدة طرفا في الأزمة الأوكرانية خاصة في بداياتها وفي جانبها الاقتصادي على وجه التحديد لم يعطي النتائج المرجوة فالعود الأمريكية لأوكرانيا أوصلت الاقتصاد إلى حالة العجز الفعلي ورغم أن الولايات المتحدة قدمت تسهيلات بما يقارب الـ 16 مليار دولار من خلال صندوق النقد الدولي إلا أن هذه المساعدات لم تأتي أكلها فقد جمدت بسبب الفساد المستشري في أوكرانيا فقد بينت بعض المصادر أن رئيسة الوزراء الأوكرانية المحسوبة على الإدارة الأمريكية (يوليا تيموشنكو) قد جمعت خلال فترة توليها المسؤولية ثروة تقدر بأكثر من 200 مليون دولار مما دفع القضاء الروسي إلى إصدار مذكرات قبض بحقها وهي ذاتها التي طالبت الولايات المتحدة والمعارضة الأوكرانية لاحقا وعند اشتداد الأزمة بإطلاق سراحها , وعندما فشلت كييف في دفع ثمن الغاز الروسي في الربع الأخير من عام 2008 ،ونشأت الأزمة التي بينها سابقا لم تستطع الولايات المتحدة أن تمنح الأوكرانيين مقومات القوة الاقتصادية التي تجعلها قادرة على الوقوف بوجه الروس أثناء التفاوض مما جعل الأوكرانيين في موقف ضعيف أثناء المواجهة (الخوري،2015).

العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة و روسيا أثناء اشتداد الأزمة أخذت منحى آخر فالأمريكان سارعوا إلى إيقاف التعاون الاقتصادي بمختلف أشكاله مع الروس ومنعوا توريد الكثير من التقنيات الحديثة خاصة تلك الداخلة في الصناعات النفطية في حين بدأت الأسواق الروسية تشكو من فقدان الكثير من المستلزمات التي كانت تعول روسيا في توفيرها على شركات أوروبية وخاصة الداخلة في مجال الزراعة وتوفير الغذاء لذلك نجد أن التأثيرات الاقتصادية على الاقتصاد الروسي المتعافي حديثا من أزمة حادة بدأت بالظهور بشدة خاصة عندما فقد الروبل 40

بالمائة من قيمته أمام الدولار الأمريكي في خريف 2013 في مرحلة اشتداد الأزمة مع احتمالات كبيرة بان تؤدي العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا إلى إيقاف نمو اقتصادها السنوي وقد تصل قيمة النمو إلى (الصفر) إذا ما استمرت الولايات المتحدة بتشديدها لتلك العقوبات خاصة وان الهبوط المفاجئ في أسعار النفط الخام ووصول سعر البرميل الواحد إلى دون الـ 50 دولار قد زاد من الانحدار المستمر للاقتصاد الروسي المعتمد بنسبة تتجاوز الـ 50 بالمائة على الصادرات النفطية والغاز (الخوري، 2015).

هذه الظروف قد تكون الولايات المتحدة قادرة على تجاوزها فهي لم تتأثر كثير بما حصل لأسعار النفط وباستطاعة اقتصادها أن يكون قادر على تجاوز الأزمة، إلا أنها بالنسبة لروسيا المتورطة بالأزمة الأوكرانية وزيادة سقف العقوبات الاقتصادية تعتبر ضربة مميتة قد تعيد للذهان الحالة التي كانت سائدة في روسيا خلال النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين .

المراقبون للشأن الأمريكي يجدون في موقف أوباما تجاه الروس خلال الأزمة الأوكرانية فيه الكثير من بعد النظر فهو وعند ما وجد أن السلاح الأكثر تأثير على أوروبا من قبل الروس هو السلاح الاقتصادي المتمثل بالغاز عمل على المضي قدما في تنفيذ المشروع المطروح (نابوكو) والذي يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي من دول آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى أوروبا عبر تركيا دون المرور بالأراضي الروسية ففي منتصف عام 2009 أبرمت اتفاقية إنشاء هذا الخط العملاق وقد أرادت الولايات المتحدة من خلال مشاركة الممثل الخاص للرئيس الأمريكي في حفل توقيع الاتفاق الإحياء إلى روسيا أن الولايات المتحدة عازمة على الوقوف بوجهها إذا ما أرادت استخدام الغاز كسلاح ضد الدول الخارجة عن إرادتها ومنها أوكرانيا رغم أن الأخيرة لن تكون طرفا في إنشاء ذلك الخط (تجديد الهيمنة الامريكية)، مندوب الرئيس الأمريكي لشؤون الطاقة أكد أمام الحضور أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة وبمشاركة حلف شمال الأطلسي دعمها السياسي والاستراتيجي لهذا المشروع وهو الأمر الذي أثار استياء موسكو ودفعها للسعي في للبحث عن آليات لمواجهة هذا التطور والذي ينذر بإشعال حرب الطاقة في القارة الآسيوية بين الولايات المتحدة

وروسيا لذلك نجدها تعقد اتفاقا مع إيران لا يزال في طور المباحثات حول إنشاء خط ناقل للغاز عبر أراضي الأخيرة وصولا إلى مياه الخليج العربي (مختار، 2014).

3.3.5 الآثار الأمنية والعسكرية

بما انه لا يمكن الفصل بين القدرات العسكرية للدول وبين سياستها الخارجية فان لمرتكز المقومات العسكرية في العلاقات الأمريكية الروسية اثر واضح في سير هذه العلاقة على مختلف المراحل , فتصاعد حدة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (مرحلة الحرب الباردة) أدى التي تصاعد وتيرة مطالبة المؤسسات العسكرية لكلا الطرفين بزيادات حادة في حصص الإنفاق العسكري , في حين نجد أن المرحلة اللاحقة وهي مرحلة حصول الاستقرار المشفوع بالتعاون المهلهل خلال حقبة التسعينات (مرحلة التعايش السلمي) (شليبي، 1981) أنتج تراجعا حادا في الإنفاق العسكري للدولتين وبشكل مضطرد .

إلا أن أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001 وتصاعد موجة الإرهاب غيرت الصورة تماما حيث تصاعد مجددا مؤشر الإنفاق العسكري بشكل كبير مصاحبا ذلك بنوع من التقاهم والتعاون في المناطق الساخنة رغم مأخذ الروس حول الغزو الأمريكي للعراق إلا أنهم كانوا على وفاق كامل مع الأمريكان في احتلالهم لأفغانستان وإسقاطهم لطالبان وبالتأكيد لم يأتي ذلك من فراغ بل لما عاناه الروس في حربهم في أفغانستان وما كابدوه وهم يقيمون المتشددين في الشيشان الذين يشكلون معا وجهاً لعملة واحدة مع القاعدة , كلا القوتين وقبل تصاعد الأزمة الأوكرانية كانتا تتسابقان في تعزيز إمكانياتهما العسكرية في العالم من خلال عقود السلاح أو التواجد بصيغ قواعد عسكرية في بعض الدول ذات الأهمية الإستراتيجية مع الأطراف الدولية الأخرى ، ومثلما كانت موسكو حريصة على أن تكون القاعدة البحرية الروسية في شبه جزيرة القرم والتي كانت تابعة إلى أوكرانيا قبل الأزمة بمثابة قاعدة ردع وتوازن في البحر الأسود في مواجهة التواجد الدائم للقطعات البحرية الأمريكية في الموانئ

البولندية والتي باتت مناورتها تشكل قلقاً دائماً للروس في هذه المنطقة والتي يعتبرها الكرملين بمثابة المياه ذات التأثير المباشر والحيوي على الأمن القومي الروسي والذي يعد بنظر الروس مسألة لا يمكن المساومة عليها ولذلك فإن سعي الولايات المتحدة الأمريكية إبان الأزمة الأوكرانية من خلال اتخاذها لمجموعة من التدابير لا تقل خطراً وتأثيراً بنظر الروس عن تلك التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية سابقاً والمتمثلة (بمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي وتوسيع حلف شمال الأطلسي) والتي تعد من وجهة النظر الجيوستراتيجية الروسية إجراءات ترمي إلى إجهاض وتعطيل قدرات روسيا الاتحادية على توجيه الضربة الثانية إذا ما تعرضت للضربة الأولى لذلك نجد ها تسارع الخطى أثناء اشتداد الأزمة الأوكرانية غير مبالية بالعقوبات الاقتصادية محاولة فرض سياسة الأمر الواقع من خلال احتلالها لشبه جزيرة القرم بالقوة (الطائي، 2012)، وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في موقف حرج مما دفعهم لاحقاً إلى التغاضي الاكتفاء بعبارات الاستتكار والشجب .

المتتبع للأزمة الأوكرانية خاصة في مراحلها الحاسمة تميز بالابتعاد قدر الإمكان عن التصعيد العسكري خاصة بالنسبة لطرفي المعادلة في الأزمة وهما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فكلاهما وجدا من خلال استقراء دقيق للواقع الجيوستراتيجي على مستوى المنطقة التي تشهد النزاع أن أي تصعيد يؤدي إلى المواجهة العسكرية لم يكن فيه طرفاً خاسر وطرف آخر منتصر بل أن كلا الطرفين سيكونان خاسرين خاصة وان طبيعة الأزمة وتداعياتها لا تستحق أن يصار إلى مثل هذا التصعيد الذي قد ينذر مستقبلاً بالعودة إلى عالم ما قبل الحرب الباردة (العنزي، 2014).

أوكرانيا تلك الدولة التي اصطحبت معها جورجيا للذهاب باتجاه الدخول في الحلف العسكري الذي كان والى وقت قريب من ألد أعدائهما والمتمثل بحلف شمال الأطلسي كانتا تتأملان أن تكسبا بانضمامهما مودة الأمريكان ومساندة الأوربيين إلا أن الخارجية الأمريكية وعرابتها في ذلك الوقت وزيرة الخارجية (رايس) كانت تدرك تماماً أن هنالك الكثير من العقبات تقف أمام انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الحلف

خاصة وان كبار الحلف (ألمانيا وإيطاليا فرنسا واسبانيا) ضد هذه الرغبة وكانت رغبتهم في أن عشر سنوات قادمة قد تكون كافية للنظر بمثل هذا الطلب وهذا ما جرى الاتفاق عليه في اجتماع القمة العام للحلف في نيسان ابريل عام 2008 والذي عقد في بوخارست , كانت تلك الخطوة تمثل واحدة من انتكاسات الدبلوماسية الأمريكية باتجاه تعزيز موقعها في مواجهة روسيا فقد انتقدت روسيا بقوة تصريحات الرئيس بوش بالمطالبة لضمهما إلى الحلف هذا الانتقاد وجد له آذان صاغية ومؤيدة من قبل الدول الأوروبية الراضة لهذه الفكرة (الباسوسي،2013).

الآثار التي تبعت تصاعد الأزمة تجلت بأعنف صورها في التصريح ذو اللهجة المتشددة الذي أطلقه بوتين حين قال (من الأفضل أن لا تعبثوا معنا , أريد أن أذكركم) وهو يخاطب الأمريكان والأوروبيين) أن روسيا لا تزال وستبقى من أقوى الدول (نويا) رافق ذلك مناورات عسكرية من قبل الطرفين ففي الوقت الذي أجرت فيه البحرية الأمريكية مناورتها مع قوات بحرية من دول أوروبية أخرى أمام السواحل الأوكرانية في البحر الأسود قامت القاصفات الروسية المسلحة برؤوس نووية بأكثر من 16 طلعة جوية على مقربة من السواحل الكندية والأمريكية في حين فاق عدد الطلعات الجوية لذات الطائرات فوق المياه البريطانية على المائة طلعة جوية , الولايات المتحدة لم تحاول تصعيد الموقف كما فعلت روسيا بل اعتمدت أسلوب آخر من خلال إصدار الكونغرس لقانون دعم الحرية في أوكرانيا وهو شبيه إلى حد قريب بقانون حرية العراق الذي أتاح لاحقا للقوات الأمريكية لاحتلال العراق (الخوري،2015) .

إن الاحتمالات الواردة على ضوء الوضع الحالي لازمة الأوكرانية على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية في جوانبها العسكرية والأمنية يمكن أن تتمثل بما يلي:

أ. استقرار العلاقات على ما هي عليه وعدم الاتجاه نحو التصعيد بانتظار استقرار الحالة الأمنية في أوكرانيا ثم معاودة التفاوض بما يضمن عدم الانجرار لاحقا إلى مثل هذه الأزمات.

- ب. التصعيد باتجاه حرب باردة جديدة إذا ما استمرت الولايات المتحدة في فرض عقوباتها وتشديد حصارها الاقتصادي على روسيا وهذا سيؤدي حتما إلى عودة سباق التسلح بين الطرفين مجددا .
- ج. الحرب بالواسطة وهذا الاحتمال وارد إذا ما استمر التآجيج بحيث تتمكن أوكرانيا مجددا من استعادة شبه جزيرة القرم مما يضطر الروس لاجتياحها بالقوة وبالتالي قد يتصاعد الموقف العسكري نحو المواجهة العسكرية بالأسلحة التقليدية على الأراضي الأوكرانية بين القوات الروسية و قوات حلف شمال الأطلسي وهذا الاحتمال سيؤدي إلى نتائج وخيمة ويتوقف بالدرجة الأولى على مقدار الدعم المقدم لأوكرانيا من قبل الولايات المتحدة والغرب لإعادة قدراتها القتالية إلى مستوى المواجهة المحتملة وتمكنها من استعادة القرم . ويمكن اعتباره احتمالا مستبعدا كونه سيؤدي إلى أضرار كبيرة على مجمل الدول الأوروبية حتى تلك البعيدة عن دائرة الصراع .
- د. الأقل احتمالا هو التصعيد باتجاه نشوب حرب نووية وهذا الأمر مستبعد كونه ذو تأثير مدمر لكل الأطراف ولا يوجد رابح في مثل هكذا حرب .

4.5 الخاتمة

لا يمكن إنكار ما للأزمة الأوكرانية من تأثير بالغ الخطورة على مجمل الأوضاع في العالم خاصة في ظروف صعبة يمر بها السلم والأمن الدوليين بسبب التصعيد غير المسبوق للحركات الأصولية ذات النزعة الإرهابية ، خاصة وان هذه الأزمة شغلت قطبي القوة في العالم و أعادتهم مجددا للتلويح بالقوة ، لا بل أن بعض مراحلها شهدت إعادة لمشاهد كان العالم قد غادرها بعد انتهاء الحرب الباردة ، إلا أنها في كل الأحوال لا تتجاوز مدى أي أزمة إقليمية تمتلك أدوات حلها تجنباً لمواجهة عسكرية لا يريدها طرفي المعادلة .

يتوجب على الجميع إعادة قراءة المشهد في اوكرانيا والنظر إليه بمنظار بعيد عن مشاعر الخوف او الكراهية ،إنما على أسس مسنودة على حقائق على ارض الواقع. وهي حقائق تخبرنا بأن أوكرانيا تمثل مصلحة روسية عليا لا يمكن لها

التعامل معها بطريقة تسمح للغرب والولايات المتحدة بشكل خاص بانتزاعها وضئها للتحالف الغربي، وهي الخطوة التي يرى الروس أنها تعتبر تهديدا جوهريا لمصالحها وأمنها القومي ، وعلى الجانب الآخر يجب النظر للسلوك الأمريكي الذي انتهجته في هذه الأزمة من نفس المنطق، إذ أن أوكرانيا لا تعتبر مصلحة أمريكية عليا ولا تستحق التورط مع روسيا بصراع ،ولكن إن ما أرادت واشنطن توضحه لموسكو هو انه من غير المسموح لروسيا أن تعيد ذات النهج والسياسة التي كان يعتمدها الاتحاد السوفيتي تجاه البلدان التي انضوت تحت قيادته وان على الروس أن يدركوا أن لا عودة مجددا لوجود معسكرين في أوروبا كل منها يتهيا للانقضاض على الثاني.

منذ اندلاع شرارة الأزمة الأوكرانية ،شهدت الساحة الدولية تحولات سريعة في موازين الصراع والتنافس بشكل لم يعرف بالعالم مثيلا له منذ عقود من الزمن ، وان ظهور روسيا كلاعب استراتيجي على الساحة الدولية أمر ملاحظ بشكل أوسع وقد قوبل بنوع من الرضا داخل روسيا وعدم ارتياح من قبل واشنطن التي تقوم على فكرة انحدار روسيا وتراجعها من الساحة الدولية .وجاءت أزمة أوكرانيا لتشكل ذروة العلاقة المتأزمة بين موسكو وواشنطن حتى أن كثيرين أصبحوا يتحدثون عن حرب باردة جديدة بين البلدين وما يمكن أن ينطوي عليه ذلك من افتراق في القضايا الدولية العالمية وتعارضهما في قضايا إستراتيجية ثنائية خصوصا فيما يتعلق بالحد من الأسلحة النووية والدرع الصاروخية .

وتمثل العلاقات مع روسيا عنصرا بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة للإدارة الأمريكية الجديدة فبرنامج السياسة الخارجية يضع على رأس أولوياته ملفات معقدة لا يمكن حلها بدون الاستعانة بمساعدة موسكو من اجل التصدي لموضوعات شائكة كالملف النووي الإيراني والوضع في أفغانستان والبرنامج النووي لكوريا الشمالية ، فالصعوبات التي سبق أن واجهتها الإدارة الأمريكية السابقة والتي فضلت التصدي لها باعتماد سياسة خارجية انفرادية أفضت إلى حدوث تراجع للنفوذ والهيمنة الأمريكية.

وإذا ما أردنا التنبؤ بمستقبل هذه العلاقة ، يمكن أن نراها بثلاثة مشاهد ، أولها مشهد التوافق والتعاون المشترك بينهما ، والذي يمكن الوصول له من خلال

عدة عوامل افتراضية ، منها على سبيل المثال لا الحصر ، تراجع في القوة الأمريكية، انتهاج سياسات جديدة قائمة على التهدة والتعاون المشترك من كلا الجانبين، بروز قضايا عالمية على الساحة الدولية تحتاج إلى تعاون مشترك، الرغبة الروسية للوصول إلى حل المسائل العالقة بين البلدين، إيمان كلا الطرفين بأن ما يجب أن يحكم العلاقات الثنائية هو توازن المصالح لا توازن القوى.

ثانياً التصعيد الشامل (التنافس والصراع)، وهذا الخيار يكون متاح إذا توافرت له بعض العوامل التي ستخلق هذا التصعيد ، ومنها، تصاعد القوة الروسية، نظرة القيادة الروسية لدور روسيا من منظور الدور القيصري (السوفييتي) وليس من منظور الشريك التابع للغرب، استمرارية الحديث عن توسيع حلف الناتو الأمر الذي يقلق روسيا و يجعلها في حالة توتر إزاء ذلك، استمرارية القول باستكمال مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي المهدد للأمن الروسي، الدعم الروسي لبرنامج إيران النووي و رفض كافة المطالب بإنهاء الدعم الروسي لإيران.

وأخيراً، موقف اللاموقف ، وهو مزيج من الخيارين السابقين ،فهو لا ينحدر بالعلاقة الثنائية إلى درجة الصراع الشديد ولا يرتقي بها إلى درجة التعاون البناء، إذ ستبقى علامات التخوف والقلق المتبادل بين الطرفين من السياسات الممكن انتهاجها تجاه الآخر بهدف الحصول على مكاسب وفق نظرية اللعبة الصفرية.

ومع كل المراحل التي مرت بها هذه العلاقة سواء تنافس أم صراع أم تعاون ، فإنه و حتى هذه اللحظة فإن كل التوقعات لهذه العلاقة القديمة الحديثة _العلاقات الأمريكية الروسية _ فإنها ترمي إلى أن الوضع سيبقى كما هو عليه الآن "صراعاً من أجل القوة والنفوذ بين القوتين الأمريكية والروسية ولن يصل إلى مرحلة الحرب".

5.5 النتائج والتوصيات

من خلال الدراسة السابقة لقراءة شاملة وعامة في العلاقات الأمريكية الروسية وخاصة بعد الأزمة الأوكرانية ، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أن كل الدلائل خلال الأزمة أثبتت أن أمريكا في ظل وضعها الحالي تحاول جاهدة الابتعاد عن أي مواجهة عسكرية حتى لو تطلب الأمر التخلي عن حلفائها.
2. إن الأحداث في مناطق العالم المختلفة و خاصة في الشرق الأوسط لا بد أن تلقي بظلالها على أي أزمة تمر بها العلاقات الأمريكية الروسية.
3. إن الأزمة الأوكرانية شكلت نقطة تحول في ترتيب الأولويات الجيوسياسية و الجيواقتصادية الروسية في المنطقة، وتركت أثارا في مكانة روسيا بالعالم و تفاعلها مع منظومة العلاقات الدولية. و أتاحت الفرصة لروسيا لاستعادة هيبتها ومكانتها على الساحة الدولية كما كانت عليه قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وخصوصا على المستوى السياسي والعسكري و بزوغها كلاعب مؤثر على الساحة الدولية والإقليمية.
4. إن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي أمام تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية وأنها قادرة على الدفاع عن مصالحها الإستراتيجية.
5. بالرغم من ان الأزمة الأوكرانية هي أزمة داخلية نفخت في تفجيرها العوامل الخارجية , فإنها اتسعت وألقت بتداعياتها على العلاقات الأمريكية والروسية ودول الاتحاد الأوروبي . فاشتعلت بينهما حرب العقوبات التي تثير قلقا دوليا من اشتداد الصراع وتداعياته على الساحة الدولية . ومما يخفف حدة الصراع وتداعياته إن الدولتين الجبارتين روسيا وأمريكا أعلنتا عن قناعاتهما بالحل السياسي والدبلوماسي للامزمة وهو ما ينعش المناخ السياسي الدولي ويعبر عن رغبة الأطراف المختلفة في الوصول إلى حلول دائمة للامزمة.
6. ثبات الموقف الروسي في دعم استقلال جزيرة القرم في المفاوضات الدولية سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع دول الاتحاد الأوروبي فاستقلال القرم أصبح واقعا و حقيقة لا رجعة فيها بتوقيع الرئيس بوتين في 2014/3/22 مراسيم الاعتراف باستقلال الجزيرة وانضمامها إلى روسيا الاتحادية.

7. اثبت تطور الأزمة الأوكرانية وتداعياتها بروز روسيا كقطب دولي مؤثر في الساحة الدولية وليس باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بقيادة العالم وفرض إرادتها

8. أدى الموقف الروسي المتصلب تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى كسر الغطرسة الأمريكية وأنعش المزاج العالمي بأمل إعادة التوازن الدولي المفقود منذ تفكك الاتحاد السوفيتي.

أما التوصيات التي تم الخروج بها فتتمثل في:

1. على الدول العربية أن تدرك أن السياسة الأمريكية هي سياسة قائمة على تحقيق المصلحة القومية الأمريكية قبل أن تكون سياسة مصالح متبادلة ومشتركة و بالتالي فإن الاعتماد عليها في مختلف المجالات لن يكون ذو فائدة عند اشتداد الأزمات إذا ما مالت مصالحها باتجاه الطرف المقابل و عليه فإن مرجعة دقيقة لطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة أمر في غاية الأهمية.

2. روسيا و رغم كل التداعيات الاقتصادية التي تعاني منها الحالة الغير المستقرة سياسيا التي تشهدها الآن أنها أثبتت من خلال الأزمة الأوكرانية أنها أكثر قدرة و اقتدار على مواجهة الأزمات لذا فإن على القائمين على الشأن السياسي والدبلوماسي في الدول العربية أن يدركوا أن تطوير العلاقات مع روسيا سيمنحهم قوة مضافة خاصة أثناء الأزمات وفي المحافل الدولية وعلى وجهه التحديد بالوقت الحاضر.

3. كلا طرفي المعادلة لعبا أثناء الأزمة على وتر الأقليات وحقوق الإنسان و سواها من الجوانب التي باتت المفتاح لكل من يريد الولوج في تحديد أو التأثير على سياسة هذا البلد أو ذاك ، لذلك على القائمون على السياسة العربية أن يدركوا أهمية ذلك وان يتعاملوا مع الأمرين (الأقليات و حقوق الإنسان) وفق نظرة مغايرة لما هو سائد في البلدان العربية بالوقت الحاضر.

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية

السعيد، خليل (2012)، **أوكرانيا قصة تاريخ وحضارة**، مؤسسة دار الصفحات القطرية.

فهمي، عبد القادر محمد (1990)، **الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية**، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل_العراق.

دوغين، ألكسندر (2004)، **أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة د. عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ط1.

الطائي، طارق محمد (2012)، **العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد ط1.

اسكندر، مروان (2010)، **الدب ينقلب نمراً.. روسيا الولادة الجديدة**، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت.

جي-هوغان، مايكل (1998)، **نهاية الحرب الباردة: مدلولها وملابساتها**، دراسة و ترجمة: محمد أسامه القوتلي، دمشق: وزارة الثقافة ط1.

سميث، روبرت (2008)، **جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر**، ترجمة مازن جندلي، مركز التعريب والبرمجة.

محمد، ثامر كامل (2002)، **تداعيات عاصفة الابراج الاستراتيجية الدولية في عصر العولمة**، دار اليازوري العلمية للنشر.

عتريس، محمد (2010)، **معجم بلدان العالم**، مكتبة الآداب القاهرة ط1.
محافضة، علي، (2005)، **المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة**، ط1، عمان.

شلبي، السيد أمين، (1981)، **الوفاق الأمريكي السوفيتي (1963-1976)**، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

دورتي، جيمس (1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة د. وليد عبد الحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، ط1.

مقلد، إسماعيل صبري، (1982). *نظريات السياسة الدولية*، ط1.

السويدي، مال سند، (2014)، *افاق العصر الامريكي*، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ط1، ابو ظبي.

الخزرجي، ثامر كامل (2005)، *العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات*، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ط1.

تشومسكي، نعوم (2004)، *الهيمنة ام البقاء.. السعي الامريكي الى السيطرة على العالم*، دار الكاتب العربي، بيروت ، ط1 ، ص89.

منذر، محمد (2002)، *مبادئ العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة*، مجد المسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ص259.

الزبيدي، نصير مطر (2011)، *إدارة الولايات المتحدة للامزمات الدولية*، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان.

آل طويش، محمد موسى، (2008)، *تاريخ العلاقات الدولية من كندي الى غرباتشوف (1961-1991)*، دار المرتضى، بغداد، ط2.

ييايف، بافل (2010)، *القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي ط1

جنسن، لويد (2014)، *الفعل و رد الفعل في السياسة العالمية*، ترجمة محمد احمد مفتي و محمد السيد سليم، متوفر على الرابط:

[/http://www.alukah.net/culture/0/74141](http://www.alukah.net/culture/0/74141)

الخوري ،ناظم (2015)، *روسيا وسياسة حافة الهاوية*، *مجلة الدفاع العربي* ، العدد الرابع كانون الثاني .

غارودي، روجيه (1999)، *الولايات المتحدة طليعة الانحطاط (كيف نجابه القرن الحادي والعشرين)*، ترجمة صياح الجهم وميشيل خوري، دار عطية للنشر، بيروت، ط2.

كيسنجر، هنري (2005)، *مذكرات هنري كيسنجر*، ترجمة عاطف احمد عمران، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

ماكنمار، روبرت (1991)، **ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة محمد حسين يونس، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

توفيق، سعد حقي (1999)، **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1.
كسينجر، هنري (1995)، **الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا**، ترجمة مالك فاضل البديري، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

سبانيير، جون، ترجمة سري، سامي حسن، **السياسة الخارجية الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية**، الدار القومية للطباعة والنشر، متوفر عبر الموقع الالكتروني <http://www.noonbooks.com/reader/library> الي:

القاسم، أمين (2014)، **جغرافيا شبه جزيرة القرم وتاريخ التتار فيها** ، أوكرانيا برس ، متوفر عبر الرابط الالكتروني <http://ukrpress.net/node/2512> الي:

محمد علي الماشطة، اتجاهات الطلب على الطاقة حتى عام 1985، بغداد دار الثور للصحافة والنشر 1977.

ابو زيد، احمد محمد (2014)، **الازمة الاوكرانية والحرب الباردة الجديدة في فهم الواقع الدولي**، **معهد العربية للدراسات**، الثلاثاء 25 مارس.

القصابي، عبد الغفار رشاد (2007)، **التحليل السياسي ومناهج البحث**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، ط2.

العتوم، د. حسام (2014)، **اوكرانيا بين النار والسلام**، 18 تشرين اول، 10:47 صباحاً، متوفر على الرابط:

<http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=209044#sth>
[ash.f3npDRrC.dpuf](http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=209044#sth)

العتوم، د. حسام (2014)، **امريكا و روسيا والحرب الباردة الجديدة**، 22 ايلول، 11:47، متوفر على الرابط :

<http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=206754#sthash.gi8Np9wH.dpuf>

العتوم، د. حسام (2013)، أوكرانيا بين الشرق والغرب، 5 كانون أول، 2:40 مساءً،
متوفر على الرابط :

<http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=175570#sthash.yltKfBbf.dpuf>

العنزي، علي (2015)، الذكرى الأولى لاستفتاء انضمام القرم الى روسيا، ن بوست،

16 اذار، 20:41، متوفر على الرابط : <http://cutt.us/S3XI>

العنزي، علي (2014)، أوكرانيا بين الدب الروسي و النسر الامريكي، ن بوست،

شباط، متوفر على الرابط : <http://cutt.us/BKEJ>

جلول، فيصل (2013)، قضايا و مناقشات ، التجديد العربي، 25 ايلول، متوفر على

الرابط : <http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19.html>

علوي ، د. مصطفى (2014)، قطبية لا متماثلة تحولات السياسة الروسية تجاه
الولايات المتحدة، السياسة الدولية، العدد 195 يناير 2014 .

ن بوست، 15 مليار دولار هو ثمن عدم انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي، 20
كانون أول 2013، متوفر على الرابط :

<http://www.noonpost.net/content/1298>

سليم ، محمد السيد (2007)، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية،
السياسة الدولية، العدد 172 .

مختار، مؤمن (2014)، صفقة البوعزيزي اطلقت الربيع العربي و ثورة اوكرانيا تنذر
بحرب عالمية، جريدة اليوم السابع الالكترونية، 4 اذار، 10:43 صباحاً.

الاصفهاني، نبيه (2001)، دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة
السياسة الدولية. العدد 145.

خضر، فادي (2014)، الازمة الأوكرانية: اربا اكبر الخاسرين، جريدة قاسيون، 21
ايلول.

ليبيديف، ايفان(2014)،الازمة الاوكرانية تعقد العلاقات الروسية الامريكية بشكل
 حاد ،13 اذار،متوفر على الرابط:<http://cutt.us/lp7MX>

العزي،د.خالد ممدوح(2014)،الازمة الاوكرانية في نهاية عامها الاول،جريدة
 المستقبل،العدد 5227، 5 كانون الاول.

العزي، د.خالد ممدوح(2014)،الازمة الاوكرانية ..الاقتصاد الروسي وانعكاسات
 العقوبات، جريدة المستقبل،العدد 5032، 14 ايار.

الانصاري،خلف الله عطاالله(2014)،روسيا و اوكرانيا والتاريخ،16 نيسان،متوفر
 على الرابط : <http://cutt.us/zptO3>

العساف، سوسن(2009)،إستراتيجية الردع الاستراتيجية العسكرية الامريكية الجديدة
 والاستقرار الدولي،الشبكة العربية للابحاث بيروت 2009 .

الجنابي،مهند عبد رشيد(2007)،السياسة الروسية الخارجية حيال المشرق العربي
في عهد الرئيس بوتين، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين
 كلية العلوم السياسية بغداد 2007 ص 97.

راشد، باسم(2014)،تهديد جيوسراتيجي حسابات القطب الروسي في الازمة
 الأوكرانية ، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية العدد 196، ابريل
 مركز الاهرام، القاهرة .

عواد، عامر هاشم(2010)،التحول في العلاقات الامريكية الروسية،المجلة العربية
 للعلوم السياسية، العدد 26، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010 .

دياب،احمد(2002)،روسيا والغرب من المواجهة الى المشاركة ،مجلة السياسة
 الدولية ،العدد 149، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،
 القاهرة .

الإمارة،لمى مضر(2009)،الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على
 المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2009.

تهديد جيوسراتيجي حسابات القطب الروسي في الازمة الأوكرانية، السياسة الدولية
 السادس والتسعون بعد المائة ابريل 2014.

ناجي، محمد عباس (2014). داخل الدائرة: "تحول القوة" كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية و الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مجلد (49) العدد (197) .

جولاق، محمد صفوان. (2013). الأزمة الأوكرانية.. بين السياسة والاقتصاد والجغرافية. أوكرانيا برس. متوفر على الموقع الالكتروني التالي:
<http://ukrpress.net/node/2455>

عبد الحميد، عاطف معتمد (2009)، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ط1 .
الجزيرة نت (2010)، 27 ابريل.

شمت، خالد (2011)، كارثة تشيرنوبل النووية، الجزيرة نت، الثلاثاء 3/15 ، الساعة 10:36 متوفر على الرابط: <http://cutt.us/cEAD>

النجار، احمد السيد. (2008). روسيا والغرب . هل تصلح العقوبات لإدارة العلاقات؟ ، مركز الأهرام ، السنة (133)، العدد (44467) . متوفر عبر الموقع الالكتروني التالي:

<http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/9/5/OPIN6.HTM>

خيارات محدودة أبعاد الموقف الأوروبي من الأزمة الأوكرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، ابريل 2014.

كيندر، هيرمن (2007)، أطلس تاريخ العالم: من البدايات حتى الزمن الحاضر، المكتبة الشرقية، بيروت، ط2، ص421.

دياب، احمد. (2009). أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية الروسية. صحيفة الأهرام الرقمي، متوفر عبر الموقع الالكتروني التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96085&eid=35>

أبو شقرا، رنده (2014)، يورو نيوز، تسلسل تداعي الأزمة الأوكرانية 15:11 10/2 2014/

الباسوسي، احمد زكريا (2013)، تصعيد حذر: هل تؤدي الخلافات الروسية الأمريكية إلى حرب باردة جديدة؟، مجلة السياسة الدولية، متوفر على

الرابط الالكتروني التالي: <http://goo.gl/3rTYRy>

شيفتسوف، ليليا (2006)، روسيا بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ط1.
العطيسي، محمد سعيد (2015)، مستقبل الأزمة الأوكرانية بين المطرقة الأمريكية والسندان الروسي، شبكة النبا الإماراتية، نشر بتاريخ 5-3-2015.

الحمداني، عودة ناجي (2014)، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية، الحوار المتمدن، العدد 4406، نشر بتاريخ 27-3-2014،

موقع الالكتروني: www.alhewer/oeg/debt

المرهون، عبد الجليل زيد (2015)، منعطف جديد في الأزمة الأوكرانية، جريدة الرياض، نشر بتاريخ 26-1-2015، العدد 1689، صفحة 28.

جاد الله، محمود (2008)، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر، عمان
العماري، عباس رشدي (1993): إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة).

الهدلة، رغد صالح (2005)، الأزمة الدولية مفهومها أسبابها إدارتها وأدواتها، جريدة الاتحاد،

<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=arcl&sid=45665>

ب. المراجع الأجنبية

Last September (2014), **Ukraine crisis** , BBC news, updated at 11:54 ET 9, founded in web at: <http://www.bbc.com/news/world-europe-26270866>

The U.S._ Russia Relations after the "Reset" : **Building A New Agenda (2011), report by the Russia group (Authors and consultants)**, and U.S. participants in the evaluation of the report. Valdai Discussion Club

George Freedman, **Stratfor Global Intelligence**, Russia's Expanding Influence, March 9, 2010

المعلومات الشخصية

الاسم: منار حامد الحمايده

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: العلاقات الدولية

السنة: 2015م